

أفكار متسرّدة

في الفكر والثقافة والسياسة

مروءة كريدية

أفكار متسرّدة

الكتاب : أفكار متمردة (مقالات)

المؤلف : مروة كريدية

الطبعة الأولى : القاهرة ٢٠٠٨

رقم الإيداع : ٢٠٠٨/١٠٢٥٣

الترقيم الدولي : I.S.B.N: 978-977-6284-23-4

الناشر

شمس للنشر والتوزيع

٨٠٥٣ ش ٤ الهضبة الوسطى-المقطم- القاهرة

ت/فاكس: ٢٧٢٧٧٠٠٠٤-(٠٢)-٦٤/٦٥/١٨٨٨٩٠٠ (٠٢)

www.shams-group.net

لوحة الغلاف والتصميم : الفنان أمين الصيرفي

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

لا يسمح بطبع أو نسخ أو تصوير أو تسجيل

أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة كانت

إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من الناشر

أفكار متسرّدة

مروة كريدية



إهداء

إلى من احتمل عنفوان تمردي الفكري
في عالم لا يجيد احترام التنوع
إلى من لم يزدده اختلاف رأيي معه إلا حبًّا
إلى من احتضن مقام إبداع روحي
إلى من رافق مسيرتي الروحية والفكرية
إلى كل من ساهم في صوغ هذه الأفكار
إلى من أحب ... أهدي بعضًا مما أحب.

"حيث العقل لا يخاف، والرأس مرفوعٌ عالٍ

وحيث المعرفة حرّة

وحيث العالم لم يمزّق التعصبُ جدرانه

وحيث تخرج الكلمات من أعماق الحقيقة

وحيث الكفاح المستمرّ يمدّ ذراعيه نحو الكمال

وحيث لا يفقد جدول العقل مجراه في صحراء التقاليد الميتة

وحيث يقود العقل نحو ساحات أفسح من الفكر والعمل

تحت سماء الحرية تلك. يا إلهي أيقظ وطني"

طاغور

مقدمة

§ قدسيّة التخيّل المجتمعي

لقد اهتم الفلاسفة والمفكرون منذ القدم بدراسة وتحليل المفاهيم المتعلقة بعالم الخيال؛ ذاك المقدس الذي يقود مجتمعا ما، وعلاقة هذا التخيّل بالمجتمعات، وقد عبّر كل واحد منهم عن ذلك بمصطلحات وأعطائها الدلالات الرمزية والمعنوية والأبعاد الاجتماعية، بدءاً من أرسطو وكاستورياديس اليوناني الذي تناول موضوع التأسيس الخيالي للمجتمع، مروراً بالفارابي وابن رشد وابن خلدون وابن عربي وصولاً إلى كائنات وجان بول سارتر وجلبار ديران.

ومع تطوّر علوم الأنسنة وعلم النفس والدراسات الأنثروبولوجية، توسعت الدراسات، وظهرت العديد من البحوث والدراسات التي تناولت الحياة المجتمعية وعلاقة الإنسان بالإنسان، وعلاقة الإنسان بالمجتمع وعلاقة المجتمع بالحضارات، ودور الثقافة بين الحضارات، والكثير من هذه الدراسات جادّة وقدمت للبشرية رؤية خلاقة ساهمت في الإبداع الحضاري الإنساني.

ويقف الباحث اليوم أمام هذا الإنتاج الفكري الضخم، الذي خلفته الحضارات البشرية، لا يستطيع إلا أن يُلقي نظرة على المشهد الحضاري

الإنساني على مرّ العصور، هازئاً بالواقع الذي وصلنا إليه، متحسراً على دماء
تُسفك هنا وهناك نتيجة "غباء" بشري، سببته "قدسيّة" الأفكار في أغلبية
الأحيان، و"ذات" منغلقة لا ترى في الغير والآخر، إلا شرّاً يجب صلبه وحرقه
وسحقه... فتقف نائرة تريد حماية "مقدسها" فتمسح الأخضر واليابس!

وطالما راودتني أسئلة وجوديّة في صغري، وكنت أسأل نفسي، أثناء سيري
عائدة من مدرستي، في شارع الحمراء ببيروت، وأنا أتأمل وجوه البشر تمرُّ
أمامي، وأراقب حركتهم التي تتكرر يومياً: الباعة، ماسحي الأحذية، كشك
الجرائد، ومقاهي الأرصفة، وأطرح على نفسي جملة أسئلة مفادها: ما هي
العلاقات الرمزية التي تحدد غايات مجتمع؟ وكيف تتجسد عملية خلق
المجتمعات وتأسيسها؟

من الذي يؤسس هذا المجتمع لينتج أفراداً متطابقين إلى حد ما أو منضبطين
ضمن قواعد وشروط هذا المجتمع أو ذاك؟

من يقول إن هذا عيب أو محرم؟ من يُحدد ما هو مسموح وما هو غير
مسموح؟ من يُشرّع ومن يسنّ القوانين الاجتماعية؟ ما هو هذا الشبح
"المقدس" الذي لا يمكن أن نراه وهو يتدخل في تفاصيل حياتنا اليومية؟

كنت متمرّدة من داخلي على هذا المجتمع، وأرفض من داخلي التعليم عبر ما
يُسمّى بـ"المدارس النظامية"، تلك الماكينة التي تحاول أن تعيد إنتاج شروط
إنتاج المجتمع السابق، لتمنح أطفالها لقب "اجتماعيين"! فتعمل على تشويه

فطرقهم السويّة التي تحوي أسمى معاني السلام والمحبة وتُحوّلهم إلى حاقدين على هذه الملة أو تلك!

كنت أرفض ما يسمى بالمؤسسات الاجتماعية المغلقة حتى لو كانت الأسرة! تلك المؤسسة التي يمارس فيها الأهل هواية السلطة بحجة التربية، فتُقمع الرغبات المنتجة، ويُقمع الإبداع بعنف بحجة التهذيب! ويتمّ من خلالها تلقين الشحن الإثني الطائفي والطبقي والعنصري وحتى المذهبي بحجة أهمّ أبناء "أصول"!

كنت أمقت المرجعيات المطلقة التي تستمد الأنظمة الاجتماعية منها الشرعيّة والقدسيّة، وتعتمدها كمصدر "مقدس" للتشريعات البشرية، وسن القوانين الأخلاقية.

كان اللبنانيون وقتها في الثمانينيات، شأنهم شأن المجتمعات العربية والتقليدية الأخرى، قد وضعوا أنفسهم ضمن إثنيات عرقية متنافرة ومتصارعة، هذه المجتمعات التي تأسست على قاعدة الانغلاق التام، والصور العالي، والسياسات الكامل، تلك الذات المغلقة التي تخشى على نفسها، فتدفن رأسها في مجتمع "ذواني" يعتبر أن نظرتة للعالم هي الوحيدة والفريدة الصحيحة التي تقدم الحلول للبشرية قاطبة، وفيها "خلاص" كل الخليقة والإنسانية جمعاء!

وتحصيل حاصل فإن هذه المجتمعات طاردة لموهوبها من جهة، وتتمسك بكل فكر يؤسس ويُشرع لانغلاقها من جهة أخرى، وبالتالي فهي ترفض كلّ من

تسول له نفسه أن يخرج عن "ناموسها"، وبالتالي فإن فكرة "الوظيفة" في تلك المؤسسات تعني الانصياع التام لقانون تلك "المؤسسة"، التي تريد أن تشتري منك فكرك ووقتكَ بثمانٍ بخس دراهم معدودة، وتحاول أن تُحولكَ من إنسان "مفكر" إلى "كورس" يُسبِّح بحمد المسؤول أو الزعيم، ويُشرِّع له "الغباء" في كثير من الأحيان...

في تركيبة هذه المجتمعات تنحدر القيم الرفيعة وترتفع الأمور الوضيعة، بل وتحوّل الرموز الهابطة إلى فضيلة مشرقة، فكلمة "فن" التي تحمل أرقى مفاهيم الإبداع والرقى الروحي، تتحول لقباً لكل ناعقٍ وزاعقٍ، وتصبح "الدّاعرة" فيه أشدَّ شهرةً وأكثر نقاوةً من مريم العذراء، وتتحول الثّقافةُ في هذه المجتمعات إلى "عهر فكري"، ويكثر تمسيح الجوخ، فيصبح المثقف كائنًا ينكش وينبش ليُجعل من هذا "السياسي" أو ذاك، إنساناً "فاضلاً" فيضع له النظريات التي تساهم في شرعنة وجوده، كما يرافقه في حلّه وترحاله ومؤثراته، فـ "المثقف" الأكثر رواجاً، هو ذاك الذي يشرع لقدسية أفكار، ويجولها إلى دوغمائية منغلقة، تُسير الأمم وتتحكم بمصائر الشعوب... لا سيما إن كان هذا المجتمع طوائفيّاً، فيعمل "المفكر" المأجور على وضع الأطر الفكرية التي تُشرِّع سفك دماء "الآخر"، أو تستبعده على الأقل، وتضعه في خانة الإبعاد والعزل أو تضعه ضمن دائرة التصنيف الموجودة في المخيال الطائفي.

وأنا اليوم أتحيل مجتمعا مخالفاً للمعهود الاجتماعي ومغايراً للمقبول المجتمعي، وأرى نفسي خارج الكرة الأرضية بعدها الاجتماعي وأنا أنتمي إليها بعدها المكاني، أصبح في كون لا متناهٍ، أحسّ بالكائنات جميعها أنسجم معها وأتناغم مع سيرورتها أبادلها الحب والحنان لا أومن بجماعة ولا مجتمع ولا "دين"، بل أومن بالواحد وأقبل بكل شيء، وأعترف وأحب كل ما حولي من الشجر وحتى الحجر، وأقول: إن سبب "كونية" الأفراد لا يعود إلى العقلانية التي يتحلون بها، بل إلى قدرتهم على التخيل الخلاق، التخيل الخالي من الصور والأحكام المسبقة، بحيث يستطيع المرء أن يفكر بشكل مختلف، لذلك فهو يصل إلى حلول نوعية.

هذا الكتاب وقفة عارية أمام الروح، وأمام المجتمع، ينتقد المجتمع بحب كبير لا يهدف إلى انتقاص أحد من الخلق، كما ليس المراد منه تسويق أي فكر أو دعوة لأية أيديولوجيا، ولا أدعي فيه علماً ولا فلسفة ولا وصلاً بأحد، هو مجرد مجموعة خواطر وأفكار مبعثرة، بعضها دونته على شكل مقالات خلال الأعوام المنصرمة، وهو لا يرقى بحال من الأحوال لأن يكون بحثاً علمياً أكاديمياً جاداً، كما لا يخلو من التناقض والتكرار، أما التناقض فهو، كما أراه، تكامل، فلا يوجد تطابق كامل أو تناقض تام بين الأشياء بل إن كل كائن كون قائم بذاته له واقعه وبيئته الخاصة به دون سواه، فالأشياء لا متناهية و تنتمي لمستويات واقع متعددة.

كما أني لم أراجع مضمون الكتاب، وسبب ذلك يعود إلى أني ما كتبت شيئاً وأعدت قراءته إلا وغيّرتّه، فما أدوّنه اليوم قد لا أدونه في الغد، وما أوّمن به اليوم قد يتطوّر في الغد، وإن كان ذلك في عرف معظم البشر تقلّباً، فإنه من وجهة نظري تطوّر للذات الإنسانية في سيرورتها.

فلنقف دقيقة صمت عراة أمام أرواحنا... ونخرج من "ذواتنا الاجتماعية"... نعري كل شيء... سنرى عندئذ فطرة سوّية عذراء لا تفرق بين الكائنات والموجودات، فطرة كونية تسبح في رحاب كون واسع...

المؤلفة

السلطة

"يبدو البشر

في مرآة الوعي الذي صفا وتكامل...

كأنهم عاشوا ولا يزالون،

على الرغم من التقدم الذي أنجزوه، أشبه بتجمعاتٍ وحشية،

يريد كلٌّ منها، بطريقةٍ أو بأخرى،

أنَّ يُسيطر على هذا الكوكب،

وأنَّ يمتلكه...

مدخلاً إيَّاهُ في خُرم عقيدته، أو منهجه، أو سلطته..."

أُونيس

تكنولوجيا السلطة الرعوية

خطابات تخوينية وبلطجة مُنظمة

عند استعراض بانوراما الثقافة السياسية في الشرق الأوسط، على امتداد العقود الأربعة المنصرمة نجد أن فكر "التخوين" يطغى على الخطاب السياسي والثقافي على حدٍ سواء، حيث يمنح إنسان "القرن الواحد والعشرين" نفسه حق محاكمة "الآخر" ونفيه وتشريده، وهذا ينسحب طبعاً على كافة الشرائح المجتمعية دون استثناء، فغالباً يجد من هو في موقع "السلطة" مهما كانت، المسوغات لمحاكمة من هو في الموقع "الآخر".

ولعل السبب الرئيس الذي يكمن وراء هذه الخطابات "التخوينية" والسجلات "الالتهامية"، هو إحلال الأشخاص محلّ العلاقات، وإبدال المسؤوليات محلّ الأسباب، والأغراض محلّ الشروط والإمكانات المتاحة للفاعلين. ومن هنا انتشر "نظرية المؤامرة" في الثقافة السياسية الحديثة.

فـ "نظرية المؤامرة" هي إضفاء نزعة شخصية بحيث يكون هناك "أشخاص معنويون" في المُخيّلة يُتصوّر من خلالها أنّهم أعداء، يُهددون "الأنا المجتمعي"، وبالتالي تعمل هذه الأنوية على الاستنفار والمواجهة.

والعالم العربي يحفل بالمصطلحات والرموز التي تُصوِّره على أنه مُستهدف، لذلك نجد انتشار مصطلحات ذات دلالات: "الهوية القومية"، "الغرب"، وعودة "الحروب الصليبية"... وبالطرف المقابل نجد أن الإدارة الغربية بمحملها طرحت العديد من المصطلحات ذات الدلالات منها "الإرهاب" و"محور الشر" و"الديموقراطية" و"السيادة"...

هذه المصطلحات في الغالب يتمّ إضفاء الطابع "الشخصي" و"النفسي" عليها، والخطورة الحقيقية تكمن في إضفاء الطابع "الإيديولوجي" والعائدي عليها، بحيث تُصبح "دوغمائية مؤدجلة"، ذلك أن الخاصية الرئيسة لثقافة المحاكمة هي "التصنيف" من جهة وتأليه "الأيديولوجية" من جهة أخرى.

فالإدارة الأميركية جعلت من "الإرهاب" صَمًا يَجِبُ أن يُرجم، وألَّهَتْ ما سَمَّته "مكافحة الإرهاب" و"الديموقراطية" على طريقتها طبعاً... وأعطت لنفسها الحق في محاكمة من تُسول له نفسه أن يقف في وجه "مشروعها الخيري الكبير"...

فهي تنظر إلى بعض "الدول" على أنّها "مُصدّرة للإرهاب"، وأنّها "محور لـ"الشرور" وتنظر إلى أن هناك "مؤامرة"، يحكيها "إرهابيون" ضدّ "الإنسانية" بزعمها، وتُقدم نفسها على أنّها هي الوحيدة والفريدة "الواهبة للحرية" "المانحة للسلام"... وأنّها هي المثال الذي على بقية شعوب الكون أن تحتذيه، إن لم يكن باللين فلا بأس من خوض الحروب تحت "شعارات فاضلة" ضدّ عدو "مُتخيل" من أجل هذا "المشروع الخيري الضخم"...

وأمام هذا المشهد، يبدو العالم مكوّنًا من ذوات "متنافرة" مُغرِصة، لا من علاقات وتقاطعات عارضة، وتُنصَّبُ حواجز وأسوِجة عالية بين الذوات. ففِظرية المؤامرة هي المفهوم الشخصاني للعالم: فالغرب شخص يقابله الشرق شخص، أمريكا شخص اليهود شخص، الأصولية شخص والإسلام شخص. من هنا كذلك انتشار غلط عقلية "الضد"، والتفكير "ضد" فلان، بدلاً من التفكير في أنّ الموضوع كذا، والفعل "ضد" بدلاً من الفعل المُتروى فيه؛ أي ببساطة، شيوع سلوك ردّ الفعل.

هذا كله على صعيد العلاقات الخارجية، أما على الصعيد الداخلي، فبعض السلطات في الأنظمة الشمولية، تنظر إلى مواطنيها المعارضين لها، على أنّهم فئة خارجة عن القانون والنظام، و يجب تأديبهم، وهي استمدت سلطتها من انتخابات "شكلية" بنتائج "خيالية"، تحت أنظمة الطوارئ الدائمة، هذه النُظم السياسية تُعاقب شعوبها وتقمعها كثيراً وتهينها، و تعمل على أن تُحوّل بين الشعوب وبين النضج والوعي وتُبقّيها في طور الطفولة الحضارية.

والفرد في هذا الشارع المقموع، ينظر إلى رؤسائه على أنّهم "خوّنة" لقضاياهم و"همومهم" و"مشاكلهم"، وأنهم عملاء لشخص معنوي هو "الغرب"، وأنهم من يُشرّعون "المشروع الأميري ويسوقونه".

ويصبح الخطاب السياسي "سلطوياً" داخلياً على الشعوب "ضعيفاً" خارجياً وممثلاً لأوامر "سياسات الإدارات الكبرى".

هذا هو المشهد في تكنولوجيا السلطة الرعوية، حيث يطغى "مفهوم الراعي والقطيع"، واعتماد الدولة الرعوية على علاقة فردية أخلاقية لا علاقة قانونية، ويتحول الخطاب الأيديولوجي، إلى راية حرب، وتكون العلاقة بين المخاطب والمخاطب علاقة أمر ونهي والجواب الوحيد المقبول هو الامتثال والقبول، فينتشر "العنف" الذي يترعرع في أحضان التسلط و"البلطجة"...

وتصبح المعادلة للأنظمة المتعددة على الشكل التالي:

- أنظمة تمارس "التسامح" مع رعاياها ومواطنيها فقط، وتمارس "البلطجة" خارجياً بحق "الدول الأخرى" فتفرض ما تفرض بالعصا وبالحروب وبالفيتو، وباحتلال العسكري.
- أنظمة تمارس "القمع" و"البلطجة" بحق مواطنيها "الأكارم" فقط، بالمقابل فهي تطيع وتمثل لإرادة "السياسات الخارجية" التي تفرضها القوى "الأقوى" في العالم.
- أنظمة تمارس البلطجة داخلياً على شعوبها فتقمع وتحكم بالنار والحديد، وخارجياً على الدول المجاورة الضعيفة بإذن من القوى الكبرى وغطاء منها.
- أنظمة إنسانية حقيقية متسامحة داخلياً وخارجياً محايدة، تنظر للإنسان على أنه فرد محترم له "حقوق"، تحترم اختياره ورأيه، حيث تركز تربية الفرد فيها على حرية الاختيار وعملية صنع القرار، كما تنطلق في علاقتها الدولية من رؤية عالمية كونية فترحب بالحضارات والإبداعات والجمال أينما كان... وهذه الأنظمة غير موجودة فعلياً بالشكل الكامل.

المواطن في خطاب السلطة الرعوية عنصريّة تكرّس انجراح الهوية

لطالما طالعنا مقالات النُّقاد، بمواضيع تنتقد ممارسات "السلطة" القامعة للـ "شعوب"، وقد أمسى الإنسان العربي العادي يتوقّع سلفاً موقف "سلطته وحكومته" من الأحداث والقضايا، والتي تكون في الغالب مخالفة للرأي العام الشعبي، غير أن مجرد نقد الممارسات وإدانتها غير كافٍ عند محاولة قراءة الخطاب السياسي الرسمي، بل إن عملية تفكيك الخطابات، لا بد وأنها تحتاج قبل كل شيء إلى الكشف عن المرتكزات الفكرية والثقافية والعقائدية، وغيرها مما ينبني عليها هذا الخطاب السياسي المُعلن تجاه الأحداث الدولية والإقليمية والداخلية على حدّ سواء.

وتكمن الإشكالية، في جدليّة العلاقة بين مفهوم "السلطة" أو ما يُعرف بـ "النظام الرسمي الحاكم" من جهة، و"المواطن" و"الشعب" من جهة أخرى؛ فالخطاب السياسي الرسمي المُنتج حول مفهوم "الشعب" أو "المواطنين" في العالم العربي، هو خطاب في مجمله طائفي عنصري، لأنه يركز على مطلق السلطة المتمثلة بـ "الزعيم"، أو "الرئيس"، أو "الملك"، ويضعه في مقابل "المواطن" أو "الشعب" أو "الرعيّة"... وحين تُحدد العلاقة هذه على أنها

علاقة متقابلة أو متعارضة، فإنه يلزم منها حتمًا خضوع أحدهما للآخر، واستسلامه له، والدخول "طوعًا أو كرها" إلى دائرة النفوذ المطلق للزعيم .
ومن ثمَّ يُقدِّم هذا التَّصوُّر للشعوب على أنه قدر حتمي ميتافيزيقي لا يمكن الفكاك منه بحال من الأحوال، لذلك فإن الطرف المهيمن المتمثل بالسلطة ينتج بشكل دائم خطابًا عنصريًّا تجاه شعبه ومواطنيه ويصبح هذا الخطاب هو المتداول إعلاميًّا...

لذلك نجد أن علاقة المواطن بالمؤسسات الحكوميَّة ترتكز على "الخوف" و"الاضطهاد"، وتصبح فعالية الشعب في هذه الأنظمة فاعلية هامشية، لأنها لا تكتسب دلالاتها إلا من خلال سلطة هذا النظام.

فالتعبير عن الرأي "ممنوع" إلا في الحدود التي "يسمح" بها النظام، فحتى "المعارضة" في بعض الأنظمة، تكون معارضة "مدروسة"، وبرضى النظام الذي وضعها أصلاً لإيهام الرأي العام الشعبي والعالمي بأن نظامه "ديموقراطي"، وفي حقيقتها تكون مجرد معارضة شكلية فارغة من المحتوى ولا تعدو كونها نسخة أخرى من النظام نفسه باسم آخر، تعتمد المرتكزات الأيديولوجية نفسها وتعيد إنتاج القمع باسم آخر.

والحقيقة أن "السلطات والأنظمة"، تقمع وتُشرِّد وتنفي كافة أشكال المعارضة الفاعلة التي يمكن أن تُحدث تغييرًا فعليًّا في البنى المؤسَّسة للدولة وتقدم مشاريع بنوية تطال كافة المناحي الثقافية والاجتماعية.

وعادة ما يتوجه "الساسة" إلى شعوبهم عبر "خطابات" يستندون فيها إلى نصوص تُعرف بـ "الدساتير"، ولن أحاول الدخول في طرح إشكالية مشروعية النصوص علماً بأنّ مشروعيتها الأساسية والجذرية عليها مئة علامة استفهام؛ فالدساتير الموجودة حالياً تحتاج إلى تفكير نقدي جاد وعملية إصلاح جذرية.

فهناك أمور بارزة في الخطاب المعلن من قبل السلطات واضحة للعيان منها:
- أولاً: إن خطابات سياسي السلطة تُزيّف القضايا الكبرى المطروحة والمشكلات التي تُعاني منها الشعوب على أرض الواقع، حيث تُصر الأنظمة أن تختمي بقوانين أو قرارات جامدة وضعتها أصلاً لحماية نفسها لا لخدمة أبناء شعبها، وبالتالي فإنها تتجاهل المتغيرات الاجتماعية والأنثربولوجية والفكرية والاقتصادية، التي تطال المجتمعات الإنسانية.

- ثانياً: سيادة سلطة النصوص في ظل هذه الأنظمة الشمولية؛ فحال الدساتير العربية حال حكامها، لا تتغير ولا تتبدل إلا بقُدرة قادر؛ فمعظم الدساتير والقوانين العربية لم تُحدّث منذ زمن بعيد، وإن أُجريت بعض التعديلات هنا أو هناك فهي تعديلات شكلية لا ترقى لإحداث تغيير فعلي، يؤدي إلى تنمية حقيقية، فعادة ما يُطرح "الدستور"، على الشعب على أنه ذلك "القانون المقدّس" الذي تحرم مناقشته أو انتقاده بحال من الأحوال، أو حتى مجرد التفكير في إعادة النظر في بنوده التي أصبحت عديمة الجدوى في ظل المتغيرات المتسارعة في العالم.

- ثالثاً: يُشكل الأمر الأميركي والأوروبي مرجعية ثابتة في إنتاج الخطاب السياسي العربي الرسمي، بغض النظر عن كون الخطاب مؤيداً للمشروع الأميركي أم معارضاً له، فهو في كلتا الحالتين لا يتجاوز كونه "ردود أفعال" كما يكرّس تلك "الهزيمة" على مستوى "لاوعي الخطاب"؛ لأنه يدخلنا في دائرة "التعويض" و"التحرر" الزائف، وفي هذه المرحلة فإن سياسيي السلطة ومثقفهم لا يزيّفون الخطاب وحسب، بل يسعون إلى تزييف الوعي الوطني عند شعوبهم.

وأمام المعطيات السابقة، نطرح سؤالاً غاية في الأهمية مفاده: هل نحن إزاء خطاب سياسي حقيقي أم أمام تخلف يتوسل لغة السياسة، ويتوسل لغة الأديان، ويتوسل لغة الاجتماع، ويتملق لغة الاقتصاد؟

ويمكن القول إنه ليس خطاب تخلف وحسب، بل هو خطاب قمعي وإرهابي يُمارس ضد الشعوب كل صنوف الاعتداء، لأنه يزعم لنفسه امتلاك الحقيقة المطلقة ويريد من ضحيته التصفيق ليل نهار! وتصبح الدعوة إلى "الطاعة" هي المحور الأساسي للعمل السياسي، وهذا يعكس بشكل مباشر عجز "السلطة" وفشلها الذريع في سياساتها الخارجية وقضاياها الاستراتيجية، فتعتمد إلى ممارسة القمع الداخلي على أبناء جلدتها تغطية لعجزها الخارجي وانحراج هويتها.

إنّ المتتبع لتاريخ الثقافات في كل المجتمعات البشرية، يجد أن سيطرة وهيمنة خطاب بعينه، لا تتم إلا من خلال عوامل القهر السياسي، والإذعان الاجتماعي وتزييف الوعي في محاولة لإخضاع الشعوب لأوهام العناوين والياфطات التي تستنفر التراث الديني والتاريخي وتستخدم الإعلام ليصبح هذا الخطاب السياسي المعلن في النهاية خطابا لاهوتياً مقدساً، يكرّس الأزمة بقدر ما يعكسها.

الإدارة في السلطة الرعوية طغيان للأنظمة وتهافت على المناصب

لا شك في أننا نعيش عصر "البلطجة" بامتياز، حيث غدت العنوان الأبرز للعلاقات بين الأفراد والشعوب، كما أمست تُمارس تحت شعارات فاضلة باسم "القانون" تارةً، و باسم "الديموقراطية" مرةً، وتارةً تحت شعار "مكافحة الإرهاب"، وأضحى ممارسة شتى أنواع "الطغيان"، نوعاً من المساعدة الفاضلة التي تُهدى للشعوب والأمم والحضارات، بحيث تميّز هذا العصر عن سائر العصور بكونه منحاً للطغيان المشروعية ليصبح "فضيلة" في القرن الواحد والعشرين.

وفي الوقت الذي نطلب فيه من الدول "الكبيرة"، النظر بحيادية إلى "فضايانا العربية العادلة" وعدم ممارسة "طغيانها" بحق شعوبنا، نجد أن الإنسان "العربي" أبرز من يمارس "الطغيان"، فهو خبير عليم بشؤون "القمع المنظم"، فالقمع يطال كافة أفراد المجتمع، كما يتصدّر كل المؤسسات الاجتماعية والثقافية على حدّ سواء... فتعمل المؤسسات على طرد موهوبيها وإقصاء المبدعين منها، فعدد العقول العربية المهاجرة والعلماء العرب في المغرب يفوق كلّ التوقعات.

وسبب هروب العقول بالدرجة الأولى، هو الطغيانُ المديدُ، وقمع "النقد البناء" الذي يُفسد السياسةَ والثقافةَ معاً، فهو يُورث ضحاياهِ تَجَارِبَ مريرة، تدفعهم إلى احتضان أحقادهم وضغائنهم، وبالتالي فإن أجواء الحوار تنعدم، في ظل عقلية القمع والتخوين والشك والمؤامرة التي تسيطر على العقول، حيث تحلُّ الأهواء محلَّ المصالح، والمشاعرُ مكانَ الأفكار الواضحة، والانفعالاتُ مكانَ المبادرة السديدة الواعية، فيعمد الفرد المبدع إلى المحجرة إلى مكان أكثر أمناً وأوفر حرية.

وأعني بـ "القمع السليبي" و"الطغيان"، هو هذه السلطة الاعتبارية التي تتدخل في كل شاردة وواردة (باسم النظام)، التي لا تكتفي بقمع معارضيهما، كما يفعل "الاستبداد"، بل تطلب ولاءً تاماً من جميع رعاياها وتفرض استعراضاً دائماً لهذا الولاء في المجال العام.

ولتحقيق ذلك، تَسْحَقُ مَنْ يُشْتَبِه في معارضتهم، فتلجأ إلى القوة والعنف لفرض سلطتها، وهي تعدُّ ذلك جزءاً من صلاحياتها، وممارسة ضرورية لدوام مشاركة الرعايا جميعاً في طقس الاحتفال بـ "الطاغية"، طقس عبوديتهم.

فـ "الزعيم" الكبير" هو ذاك الشخص الذي يُصَفَّقُ له الناس ليلَ نهار باستعراض في السراء والضراء، والمدير "العظيم" هو ذاك الإنسان الذي ينبغي أن يُسَبِّح بحمده كل الموظفين، والموظف الأكفأ والأنشط، هو ذاك الذي يمتلك مهارة أكبر في الموافقة وتقديم فروض الطاعة والولاء لولي "النعمة" على

حدّ تعبير القول الشائع؛ و"المثقف" الكريم يُمارس فوقيته، من خلال عرض آرائه على الآخرين وتقديمها على أنها "مقدسة".

والآباء الكرام يمارسون "سلطتهم" تحت مسمى "التربية"، فيصبح قمع الآراء والـ"تأديب" فضيلة تربوية، وفي الحقيقة تكون التزعة الشعورية هي السائدة.

إن المشترك بين أنظمة الطغيان الإدارية بكافة أنواعها، سواء كانت إدارة أسرية أم سياسية أم ثقافية أم غير ذلك، أنها تنكّد عيشَ مواطنيها وموظفيها وتميل إلى التعامل معهم كالمُتهمين، وأنها تُحاول تطويعهم لمشيئتها بالدين مرة وبالعصا مرات أما خصومها المعلنون، فقد تسحقهم، أو على الأقل، تُذلّهم وتُعسّر حياتهم.

فمجرد مقال صحفي نقدي ممكن أن يورد كاتبه السجن في بعض الأنظمة الشمولية، ويكفي مجرد النقد الكلامي في بعض الإدارات التي تصف نفسها بـ"الحديثة والمتطورة" إلى إحالة الموظف إلى الدائرة القانونية، أما الاعتراض الصريح فقد يؤدي إلى إنهاء خدماته وإلحاق الأذى المعنوي والمادي بحقه.

فعملية صبغ الإدارة بالتزعة النفسية والشعورية تمنع من نهوض المؤسسات ثقافية كانت أم اجتماعية أم سياسية، بل تعمل على تقويض المؤسسات وشحنها بجو قاتل من التنافر والتشاحن الأمر الذي يضفي العداوة والبغضاء بين الأفراد لأنها تتركز على سياسة "فرّق تُسدّ".

فيتحول دور المدير "الكريم" فيها إلى مجرد مدير لـ "شكاوى" الموظفين ورعاياه الأكارم، الأمر الذي يوهنهم بأنه راعٍ لمصالحهم وأنه جُلُّ همهِ الإصلاح بين الفرقاء المتصارعين، ودوره معالجة الوضع "الحساس"، الذي لولا وجوده ما كان "حساساً"، ويقدم نفسه على أنه "قديس" يريد أن يمنحهم بركته "الإدارية" العظيمة سواء كان مديراً سياسياً أم مالياً أم إدارياً...

ومن أجل تحمُّل قسوة "الطغيان الإداري" العشوائية، يعمد "رعايا الطغيان" إلى تسميك جلودهم و"التمسحة"، وإلى تسييح قلوبهم بجدران عالية من التبلد العاطفي الذاتي، وعلى تقبُّل الشرط الميَّس والامتناع عن السعي إلى تغييره. فيصبح الأفراد في هذه الإدارات "الكريمة" نباتات صحراوية، تنجح في تحمل طغيان بيئتها؛ وتصبح إنتاجيتها مرتبطة بالتكيف حيث يستهلك جهدُ البقاء كلَّ طاقتها، فلا يترك لها ورداً ولا ثمراً ولا ظلاً.

لذلك فإنَّ الفرد "المطيع" لإدارته "المتكيف" مع أوامر "سيده"، يصير فرداً غير قادر على الإبداع لأنه صرف جل طاقته في الطاعة و"تسييح الجوخ".

والثقافة لا تتفتح إلا إذا تحررت من مكنونات النفس، وارتكزت إلى مقومات مشتركة. ومثلها السياسة لا تستقل وتتطور إلا بضبط الاندفاعات الشعورية وعزُّها عن المجالات العامة، والإدارة في المؤسسات لا تتطور إلا إذا تحررت من الصراعات على الكراسي وعزل مزاجية الأفراد والاستناد، عوضاً عنها، إلى مبادئ ومقدمات مبتكرة معلنة ومناقشتها.

والتربية التي تنتج أفراداً مبدعين، هي التي تتعامل مع الفرد باحترام، وتفسح للأطفال اختيار ما يرغبون بحرية، وتتيح لهم اتخاذ قراراتهم بأنفسهم، دون تدخل من الأهل باسم التربية، لأن معظم الأهل في المجتمعات العربية يمنحون أنفسهم حق "ملكية" أبنائهم وبالتالي فهم يعيدون إنتاج أفراد تربوا على القمع.

فالعلاقة السائدة حالياً في الأنظمة الأحادية الشمولية، هي علاقة هرمية وباتجاه واحد بين الرئيس والمرؤوسين، الأعلى والأدنى، بين الطفل وذويه، بين المدير وموظفيه، وهي علاقة (افعل ولا تفعل)، الأمر من الأعلى ويقابلها الطاعة ممن يصنف على أنه أقل.

أما عملية "النقد البناء" الذي أعنيه، فهو ليس الذي يكشف عن الخطأ أو يقول الحقيقة فحسب، بل هو ذاك النقد الذي يتجاوز الممارسات إلى نقد الأسس البنيوية الفكرية التي تؤسس لهذه الممارسات، وهنا يكمن الإبداع الحقيقي النقدي.

فنقد الممارسات القمعية غير كافٍ على الإطلاق للنهوض بالمؤسسات إذا أردنا نهوضاً فعلياً؛ بل لا بد من "نقد النقد"، بحيث ينبغي أن يُكشف عن العوائق الحقيقية لآليات التفكير وتفكيك المعرفة الإنسانية.

فآليات التفكير السائدة حالياً في المؤسسات، هي ذات طابع تهافتي تختزل الواقع وتطمس الأحداث ولا تسمح للمبدع الحقيقي الموهوب بالإبداع، في

ظلّ ثقافة "الاستحواذ" التي تسيطر على العقول "المفخخة"، لأن النقد الموجود حالياً هو نقد قائم على رصد الأغلاط وتصيد الأخطاء وتطبيق أنظمة، مفصلة ومخططة على حجم "المسؤولين" وأصحاب المصالح و"أرباب الكراسي".

ونحن الآن أحوج ما نحتاجه للنهوض بإدارة مؤسساتنا كافة، هو عملية "النقد المنتج الإيجابي"، القائم على أساس تفكيك البنى المؤسسة للإدارة، وطرح بُنى جديدة، وتوسيع المفاهيم لجعل اللامعقول معقولاً، بحيث تُصبح العلاقة المؤسسية دائرية كروية يساهم الجميع بكافة شرائحهم وكل من موقعه بعملية صنع القرار.

فالإدارات الناجحة، هي تلك التي تقوم على التعاون والحوار المؤسّس على التنوع والاختلاف كضرورة فكرية، فالتعدد في الآراء والرؤى يثري ويغني التجارب الإنسانية فكرياً وعملياً.

إشكالية المثقف والسلطة إرادة الإصلاح أو إدارة الهيمنة

شكّلت قضية "الإصلاح" محوراً خصباً في حوارات المثقفين والمفكرين منذ عقود طويلة، وعند كافة الحضارات في معظم بلدان العالم، كما تبلورت هذه القضية من خلال العلاقة الجدلية القائمة بين ما يعرف بـ "السلطة" وبين "المثقف" وانعكست على عمّة القواعد الشعبية في معظم الأنظمة الحاكمة.

ويرى بعض المفكرين أن المجتمعات البشرية خصوصاً في الدول ذات "النظام الرعوي"، يبدأ الفساد فيها من الرأس، وهذا يعني أن "السلطة" المتمثلة بأجهزتها الإدارية الحاكمة تأخذ بالانحراف عن القيام بواجباتها الموكلة إليها وبالوظائف المسندة إليها لقيادة ما يعرف بالدولة.

وانطلاقاً من هذه الرؤيا فإنّ الفساد ينتشر من الأعلى إلى الأدنى، فيعمّ الفساد في العمّة، فلا بأس في تلك الإدارات أن يرتشي الموظف الصغير عندما يشاهد المسؤول الكبير وقد أدخل ميزانية وزارته الكريمة في حساباته الخاصة، التي تأخذ أشكالاً "قانونية" من خلال جعل هذه المسروقات مالا حلالاً في جيب "السلطة الموقرة".

في حين يرى قسم آخر من المنظرين والمحللين، أن الفساد في "السلطة" ليس سوى انعكاس لفساد الشعب والعامّة وفق المبدأ القائل: "مثلما تكونوا يُؤلّ عليكم"؛ فالقاعدة الشعبية الفاسدة هي التي تفسد "الحكام".

فهذا المبدأ يركز على مفهوم أن السلطة هي جزء لا يتجزأ من الشعب، فإذا صَلّحت مبادئ الناس صَلّح الحاكم بطبيعة الحال والعكس بالعكس، فإن التربية الاجتماعية الفاسدة سوف تُفرز لا محالة "عناصر سلطة" فاسدة.

ولست هنا في معرض نقاش هاتين النظريتين، فلكلّ واحدة منهما شواهدا تاريخية التي تؤكّدها، غير أنّه من المؤكد في كلتا الحالتين أن مكمن الإشكالية يقع في طبيعة العلاقة القائمة بين "المثقف" و "السلطة" ووضعية كل واحدٍ منهما والصورة المتبلورة عنها.

فالصورة الراهنة للتجاذبات السياسية المؤثرة في في الحياة العامة، في العالم العربي بشكل عام، تتلخص في تصوّرها "الطائفي" أو "القبائلي" أو "العشائري"... وهذا الجانب يلقي بثقله الشديد على الحياة العامة مما يجعل من سلطة "العشيرة" أو "الطائفة" أو القبيلة" أو "الدين" أو المذهب" سلطة فوق كل السلطات، وثقافة حاكمة تعلو على كل الثقافات...

إن الانتماء الطائفي أو العشائري في هذه الدول، هو الذي يحدد ما يمكن قبوله من تكافؤ الفرص؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد في بعض الدول العربية أن هناك "قبيلة درجة أولى"، وأخرى درجة ثانية، وأخرى في نهاية

السلم القبائلي المتدرج المتفق عليه، حيث يجعل من قبيلة ما، عائلة حاكمة منها الوزراء ومنها السفراء ومنها أفراد المناصب القيادية الفاعلة. وفي دول عربية أخرى نجد أن "الطائفية" أو حتى "المذهبية" هي المعيار المقدس، فالرئيس ينبغي أن يكون من "المذهب" الفلاني، وقائد الجيش من ذاك "المذهب"... وهكذا.

وعلى هامش تلك التجاذبات، نجد من يحاول أن يتسلل أو يتجاهل أو يُسوِّق أوراهاً أخرى، فالبعض يطرح "القومية" أو "الاشتراكية" أو "إيديولوجيا" معينة، يقوم من خلالها بطرح فكرٍ مضادٍّ للأفكار السائدة، غير أنه في كثير من الأحيان تكون المضامين الفكرية واحدة، ولكن تحت مسمياتٍ أخرى متنوعة، فيغير اسم "القبيلة" باسم آخر... ولكن تبقى في جميع الأحوال المضامين المؤدلجة واحدة تُكرس العنصرية الفتوية تجاه المجموعات الإنسانية الأخرى.

هذه التقسيمات وإن كانت في أغلب الدول غير مُعلنة، أو مما لا يُجهر به، ولكنه مستقرٌّ استقرار النفوس في الأجساد، وارتضته معظم العقول طوعاً أو كرهاً، سواء كانت العقول عقول "السلطة" أو حتى عقول الطبقات "المثقفة"، ونجد في تلك التركيبة تجاهلاً كبيراً في بحث تلك المضامين الأنثروبولوجية والتربوية والاجتماعية المؤثرة في السياسة، وهذا التجاهل إن دلَّ على شيء فهو يدلُّ على الخوف منها أكثر مما يدلُّ على عدم أهميتها.

لذلك تبقى عملية طرح موضوع "فيروس الطائفية" من الأمور المسكوت عنها، أو ذاك الحرّم الذي لا يمكن الاقتراب منه بحال من الأحوال.

هذا المتخيل المُجتمعي المتأصل في النفوس، هو المحرك الحقيقي للعجلة السياسية الدائرة في معظم البلاد العربية، أما في لبنان فهو العمود الفقري المحوري فيها.

فرجل السلطة يُفكّر في التوازنات "الطائفية" أو "القبلية"، قبل أن يفكر في المصلحة العامة أو القانون الذي أقسم على الوفاء به، ومن جهة أخرى فالمتخف يفكّر في طائفته أو قبيلته ويضع مصالحها ويسعى جاهداً إلى إيجاد الصيغ الفكرية المؤطرة التي توصل لمصلحة قومه، علماً بأن هذا التفكير يُخرجه من دائرة الثقافة أصلاً.

فسيطرة "القيم الطائفية" أو "القبلية"... هو السائد حالياً، وينبغي تحليل هذه القيم للوصول إلى نقاء "سلطة الدولة من جهة، واستقلال "سلطة الثقافة" من جهة أخرى؛ لأنه في ظل الدوامة الحالية فإن دور "الدولة" بمفهومها الحقيقي والعميق يبقى معطلاً، ويصبح "الجهاز الحاكم" طائفة من جملة الطوائف بدلاً من أن يكون له دور إداري وتنموي.

كما أن هذه الدوامة تشوّه صورة "الثقافة" فيصبح "متخف السلطة"، هو ذاك شاهد الزور على "التأويل" في النصوص و"تحريف" الكلم عن مواضعه، وذاك البوق الدائم الذي يُسبّح بحمد أهل السلطة ويُشرّع الفساد الفكري لهم.

ولعل المجتمعات تشتمل على أنواع من المثقفين أبرزها:

- "مثقّف السلطة"، الذي ينتمي إلى السلطة ومقرّب من النخب الحاكمة، وهو الذي تُغدّق عليه الأموال ويُمنح السيارات وتُفتح له وسائل الإعلام، فتراه في كلّ المناسبات متصدّرًا متفوّهًا متكلمًا، فيصبح هو سلطوي أيضًا يُمارس فوقيته من خلال سلطته الثقافية.

- "مثقّف المعارضة"، وهو يشتمل نوعًا من أنواع مثقفي المعارضة وهو الذي تستغلّه أحيانًا القوى السياسية المعارضة لتسويق أجندتها السياسية المقابلة، من خلال طرح قيم وأفكار "مضادة" لفكر "مثقّف السلطة"، هو أحيانًا يعمل عمل مثقف السلطة.

- "مثقّف كوني"، وهو الذي لا يُباع ولا يُشترى، ينتمي إلى الثقافة بمفهومها الإنساني الكوني العام، وهؤلاء المثقفون قلائل وغير معروفين في معظم الأحيان، أولئك الذين فهموا الثقافة بمفهومها الكوني الذي يتجاوز كلّ التقسيمات، ويُسقط كلّ الاعتبارات "الأيدولوجية"، و"الطائفية"، و"الإثنية"، و"الجغرافية"...

أولئك لا يرون "الأنا" و"الآخر"، لأنهم خرجوا من دائرة الأنوية السياسية والاجتماعية والطائفية، فلم يُصادرهم فكر، ولم تحتكرهم أيديولوجية، ولم يرتضوا أن يكونوا أبواقًا أو دعاة أفكار معلّبة، أولئك يتبنّون النسق المؤسّس لكافة مناهج المعارف البشرية ولا يقفون عند واحدة منها بل يتخطّونها جميعًا،

أولئك لا يزالون مؤمنين بكونية الثقافة التي تتعدى كل الديانات بطوائفها ومذاهبها وتتخطى كل الأيديولوجيات، بالرغم من كل ما حصل ويحصل من أحداث على الساحة العالمية العربية منها والإقليمية والدولية.

إذن فإنَّ الوضع الراهن الفاسد، ناجم عن كون ميكانيكية العمل المؤسساتي في المؤسسات الإدارية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية... مازال يركز على مفاهيم وقيم وأنموذج فاسد لم يعد يصلح قطعاً للتعامل مع القضايا العالمية ولا المحلية.

إن الخطوة الأولى في التخفيف من حدّة الأزمات في العالم، تكمن بضرورة إحداث تغيير جذري وإصلاح ثقافي، عميق منبني على التحرر وزيادة الوعي عند الشعوب، للخروج من التجمعات الطائفية المعلقة، التي حولت العالم لا سيما العربي منه إلى أشبه ما يكون بتجمعات وحشية يريد كل منها أن يسيطر على طريقته.

إن الطرح الثقافي الكوني، يجعل من المواطن إنساناً نبيلًا، ويصبح الوطن هو البيئة التي ترعى هذا الإنسان، وتحترمه، وتحفظ كرامته، وتؤمن له حقوقه الإنسانية كاملة، وتصبح السلطة هي تلك الإدارة الساهرة على تقديم أفضل الشروط لعيش كريم.

وبناءً على ما تقدم، أقول إنه لا بد عند معالجة إشكالية "السلطة" و"المثقف"، وفي وعينا أمور على رأسها إصلاح ثقافي حقيقي يشمل كل المؤسسات بدءاً من المؤسسات التربوية ومناهج التعليم، وصولاً إلى المؤسسات السياسية، مروراً بالاقتصادية والاجتماعية والقضائية وكافة مؤسسات المجتمع المدني... بما يتلزم مع تنمية إدارية مستمرة تتيح تكافؤ الفرص، وذلك يترافق مع مراجعة مواد الدساتير والقوانين التي تجسدها وتطويرها وإصلاحها المرتكز على مبادئ الإنسانية تحفظ حرية الأفراد وتؤمن لأبنائها العيش الكريم.

مَثَقَف "السلطة" في الأنظمة الرعوية الاستبدادية

بوق أيديولوجي ومُشرّع للفساد

لا شك في أن الإنسانية بشكل عام تُعاني اليوم من أزمة، وهي إن خَفَّت حدّتها في مكان، فإنّها متفاقمة بدون شكّ في عالمنا العربي، ويمكن تصنيفها بأنّها أزمة خانقة، وذات وجوه متنوعة ومتعددة، وعلى كافة الصُّعُد، وفي كل المجالات دون استثناء.

غَير أنه عند التدقيق في مضامين هذه الأزمات من الناحية الفكرية، نجد أنّها تلتقي في القاسم المشترك بينها وهو "القمع" و"الاستبداد"؛ فالأزمة الأساس تكمن في غياب الحريّات، بكافة أصنافها سواء كانت حريّة اقتصادية أم فكرية أم اجتماعية أم ثقافية أم غير ذلك من الأمور التي تنضوي تحت مفهوم الحرية. معناها الدلالي العميق.

فنحن نعاني من "أزمة حرية"، وغياب "الإنسان الحر" بالدرجة الأولى، وما نجده من واقع مأزوم، وفساد على الساحة السياسية والثقافية، ما هو إلا انعكاس لصور الاستبداد والقمع ومصادرة الحريات الفكرية والمادية... فالفساد هو نتاج طبيعي للأنظمة للاستبدادية وهو المنتج الأساسي والتلقائي لها، لأنه يؤدي إلى الخراب الشامل والكامل.

الأمثلة في هذا المجال كثيرة لا تحتاج إلى تدليل، فلا أحد ينكر أن بعض الأنظمة غير قادرة على اتخاذ موقف واضح وصريح، من بعض القضايا العالمية والعربية المطروحة دوليًا. وإذا اعتبرنا أن المشكلة هنا هي مشكلة في صناعة القرار واتخاذها، فهي بدون شك نابعة من غياب الحرية بالدرجة الأولى؛ فكيف سيكون هناك قرار في ظلّ التبعية العمياء؟ وكيف يمكن لأي فرد في الدنيا أن يكون صانع قرار وهو غير حرّ أصلاً؟ وعلى هذا المنوال يمكن أن نقيس بقية الأمور.

لقد كانت قضية الحرية هذه محور عمل معظم المفكرين والحللين طيلة القرن المنصرم. فم منذ بداية القرن الفائت، والمثقف العربي يشكو من الاستبداد سواء كان استبداد الاستعمار أم استبداد الأنظمة، وسواء كان هذا الاستبداد مادياً أم معنوياً. وقد عمد معظم المثقفين إلى تحليل أسبابه وتبيين مخاطره ومحاولة إيجاد الصيغ، واقتراح الوسائل للخروج منه إلى أفق الحرية والسيادة والاستقلال تحقيقاً للمساواة ونشرًا للعدل.

وها نحن بعد مرور قرن كامل حمل في طياته تغييرات اقتصادية واجتماعية جذرية هائلة، وانتقلنا خلاله من عصر الصناعة إلى عصر ما بعد تكنولوجيا المعلومات، ولم يزل الفساد مستشرياً. وإننا على مستوى الحريات لا نزال نزواح أماكننا سواء من وطأة الاستبداد السياسي أم الثقافي أو حتى الديني، وإننا نتجه بل إنني أريد أن أذهب إلى أبعد من ذلك وهو أننا في بعض الأمور

أصبحنا أكثر انغلاقاً وأكثر استبداداً مما كنّا عليه القرن الفائت. وإذا ما قارنّا الوضع القائم بالمنظومة الاجتماعية التي سادت المنطقة في العصر الوسيط، فإننا نجد أنّها كانت في بعض الأمور أكثر انفتاحاً من منظومة أبناء القرن الواحد والعشرين الآن.

فقد أصبح القمع الذي نعاني منه الآن مطوّراً ومقنّعا ومتوارثاً، وأمسى متجذراً في دقائق حياتنا اليومية. فالعالم العربي عانى من وطأة تاريخ طويل وحافل من الحكم الطائفي، أو العسكري، أو غيره من الأنظمة التي تغيب عنها أبسط مفردات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

لقد أصبحت مفردات الاستبداد تُنقل عبر التربية والحياة العامة، بأسماء مقنّعة؛ فالرجل يمارس القمع تحت مسمى "القوامة"، والأم تقمع أطفالها تحت شعار "التربية"، والمدير يسقط عقده النفسية ويمارس قمعاً واستبداده تحت شعار "تطبيق النظام"، والأنظمة تمارس ما لا يوصف أحياناً بذريعة "حفظ الأمن"، ورجال الدين يمارسون الاستبداد تحت شعار "الطاعة"... وكل هؤلاء يدعون لأنفسهم الحرية بل ويتغنون بها ليل نهار.

ولو نظرنا بنظرة بانورامية شاملة لمعظم المجتمعات البشرية في الأنظمة الشمولية، نراها عبارة عن مجموعة مؤسسات "عقابية" بدءاً من المؤسسة الأسرية، وصولاً للمؤسسات الحكومية، وفي هذه الحالة تصبح الدولة معسكراً كلّ قاطنيها عبارة عن مساجين داخل أسوارها، ومع ذلك يقوم هؤلاء

"السجناء" بتحيّة العلم ورفع شعارات الطاعة كل صباح ومساء، وطوال اليوم يتغنّون في حب الله والوطن.

ولطالما هتفت الجموع العربية طيلة فترة الاستعمار العسكري للمحتل الغازي منددة بالاستعمار واستبداده، ولقد دفع الإنسان العربي أثمانًا باهظة... وقدم حياته، وذهب استبداد المحتل وحلّ مكانه استبداد "الأنظمة" الأكثر بشاعة لأن رموزه من أبناء الجلدة نفسها، عمدوا فوراً إلى كمّ الأفواه، وسدّوا كل متنفّس لشعوبهم، ومع ذلك ظلّوا يطلبون من هذه الشعوب أن تهتف بحياقتهم!

لقد طالعنا العديد من الشعارات "الحماسية" خلال الفترات السابقة، تهتف بحياة "الزعيم"، وإذا ما حاولنا أن نفكّك رمزيّتها، نجد أن معظمها يتمحور حول مفهوم "القربان فداء للزعيم" وشعار "فداء... فلان"، والأجدر أن نسأل أنفسنا "ماذا سيبقى لفلان لو مات جميع هؤلاء ممن يقدمون أنفسهم فداءً له؟"

بالطبع هذا "النظام" الفاسد يحيط نفسه بطبقة من "مثقفي السلطة"، وهي طبقة عازلة تحمي سيرورة هذا النظام، طبقة مكونة من "مثقفين من حملة المباخر" الذين يكتبون مقالات طوالاً يومياً يمتدحون فيها سياسة هذا "النظام" المبحّل، وهم من تفتح لهم الصحف والشاشات أبوابها دون تحفظ لإلقاء الخطب والتصريحات وممارسة طقوس "الطاعة والولاء" بشكل يومي.

وأصبح مثقف "السلطة" هذا همه الأول منح "النظام" السياسي الشرعية مقابل أن ينعم بالعطاءات المادية والترقيات والمناصب الرفيعة، ويمكن وصفه بأنه الأداة والبوق الأيديولوجي عند المستبد، وهو الذى يمتلك القدرة على تزييف الحقائق، ويخفي بمهارة أهداف المستبد الذاتية المحدودة، ويحولها بمهارة إلى أهداف سامية باسم الشعب والأمة والوطن، مستخدمًا كل المخزون الفكري والمفاهيم الأخلاقية لدى الناس ولصقها بسلوك "المستبد" فيصبح هذا المستبد "إنسانًا فاضلاً" .. "قديسًا"...

هذا "المثقف" لا يكف عن الهتاف؛ فهو يترزق من هتافه ويتحوّل بالتدريج إلى مستبد صغير، فيتوالد الاستبداد ويعيد إنتاج شروط إنتاج الاستبداد من جديد، فيصبح استبدادًا دينيًا واستبدادًا ثقافيًا واستبدادًا اجتماعيًا واقتصاديًا... هؤلاء "المثقفون"، هم المسؤولون عن فساد العقل؛ لأنهم حولوا العقل من وظيفته النقدية إلى أداة تبريرية للأنظمة العاجزة، وهم مروجون بارعون للشعارات التي يؤدجوها ويسوقونها ليل نهار.

إنّ عملية تفكيك أي منظومة استبدادية، مهما كانت مضامينها، تبدأ بوقف عمليات "الهتاف" و"تمسيح الجوخ"، وإعادة النظر بأي "شعار مطروح" بهدوء، نعم يمكن تفكيك هذا الفساد، ويكون ذلك بفضحه للرأي العام المحلي والعالمي بلا خوف، و من دون أي اعتبار، سواء كان الفساد نهبًا للمال بذريعة الاستثمار، أو انتشارًا للمحسوبيات في الوظائف، أو شبه انتخابات

تُدار بالبلطجة والرشوة... أو كان فسادًا فكريًا من خلال قمع المفكرين
وتكفيرهم وسجن من تسول له نفسه المعارضة منهم.

وينبغي علينا ألا نغفل أن الحرب ضد الفساد والاستبداد في عالمنا العربي، هي
جزء لا يتجزأ من الحرب ضد الفساد والاستبداد العالمي، بل والكوكبي، الذي
يجد في قضيتي الإرهاب والأمن ذريعة لكل أفعال القمع والغزو والعدوان
ومصادرة موارد الشعوب، فالواجب اليوم يقتضي التحالف مع القوى
المناهضة للفساد في العالم، لأن الإرهاب والعنف هما ردة فعل للاستبداد
والفساد، وهما عرض لمرض ليس إلا.

هذا بدون شك واجب المثقفين والنخب الفكرية، ممن اختاروا ألا يكونوا
أبواقًا للزعماء. وهم لم يهتفوا بحياة أحد، وفهموا أن الأوطان لا يمكن أن تحيا
بموت الشعوب، وهم الذين يجب أن يتكاتفوا ضد أي فساد بفضحه في كل
صوره، وأن يتصدوا للاستبداد بكل تجلياته وأشكاله.

الإعلام

" تتميز وسائل الإعلام بقدره عالية على شحن الطاقات. وهو دور مزدوج. فإمّا أن تتحول الشاشة إلى أداة فاعلة في الحوار بين الثقافات، أو أن تتحول إلى أداة تفتيت مدمرة تغذي العصبية، وتصبح شاشة القمامة أداة تسويق لثقافة طاعة الأيديولوجيات المتصارعة."

العلاقة بين الثقافة والإعلام

حرب أم انفصام ثقافي؟

§ شاشة القمامة تسوّق ثقافة الطاعة

أصبح من البديهي ومن تكرار القول أننا نعيش في عصر الصورة على حساب المعنى، وأن وسائل الإعلام أحدثت تغييرات جذرية على مستوى الممارسات الثقافية للمجموعات والأفراد على حدّ سواء.

ولم تنجُ من هذه التأثيرات لا المجتمعات المغلقة ولا المنفتحة، التي تشهد حراكًا دائبًا على المستويات السوسولوجية، والثقافية والأنثربولوجية... وهو ما يطرح العديد من الأسئلة حول نوعية وعمق واتجاه هذه التطورات داخل الثقافات وامتزاجها، وإن كانت هذه الوسائل الإعلامية لا تعبّر بالضرورة عن أشكال من التفاعل الحقيقي بين المضامين التي تمرّرها وبين المجتمعات والثقافات التي اخترقتها هذه الوسائل سواء انفتحت عليها طوعا أم كرهاً.

فالعلاقة الجدلية دائمة بين قطبي الثقافة والإعلام اللذين لا ينفصلان عن بعضهما البعض، ولطالما طالعنا النقاد بمقالات تنتقد وسائل الاتصال والإعلام ودورها السلبي أو الإيجابي وتأثيرها في المضامين الثقافية، متهمين إياها بابتلاع أشكال الثقافة وتأثيرها المباشر في تدمير البنى الثقافية والممارسات على حدّ سواء.

وعند التدقيق في هذا الصراع الدائر، نجد أنه يرتبط بمفهوم يتمحور حول علاقة الثقافة بالإعلام، وحول طبيعة السؤال المطروح حولهما، فهل نطرح السؤال بالشكل التالي: ماذا تفعل وسائل الإعلام والاتصال بالثقافة؟ أم ماذا تفعل الثقافة في وسائل الإعلام؟

غالبًا ما يُعرب حرّاس "الهوية" عن قلقهم وخوفهم من وسائل الإعلام والفضائيات، وأنها تعمل على تخريب الثقافة الراديكالية أو التي ترتبط بالتراث بشكل مباشر.

هذا التيار يَطرح الارتباط بين وسائل الاتصال، الإعلامية منها وغير الإعلامية، والثقافة عادة بطريقة إشكالية منفصلة، وكأنّ كل واحد منهما بمواجهة الآخر ومنفصل عنه، في حين أن مراجعة التاريخ أركيولوجيًا، تظهر أن اكتشاف وسائل الاتصال أحدثت هزّات ثقافية عنيفة، وبناءً عليه فإن جدليّة العلاقة بينهما قديمة قدّم التحوّلات التي شهدتها وسائل الاتصال.

فالعلاقة بين الثقافة والإعلام علاقة متحرّكة، والفصل بينهما ولو شكليًا يُعد خطأً منهجيًا وبنويًا، ويعيق عملية فهم تلك الحركة المتبادلة الدائرة بينهما. فالإعلام كما العادات كما التقاليد كما الدّين كسائر مفردات التركيبة الأنثروبولوجيّة للمجتمعات، تتقاطع مع بعضها البعض، ولا يمكن فهم واحدة منها بمعزل عن الأخرى. وعندما يحصل تنافر بين ثقافة الشاشة والثقافة المحلية أو الشعبية، فإننا نكون أمام انفصام ثقافي، وليس حرب بين الثقافة والإعلام.

إن عملية الفصل بين الثقافة والاتصال هي عملية واهمة؛ فوسائل الاتصال والإعلام تنخرط في جملة القيم التي تُنتجها الثقافة؛ فالانفصام الثقافي ممكن أن يحصل بين أي مكونين لهما مضامين متناقضة من مكونات ثقافة واحدة.

فعلى سبيل المثال، تتعارض بعض الشعائر الدينية مع بعض التقاليد الشعبية ضمن مفردات الثقافة الواحدة، وهو ما يحصل أيضاً بين ثقافة النخبة وثقافة الشاشة، فوسائل الإعلام ينبغي أن تستمد مضامينها من اتساق الحياة اليومية، بطريقة يتم فيها المزاوجة بين وظائفها الرئيسية، وهي الإخبار والتثقيف والترفيه علاوة على مواجهة التحديات الخارجية والداخلية، والمنافسة الشديدة، وهو ما يتطلب اعتمادها على كل مقومات الثقافة دون استثناء.

ولعل من أهم خصائص الرموز الثقافية هي اللامادية والانتقال السريع، كما أنها تتميز بإمكانية إخضاعها "للأدلة" لدرجة مبالغ فيها، لأن من أبرز مقوماتها اللغة، والفكر بجميع مستوياته، والعلم والمعرفة، بالإضافة إلى العقائد والديانات والقيم والأعراف الثقافية.

لذلك فإنها تتميز بقدر عالية على شحن الطاقات. وهنا يبرز دور وسائل الإعلام لاسيما الوسائط المرئية. وهو دور مزدوج؛ فإما أن تتحول الشاشة إلى أداة فاعلة في الحوار بين الثقافات، واحترام الآخر، وأداة للرقى بالمفردات الثقافية كالفن، أو تتحول إلى أداة تفتت مدمرة تغذي العصبية المذهبية والعرقية ضمن الشعب الواحد، وتساهم في إنتاج مجتمع مشحون يتحول إلى

أرض خصبة للحروب الأهلية وأداة تسويق لفن هابط ولناعق وزاعق، وتصبح شاشة القمامة أداة تسويق لثقافة طاعة الأيديولوجيات المتصارعة.

أمام كل ذلك، فإنه من الأهمية بمكان تحديد الإجابة عن أسئلة مهمّة بدقّة مفادها: أي منتج فكري تريد وسائل الإعلام أن تقدم؟ وهل هذه الوسائل منتجة لعقليات منفتحة مبدعة قادرة على خلق فرص التعايش والمشاركة في البناء السوسيولوجي والعمل السياسي؟ وهل تساهم مساهمة فاعلة في تطوير وتنمية الفكر النقدي والتفاعل الحضاري وطرح القضايا بشكلها العقلائي؟

وانطلاقاً من ذلك كله، فإن المسؤولية لا تقع فقط على وسائل الإعلام، بل على كافّة مفردات التركيبة المجتمعية، فتتحول عندها إلى أداة للابتكار والإبداع والخلق لا أداة للتضليل، بالإضافة إلى أداء وظيفتها في مناخ تسوده حرية الرأي والتعبير، وتشارك فيه كل الكفاءات القادرة على الإبداع والتجديد والتواصل مع الآخر، وهو ما يوفر فرصاً انخراطٍ متوازنٍ في ما يصطلح عليه بمجتمع المعلومات.

§ الكرنفالات الثقافية في عصر الفيديو كليب

لا يكاد يمرّ على الفرد منّا يوم دون أن يُدعى لمؤتمر يُعقدُ هنا وموسم ثقافي هناك، ينهال علينا المثقفون من خلاله، بوابل من المقالات والكتب والتحليلات، والطروحات الفكرية واللافكرية، حتى أمست عروضهم الكلامية اليومية، شأنها شأن الحالة الفنية، وحال " الفيديو كليب" في الفضائيات التي تكاثرت في عصر اختزال الإنسان الذي أمسى عاريًا من الروح، ولا يُشكل سوى رقم من أرقام المستهلكين المدرجين على قائمة الاقتصاد العالمي.

ذلك أن الفن - كما أشرت سابقاً - هو أحد مفردات الثقافة في المجتمعات الإنسانية، ولا يمكن أن ننتع معظم الفن الحالي "بالهابط"، ونقدّس المثقف ونصفه "بالراقي"، ونُهمل للعالم بـ"الفاضل"، فالبنية الثقافية كلّ متكامل، والفن وغيره من الممارسات المجتمعية، يدخلون ضمن البنى الأنثربولوجية لمجتمع الكائن البشري شئنا أم أبينا، ويعكسون صورته والمخيّل المجتمعي الذي يحكمه؛ فعندما تشهد حضارة ما أزمة على مستوى معين فإن الأزمة تطال سائر المفردات الأخرى المكونة للحضارة.

ولست هنا في مقام الانتقاد من أجل الانتقاص، فالكل يسعى مشكوراً. غير أن الفوضى الفكرية والغابة الإعلامية وأتون الإعلان في عصر المعلومة، جميعها

تتطلب منا أن نقف ونتروى وننقد ذواتنا الفكرية وحالتنا الثقافية والفكرية والإعلامية في لحظتنا الحضارية الحرجة.

ويدخل علينا السادة المفكرون إلى الكرنفالات الثقافية، التي اتفقوا أن يسموها "مؤتمرات"، بأوراق بحثية يمطرونها بها، وبسيل عارم من المفاهيم المتنافرة والمتناقضة والمتناحرة والمخلطة والخليطة والمهجنة والمدجّنة والمولدة (ولا عيب في ذلك)، هذا عدا المترجم والمنسوخ والمسلوخ والمسروق، شأن هذه السلع الفكرية شأن بقية السلع التجارية وغير التجارية، التي أغرقت مستهلكي هذا العصر بكثرتها كمّاً وكيفاً ومضموناً وأسلوباً؛ ونخرج من هذه "المؤتمرات العظيمة" كالسكارى الخارجين من "نادٍ ليلي" عند انبلاج الفجر لا نعي شيئاً مما طُرح وانطرح؛ حيث يعقب هذه الاحتفالات الفكرية والعروض "المودجة"، ما يعرف بـ "التوصيات" التي تُقدّم للحضور الكريم على "أنها" نصوص "مقدسة"، هي "الحلول" الناجحة والناجعة "لأزماتنا الفكرية"، وهي إنقاذ فريد من نوعه لثقافة البشرية بأسرها.

عادة ما تدخل هذه التوصيات الكريمة "المباركة" أدراج المكاتب في الوزارات الفخمة، وتُورشف في مكائز الأنظمة الالكترونية المتطورة، غير أنها؛ والحمد لله القدير؛ لا ترى النور في معظم الأحيان على أرض الواقع.

يرافق كل هذه الوقائع "ضجة إعلامية" صاحبة ناحية، فننعمق الشاشات، ونُحشر المقالات حشراً وتكثر "المقابلات" واللقاءات الجانبية، التي تشبه "الرقص الثنائي"، على قرع الطبول.

في ظلّ تلك الظروف يجد الفرد نفسه داخل سوق فيه، من كل ما هبّ ودبّ وعَرَج، وكلُّ يُسوِّق لفكرته وأفكاره عبر وسائل الاتصال والإعلام المتاحة والمباحة، ويقدم لنا إبداعاته "الفكرية" على أنها حلول ناجعة "فريدة من نوعها"، الأمر الذي يحتم علينا الخوض في مسألة جدوى انعقاد المؤتمرات، فالمؤتمرات مهمة جدًا ولكنها أصبحت في بلادنا بديلاً عن البحث العلمي الجاد، وورش العمل المنتجة، فنحن لا نحتاج المعلومة بقدر احتياجنا إلى إعداد الكوادر كلّ في مجال تخصصه، مع العلم أن هناك الكثير من المبدعين القادرين على التعاون ولكنهم بحاجة إلى توظيف إبداعاتهم الفكرية والعلمية من خلال مراكز بحثية جادة، والقرار في ذلك لا يكون علمياً أو ثقافياً فحسب، ولكنه قرار سياسي قبل كلّ شيء.

فمن الأحدى أن تتحول المؤتمرات من مجرد عروض بطلها "المثقف" أو الإعلامي الميدائي، إلى بيئة خصبة للحوار تفتح آفاق المعنى وتساهم في تشكيل مساحات جديدة للمعرفة، فيكون دور المثقف فيها وسيطاً وسيطاً بين المعرفة والسلطة، فيعمل على الإسهام في عقلنة السياسات والممارسات... وتوظيف الإبداعات من خلال مراكز الدراسات والأبحاث العلمية منها والفكرية، بحيث تنطلق القدرات الفكرية القادرة على التجديد الخلاّق في عالم المفاهيم، وإحداث تطوّر في مجال التطبيق.

§ الفضائيات بين أزمة المثقفين وتكرار الإعلاميين

بناء على ما تقدم، تُطرح إشكالية أخرى وهي علاقة المثقف النخبوي بالإعلام وضرورة انخراطه بها، حيث يظهر الآن التباين الصارخ بين منتج المثقف النخبويّ الفكريّ والمنتج الميديائيّ الإعلامي، فالإعلامي اليوم يمارس دوراً نخبويّاً انتقائياً مارسه قبله المثقف في عصر الصحافة المكتوبة.

ويعمل الميديائي على تسويق الأفكار التي يراها هو أنها الأفضل، أو ما ألزمته بها توجيهات وسياسة المؤسسة الإعلامية التي يعمل بها، والتي غالباً ما تكون خاضعة لسوق الإعلانات أو لسلطة أصحاب رؤوس الأموال، الأمر الذي يجعلنا نضع الكثير من علامات الاستفهام حول حيادية العمل الميديائي أو حيادية المؤسسات الإعلامية أو حتى حيادية الفكر المطروح.

وتطل علينا الفضائيات العربية يومياً بنقاشات وحوارات تعالج ما تسميه بالقضايا السياسية والفكرية والثقافية وغيرها، توصف بالسّاخنة، وغير السّاخنة، وأصبح لهذه البرامج رموز ونجوم (متفق عليهم) في معظم الأحيان، تتنافس إدارة البرامج في استقطابهم واحتذابهم، إن من حيث الضيوف فتتكرر استضافة الشخص الواحد منهم في أكثر من فضائية خلال فترة وجيزة، أو من حيث مقدمي هذه البرامج، حيث أصبح البرنامج مرتبطاً بمقدمه أكثر من ارتباطه بالفضائية نفسها، لذلك تنهال على بعض مقدمي البرامج العروض المالية المغرية كعامل جذب بين فضائية وأخرى.

لقد تَعَدَّتْ مهمة الإعلامى من التقدىم إلى تقىىم المواقف وإطلاق الأحكام، فأصبح يتدخل فى كل شاردةٍ واردةٍ، لذلك وقعت معظم الفضائيات فى التكرار والمشاغبة فى لحظتنا الثقافية، فى ظل شىوع نمط الإعلامى الجاهز المتورط بإعادة إنتاج ظاهرة المواقىع المكررة، وأمسى الإعلامى - خصوصاً فى الفضائيات العربىة - يُمارس عقلاً مركزياً تكرست عوامله الوجودىة والإجرائىة بفعل انحسار عوامل ثقافة النهضة على حساب ثقافة الشك بالآخر.

وهذا ما يجعلنا نعيد التساؤل ولمرات متكررة حول ضرورة تأهىل البرامج الثقافية لتكون فاعلة، وأعتقد أن إنقاذ الثقافى من أزمتة والإعلامى من تكراره سىكون هو الأساس فى إنقاذ السىاسى من خرابه الأىدىولوجى، وبالتالى فهىة العوامل الموضوعىة للحديث عن تنمية ثقافة فاعلة.

إنَّ إعادة النظر فى طبقىة علاقة المثقفىن بوسائل الإعلام، من الأهمىة بمكان، لىس من حىث كونهم يُصنَّفون افتراضياً ضمن جمهورها، بل باعتبارهم مدعوىن إلى تعزيز فرق الإنتاج والتجديد والابتكار داخل مؤسسات الإعلام التى تخوض حالياً حرب البقاء وكسب معركة المنافسة التى يفترضها الإعلام المعولم.

§ الرؤية الإعلامية الغربية الحالية للعالم العربي ١

ساد في السنوات الأخيرة شعورٌ بأن الخطاب العربي مع وسائل الإعلام الغربية يتطوّر باتجاه إيجابي، وإن هناك تحسّناً ملموساً طرأ على تعاطي الإعلام الغربي مع مُستجدات القضايا العربية، ولكن المتتبع لوسائل الإعلام حالياً يُلاحظ وبشكل جليّ التغطية الإعلامية غير المتوازنة للقضايا العربية، وخاصة المتعلقة منها بما يُعرف بالصراع العربي الإسرائيلي، وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ انفجرت حملة إعلامية غير مسبوقة على الإسلام والعرب، طالت جميع النواحي العقائدية والثقافية والأنماط المعيشية، ولم تسلم منها حتى المناهج التعليمية.

هذا الأمر يُعدُّ مؤشراً واضحاً على وجود خللٍ عميقٍ، سواء على مستوى الفهم أو على مستوى المواقف؛ الأمر الذي يدفعنا للتساؤل: هل يُعبر الإعلام الغربي عن موقف ثقافي متأصل بوعي المجتمعات الغربية؟! وهل الموقف الإعلامي الغربي هذا هو في جانب منه تجسيد لصورة العرب عن أنفسهم في الغرب وصورة الغرب في وعي الإنسان العربي، وبالتالي فعلى العرب تحمّل التبعات؟ ولماذا لم يحقق ولو جزء من التفاعلات الحضارية طيلة العقود الماضية نتائج ملموسة في الوعي الغربي تجاه العرب وقضاياهم؟

¹ معظم الآراء الواردة في هذا الجزء والصادرة على لسان أصحابها؛ صرحوا بها خلال انعقاد منتدى الإعلام العربي في دورته الثانية، وجاء بعنوان "إشكاليات الخطاب العربي في الغرب" والمنعقد بتاريخ ٢٨ و ٢٩ إبريل ٢٠٠٢ في دبي.

هل الخطاب العربي الإعلامي منه وغير الإعلامي، غير قادر على احتراق جدران الإعلام الغربي إذا كانت هناك جدران؟
أعتقد أن هناك نوافذ مفتوحة لحوارات عقلانية، وتفاعلات إيجابية ولكن أين هو دور الإعلاميين العرب في هذا المجال؟

فالحملة الإعلامية والسياسية والعسكرية التي انطلقت بعد ١١ سبتمبر لا يمكن مواجهتها بالصراخ والشتم وردود الفعل الانفعالية التي اشتهرنا بها، فهي أكبر وأشدّ حملة عرفها الصراع بين الشرق والغرب، ويجب عدم الاستهانة بها، وعدم الاستسلام لمضامينها، ولا بد من الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لكي نقدم أنفسنا كشعوب تشرح موقفها ليس من الزاوية التبريرية، بل من مُنطلق تقديم الجديد للبشرية، الجديد من الأفكار، من الحلول للمشكلات الإنسانية، وتقديم أفضل ما لدينا من قيم وأفكار ومبادئ إنسانية بلغة حوار راقية.

لا شك أن هناك إحساساً صادقاً عند الإعلاميين العرب، بضرورة الاهتمام بإيصال الصوت العربي والقضايا العربية العادلة إلى الرأي العام العالمي، ولكن كيف يرى الإعلامي الغربي هذه القضايا؟

يقول توماس فريدمان الصحفي الأميركي المعروف، خلال استعراض تجربته الشخصية في الكتابة الصحفية خلال مُنتدى الإعلام العربي، إن كتاباته قد يُنظر إليها على أنها متحيزة، وهو ينظر إلى العالم من خلال منظورين أساسيين عبّر عنهما وزير الخارجية الأميركي كولن باول عندما التحق بشركة أمريكا

أون لاين بعد أن أنهى خدمته كقائد لأركان الجيش الأمريكي، وهذان المنظوران هما المنظور الواقعي العملي والمنظور الشبكي.

المنظور الأول هو المنظور الذي تنظر منه أميركا للعالم وكأنه مجرد حوائط تحاول دائما تقويمها أو إصلاحها، أما المنظور الثاني فهو المنظور الشبكي حيث أصبح يُنظر إلى العالم وكأنه مجموعة من الشبكات المعلوماتية المترابطة؛ الأمر الذي جعل من العالم وحدة متكاملة لا انفصام لها.

ويشير فريدمان إلى أنه يتعين على صناعة الإعلام أن تتعلم "فن الصمت"، والنظر إلى الموضوعات من مُنطلق الإصغاء، وأول هذه الموضوعات — من وجهة نظره — الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والصمت يُعتبر أكثر الأوضاع ملائمة لخلق مناخ مناسب لبدء الحوار السياسي، مُعتبراً أن منطقة الصمت بينهم حالياً هي الرغبة لدى الطرفين في الخروج من دائرة العنف.

وثاني هذه الموضوعات يتمثل في أحداث ١١ سبتمبر؛ حيث أتاح التقدم التكنولوجي متابعة ما يجري لحظة بلحظة من خلال وسائل الإعلام، إلا أن الربط التكنولوجي مع الشرق سبق التطور الثقافي والاقتصادي والاجتماعي؛ الأمر الذي خلق فجوة في إدراك الحقائق وخلق نوع من التباين بين وجهات نظر الغرب والشرق، وجعل من الصعب تحقيق تفاهم متبادل. فعلى الرغم من الارتباط التقني بين الغرب والشرق لا يوجد رباط ثقافي حقيقي بين الجانبين. ويتمثل الجدل الثائر حالياً في الولايات المتحدة حول الشارع العربي والغليان الذي يعيشه بين مكثرئين ومتجاهلين.

أما بن برادلي، نائب رئيس صحيفة الواشنطن بوست، فقد أعطى صورة واضحة حين قال: إن الإعلام الأميركي هو الذي يُشكل وعي الشارع الأميركي عن العالم العربي، الذي كثيراً ما ينقل منه مشاهد إحراق العلم الأميركي مع ما يعكسه من شعور عدائي ضد بلاده، إضافة إلى أن معرفة المجتمع الأميركي بالتاريخ الإسلامي والعربي حديثة؛ فهي لم تبدأ سوى مع نهاية الحرب العالمية الثانية تقريباً ومولد إسرائيل، وألقى باللائمة على السفراء العرب لدى الولايات المتحدة لعدم قيامهم بدور فعال في التعريف بالثقافة العربية وعدم تقديم خطوط واضحة للسياسة العربية.

إنّ العالم اليوم متعطّش للتعرفّ عن قرب على الثقافة العربية، وما هو الإسلام بشكل عام، خصوصاً بعد الأحداث الأخيرة، وإنّ المناخ الآن مناسب لتعريف الآخر بالحضارة العربية، وتوضيح المفاهيم. فالعالم الغربي وحتى جزء من العالم العربي والإسلامي لا يميّز بين المقاومة والعنف، والعالم الغربي أصبحت تُخبّه وغير النخب فيه تحب أن تعرف عن السبب المحرك للشعوب الإسلامية، وكيف يفكرون، وما الذي يدفع بإقدام شاب على تفجير نفسه؟ وما الذي يدفع شعباً يعيش كما الناس في القرون الوسطى (أفغانستان) إلى تحدي أكبر شعب يمتلك أحدث تكنولوجيا العالم؟ ما هو السبب في سرعة عسكرة الشعوب الإسلامية؟

ويعتبر مارتن وولاوكت، أن ظاهرة الإشارة إلى أن العرب أعداء في إنكلترا، لها أثر إيجابي في إذكاء الرغبة في التعرف عن قرب على المسلمين وثقافتهم وحضارتهم، اللتين يجهل الشعب البريطاني عنهما الكثير، فأحداث ١١ سبتمبر خدمت هذا الاتجاه. وعلى الرغم من آثارها السلبية، فقد أبرزت الحاجة إلى التعرف على الآخر وثقافته وفكره، فالمشكلة تنجم في انحصار آثار التعارف الحضاري على فئة المتعلمين والمثقفين، والذي لا يطال في أغلب الأحيان عامة الشعب. وهي مشكلة قد يكون لها آثار عميقة.

كل الشواهد الآنفة الذكر، تقودنا إلى التركيز على ضرورة توسيع لغة الحوار لتشمل كافة الطبقات الفكرية والمجتمعية، كما تطرح مشكلة لغة الحوار، وهي مشكلة لا يُستهان بها، وهي تشكل أحد أهم عناصر الأزمة بين الحضارات لاسيما، الغرب والشرق على طول تاريخهما، وأحد أهم أسباب فشل الحوار حيث لا يزال البعض يستخدم العبارات والتسميات المشحونة عقدياً، علاوة عن المنهجية التي كانت سائدة فيما مضى، والبعض يحاول أن يُشكل اللغة بما يخدم مصالحه بعيداً عن الحقيقة.

إنّ هذا الرأي قد يثير حفيظة الكثيرين تجاهه، باعتباره دعوة للخروج عن الأسلوب اللاهوتي في الحوار، ولكن يجب علينا أن نكون واثقين أنه لا حوار ثقافات بدون ثقافة الحوار.

إن أهمّ عوامل فتح طريق حوار بناء بين الثقافات والحضارات هي: نبذ الثوابت التقليدية عن الآخر، وعدم إلغاء الآخر؛ فلا بد للغربي أن ينسى معركة بواتييه وحصار فيينا، ولا بد للعربي أن يتخلّص من عقدة الحروب الصليبية والانتدابات الغربية، كما يجب عدم إطلاق الأحكام القيميّة على الآخر.

§ وسائل الاتصال وإثراء الحوار

لعل أبرز التغيرات التي شهدتها هذا العصر ثورة المعلومات، ووسائل الاتصال والإعلام، خصوصاً بعد امتزاج تقنيات الكمبيوتر بتقنيات الاتصال، وهذه التطورات لها تأثيرات مباشرة على الأنماط الثقافية في العالم، وهذا ما أعطى هذا العصر ميزة عن بقية العصور السابقة؛ الأمر الذي دفع بعلماء المعلومات إلى تقسيم المجتمعات إلى: مشاركة بإنتاج التقنية، ومتصلة غير منتجة، ومنعزلة.

وإذا أردنا أن نرى موقع الدول العربية بشكل عام، فإننا سنجدنا دولاً متصلة ولكنها غير مشاركة بشكل فعلي على المستوى العالمي في صناعة تكنولوجيا المعلومات، مع وجود عزم جاد عند بعضها للقيام بمشاريع التجارة الإلكترونية وغيرها.

وهذه الإشكالية (عدم المساهمة في إنتاج التقنية المعلوماتية) تتطلب منا الوقوف فوسائل الإعلام هي التعبير الثقافي عن الإنتاج المعلوماتي. والذي يتحكم بإنتاج المعلومة هو من ستكون له السيطرة. وإن المرء يستطيع أن يطلع على كم هائل ومتنوع من المعلومات؛ مما يعني أن مستقبل الحضارات سيتعرض إلى تنوع ثقافي هائل.

والسؤال هل هناك حضارة واحدة أو ثقافة أحادية ستهيمن لأنها تمتلك صناعة الحدث الإعلامي؟

ربما قد تقع مصادر المعلومات تحت سيطرة حفنة من الناس يقومون ببث المواد التي يريدونها في كل أنحاء الأرض، علاوة على ما يتعلق به هذا الجانب من قضية الفقر والفوارق والفجوات بين الأغنياء والفقراء، وأقصد هنا الفجوة معلوماتياً. والسؤال المطروح لمصلحة من يكون ربط المزيد من الناس بشبكة الإنترنت؟ ومن سيتحكم بـ "الأمن المعلوماتي" في السوق العالمية؟

ماذا سيحدث إذا تعرضت خدمة من الخدمات العامة لعبث "القرصنة"؟ هذه الأمور حقيقة من الممكن أن تقع أو لا تقع؛ فإن موصولية الإنترنت العالمية تخلق فرصاً عظيمة وتهديدات مروّعة؛ فنحن ولجنا عالمًا افتراضياً يستحيل فيه فعلياً السيطرة على تدفق المعلومات.

غير أن كل حضارات العالم اليوم أمامها فرصة كبيرة للحوار من خلال وسائل الاتصال المتاحة، وهذا أمر بدأ يتحقق فعلاً فهناك العديد من المواقع وانتشار المنتديات الفكرية الإلكترونية وانتشار المدونات التي ساهمت في إثراء الفكر، كما فتحت أبواباً للنقاش في مواضيع حضارية بناءة، فمن المستحيل أن تظل العداوات والبغضاء القديمة موجودة في الوقت الذي تم فيه إيجاد أداة كالإنترنت لتبادل الأفكار والآراء بين كل الدول في العالم.

الإنسان

"أعبرُ قرونًا من التقنية المدمرة...
أطوي كلَّ معتقدٍ...
أسلك طرقًا تتقاطع مع كل إنسانٍ
أعبر مستويات الوجود الآن
أعبر الواقع والذات
أطيرُ إلى أبعد.. من أبعدِ جَوْهرٍ
أتجاوز الأسباب... والمسببات
أمرّ.. فوق كل الكلمات والتسميات...
وأعبرُ اليومَ لأجلِ إنسان"

من ويولان "معابر الروح" للكاتبة

الإنسان بين الواقع والمثال

لاشك في أن بعض المجتمعات الإنسانية، مازالت حتى يومنا هذا تعاني من "الطائفية" و"العنصرية" التي من شأنها أن تميز بين بني البشر بشكل عام، وحتى بين أبناء المجتمع الواحد، الأمر الذي يحول هذه المجتمعات إلى بُؤر للتراعات والصراعات من خلال جماعات يحتقر بعضها بعضاً.

إنّ الواقع العربي الحالي المأزوم يعكس صورة تحمل الكثير من المفارقات والمتناقضات الصارخة على صعيد التمييز الإنساني، خصوصاً وأن العالم العربي يزرح تحت تحديات ووطأة القهر والاستعباد، سواء على المستوى الداخلي لبعض هذه الشعوب التي تعاني حورَ أنظمةٍ شموليةٍ قامعةٍ، أو على مستويات السياسات الخارجية، حيث تعتمد "الدول النافذة" على فرض إملاءاتها وممارسة فوقيتها على شعوب الأرض بدعوى "الحرية" و"الديموقراطية" وأخيراً وليس آخراً "السلام".

إنّ المجتمع العربي هذا الذي يتعرض للقهر والظلم وشتى أنواع الاستغلال والتمييز الصارخ ويواجه قوّةً غاصبةً كإسرائيل، وقوة مهيمنة على كل القرارات الدولية في الأمم المتحدة هي الإدارة الأميركية، مُطالب اليوم وأكثر

من أي وقت مضى بالمضي في مواجهة التحديات، وذلك عبر تكريس قضية الدفاع عن الكائن المسمى "إنساناً"، وأن يكون الإنسان نقطة محورية في خطابه المؤسس لقضاياها.

هذه العملية تتطلب قبل كل شيء، قراءة واعية لمفهوم "الإنسان"، ونقده على مستوى الفكر المؤسس للممارسات، لأن المجتمع الذي لا تتحذر فيه قيم الحرية واحترام حقوق الآخرين، لن يكون بمقدوره تحديد مفاهيمه أو تعديل قوانينه بما يتلاءم مع المتغيرات المجتمعية وتبدل السياقات التاريخية، بما يؤسس لمرتكزات تساهم في جعل المكتسبات التي تتحقق للفئات الاجتماعية المغبونة فيه القوة والثبات.

إن الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، داخل بعض المجتمعات، بما نجده من تحيزات ثقافية وجنسية وعنصرية، علاوة على ما تمارسه بعض الدول التي تصف نفسها بـ "المتقدمة"، ضد الشعوب التي توصف بـ "المتخلفة"، من استغلال وإفقار وإذلال تجعل الباحث متنا يشك أن المقصود بمفهوم "الإنسان" في وثيقة الحقوق هو الإنسان الغربي أو الأوروبي دون سواه من الناس، بل ربما يكون هذا المفهوم مقصوراً على الأوروبي الغربي دون الأوروبي الشرقي في بعض الأحيان، مع العلم أن الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان انبثقت عبر تجربة تاريخية مريرة طويلة لصراع الإنسان مع كافة أشكال التمييز والاضطهاد، وهي أفادت دون شك من الإنجازات الفكرية الإنسانية في هذا المجال، بيد أن هذه المثاليات لم تجد طريقاً إلى أرض الواقع في أغلب الأحيان.

إذن هناك تراجع لدلالة مفهوم الإنسان عند تحليل الممارسات السياسية. مما تحمله من عنصرية وفوقية وهيمنة تجعل المصالح الاقتصادية والنفطية فوق كل اعتبار وتُفْرِغُ المثل والمبادئ من مضمونها، فتحوّلها مجرد شعارات خوفاً، وما "أبوغريب"^٢ عتاً ببعيد.

فثمة مسافات شاسعة بين الصياغات الفكرية النظرية "المثالية" وبين التطبيقات الواقعية. سواء كان هذا المثال "شرعة حقوق الإنسان"، أو كان هذا المثال "خطاباً إلهياً" لاهوتياً حث على احترام الإنسان وقرر مبادئ مثالية ذات طابع إنساني.

ونحن اليوم نجد على ساحة الواقع، خصوصاً في بلادنا، أتوناً محتدماً لا يدفع ثمنه إلا الإنسان، فلا الغازي الأميركي يحترم حقوق الإنسان التي يتغنى بها، ولا حكومات بعض الشعوب العربية تحترم خيارات البشر وحقوقهم؛ وفي كلتا الحالتين، فإن الأمر يظلّ مرهوناً بفعالية عقل الإنسان المخاطب الذي يقوم بعملية التأويل والتفسير للنصوص التي تنسم بالمثالية، وترجمتها إلى أرض الواقع، كما يتوقف الأمر على مجمل السياقات الاجتماعية والتاريخية للعصر الذي تتم فيه التفسيرات والتأويلات هذه.

² (٢) إشارة إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرض لها سجناء "أبو غريب" في العراق على أيدي جنود أميركيين، علاوة على وصمة عار العصر معتقل غوانتانامو.

إنّ الفرق بين المثال والواقع، موجود في كلّ الحضارات والثقافات، وليس حكراً على ثقافة دون أخرى، فالمثاليّات والقيم لها جذور في كل الثقافات، غير أن عملية تأويل النصوص المتعلقة بالقيم، غالباً ما تمر عبر طبقة تمنح نفسها الحق الحصري في عملية التفسير ومن ثم الترجمة والتطبيق.

وفي سياق التاريخ الاجتماعي، كان السياسي المهيمن يميل إلى استثمار الثقافي والفكري لصالحه عبر جوقّة من المثقفين تُشكّل بوقاً للدفاع عن مصالحه، مستخدماً شتى وسائل الترغيب والترهيب لتطويعه وإدماجه في فريق السلطة، فيكتسب هذا "المثقف أو المفكر" أسمى الألقاب: "المرجعية" و"الحجة" و"الإمام"، أما من كان خارج حيز طاعة السلطة، فإنه يكون "شاذّاً كافراً وزنديقاً". وفيما يتعلق بالإنسان العادي، فقد أهمله المؤرخون لأنهم اشتغلوا في تاريخ السلاطين وكان يُشار لهم بوصفهم "عوام" أو "حشويّة".

ولعل النقطة المحورية للانطلاق اليوم نحو مفهوم "إنسان كوني"، تكون بفهم "الذات" ثقافة ولغة ومجتمعاً، وفهم "الغير" من خلال ثقافته في إطار إنجازاته في سياقها الأنثروبولوجي التاريخي والاجتماعي أيضاً، دون أن تُفرض عليه المعايير "التقييمية" الخاصة بالأنساق الثقافية الأخرى التي تصوّر نفسها أمماً أرقى وأسمى وأنبل.

إنّ الدور مُلقى على عاتق المفكرين والمثقفين من خلال التأكيد على الاستقلالية، ورفض كافة آليات استبعاد "الآخر" وإقصائه، اللذين يمارسُهما الشخص "السياسي" و"الاقتصادي" و"الديني"؛ وذلك من أجل خلق أجواء ملائمة للبناء والتعاون والتحاور المشترك، بصرف النظر عن أيّ انتماء أو هويّة أو جنس؛ وهذا الأمر لا يتنافى مع الخصوصيات الثقافية والإثنية، لأنّ هذه الخصوصيات إذا لم تُحط بالحوار والتفاهم، فإنّها ستتحول إلى "طائفية" و"عنصريّة" تؤدّيان إلى استبعاد الغير وإقصائه ونفيه وتشريده.

لعل هذا الطرح من شأنه أن يصهر الحواجز ويهدم الجُدر، التي تكبّل مفهوم الإنسان وتضع هويته خلف السياجات المغلقة، عندها يتحرر مفهوم الإنسان، ويفتح فيستوعب كلّ الكائنات البشرية بغض النظر عن أي بُعد آخر.

الإنسان في الفكر الإسلامي الكلاسيكي

§ الوعي التاريخي وإشكالية تأويل النص:

يصعب على الوظيفة النقدية التي أنجزتها العلوم الإنسانية أن تجد لها طريقاً واضحاً في المواضيع المتعلقة بالفلسفة أو الدين، لأنّ الباحث في تلك الميادين تعود إليه مسؤولية منح اللغة ما تقوم به الوظيفة النقدية هذه، عندما تدعو الفكر إلى التأمل والتفكير في قضاياها.

ويُشكّل التأويل محوراً مهماً في فهم الخطاب، فالتأويل ينطبق ليس فقط على التراث الشفهي وحسب، وإنما على ذاك المخزون الهائل الذي وصل إلينا عبر التاريخ بأكمله.

ومن منطلق دراسة التراث التأويلي المتعلق بمفهوم "الإنسان"، في سياق الفكر الإسلامي كان السؤال المحوري هو: ماهو الشيء الذي يُعطي المشروعية في تأويل "الخطاب" سواء كان هذا الخطاب "مقدساً" أم لا، ولماذا هو حكر على أشخاص معيّنين دون غيرهم بدعوى أنهم يمثلون كلّ "الإسلام" وأهله، ومن هو الذي أعطى للفقيه أو المفسر ولاية؟

ولعل الوعي التاريخي هو الذي يميز الإنسان الباحث اليوم، لأنه يمتلك وعياً بتاريخية كل حاضر وبنسبية كل الآراء، الأمر الذي يجعلنا نرفض متابعة التراث بصورة ساذجة، أو الاستسلام إلى حقائق "عريقة"، اتفق عليها أناسٌ معيّنون في وقت من الأوقات، ثم قُدمت إلينا على شكل مسلمات غير قابلة للشك أو للنقد، ومازال العديد من "رجال الدين" حتى اليوم، يرفعون شعار الوقوف عند اجتهادات علماء القرن الرابع الهجري، كما أن بعض المفاهيم تخضع لتحديدات جازمة في شتى مجالات الفكر لا سيما الإسلامي منه، في حين أن الوعي الحديث بصفته "وعياً تاريخياً"، يتطلّب منا أن نتخذ موقفاً تفكيرياً نقدياً بالنسبة إلى كل ما يسلم له عبر التراث.

وإذا ما وقفنا عند مفهوم "الإنسان" في سياق الفكر الإسلامي، والذي تشكّلت من خلاله الممارسات بشكل عام عند الإنسان العربي فيما بعد، نجد أنّ الإنسان الذي احتفت به نصوص القرآن والسنة، قد خضع لتحديدات شتى في مجال الفكر، الأمر الذي أدّى إلى غياب الإنسان بمفهوم "الكائن المجتمعي"، وأنّ جلّ التحليلات المنصّبة على الخطاب الإسلامي في بعده الإنساني تشكّلت من خلال طرائق فهم المسلمين للخطاب الإلهي، وهذه التأويلات للنصوص جاءت محصلة لتفاعل هذا "الخطاب" الإلهي مع الواقع التاريخي والاجتماعي، وعكست "التوتر المستمر" بين المثالي والواقعي.

ويمكن أن نلتبس في إطار الفكر الإسلامي الكلاسيكي، الصياغات التي تشكلت حول مفهوم "الإنسان" من خلال مجموعة من العلوم أبرزها: الفقه، علم الكلام، الفلسفة، التصوف، أما في سياقات العصر الحديث التي تشكلت منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا، فقد كان لمفكري حركات الإسلام السياسي المعاصر الأثر العميق في تقديم الصورة حول مفهوم "الإنسان" التي انبثقت من خلال الأطروحات الفكرية المرتبطة بسياق المشروع السياسي.

§ الإنسان عند الفقهاء:

إننا نجد أن الفقهاء جعلوا من الإنسان ذاك "المكلف"، المطيع للأوامر المحتب للنواهي، وهو في الفقه القانوني موضوع الواجب "الفرائض" والممنوع "الحرمات"، وإذا كانت القوانين الفقهيّة تستمدُّ مرجعيّتها من النصّ التشريعي، إذن من يفرض القانون هو إرادة تعلو على إرادات، لذلك فقد عمد بعض الفقهاء من فقهاء السلاطين عبر العصور إلى تفسير هذه النصوص والتي تبدو إلزامية فيما بعد بحق شرائع المجتمع الأخرى، ووضع الأطر التي من شأنها أن تؤسس وتسمح لـ "ولاة الأمور"، بممارسة شتى أنواع الطغيان على الرعيّة التي من شأنها أن تُقدّم فروض الطاعة والولاء، لذلك فقد تكونت طبقة من "ولاة الأمور" تمثل إرادة القوى المجتمعية المسيطرة التي تمتلك أدوات

الهيمنة والتي تبدأ من ملكية وسائل وأدوات الإنتاج مروراً بإنتاج الأيديولوجيا، معتمدة على القانون كأداة للسيطرة والإمساك بزمam الحكم وتسيير شؤون البشر.

إذن فطبيعة الحال هذه تجعل من الأطر القانونية الخاصة بالإنسان هذا ساحة "الطاعة"، وهذا أدى مع مرور الوقت إلى خلط الدين بالاجتماعي كما أدى إلى التمييز بين الأفراد بسبب الدين.

§ الإنسان عند المعتزلة^٣ :

تُعَدّ حرية الإرادة الإنسانية المبدأ الجوهرى الذى يؤسس للنسق الفكرى عند المعتزلة، لذلك فقد كان لمفهوم "العقل" عندهم معيار موضوعى لتحديد قيمة الإنسان اجتماعياً ودينياً، فقد حاول المعتزلة التركيز على "الإنسان المفكر" بهدف محاربة العنصرية، وقد شكّل المعتزلة فى زمامهم موقفاً حدائياً اجتماعياً أدى بهم إلى التأكيد على حرية الإرادة عند الإنسان، واعتبروها البرهان على وجود الخالق ودليلاً على العدالة الإلهية.

(٣) أوليري، الفكر العربى ومركزه فى التاريخ، ترجمة إسماعيل البيطار، دار الكتاب اللبنانى، بيروت، ١٩٧٢ ص ٦٠
جار الله محمود الزمخشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعبون الأقاويل فى وجوه التأويل، مكتبة الحلبي، القاهرة، ١٩٦٦، مجلد ٣، ص ٣٨٢، على الهامش تحت عنوان الانتصاف فيما تضمنه الكشف من الاعتزال.

غير أن إعلاء شأن العقل البشري معرفيًا لا يعني في نظر المعتزلة الإعلاء المطلق من شأن الإنسان في سلم الكائنات المفكّرة، فالناس لا يتفاضلون فيما بينهم إلا بالقدرة على استثمار قوة "العقل الضروري" للوصول إلى مرحلة "العقل النظري" الذي من خلاله يصل الإنسان إلى معرفة الخالق وتوحيده، وبما أن الملائكة من وجهة نظر المعتزلة يتمتعون بالمعرفة الإلهية وهبًا، فهم أعلى مرتبة من الإنسان.

هذا الأمر أدى إلى أن المعتزلة انصبت أحكامهم على الإنسان بصفته الاجتماعية، لأنه القادر على المخالفات ومعصية الأوامر الإلهية لأنه مطرح "التكليف" وهو الكائن الوحيد الذي خُلق حرًا غير مُجبر، فحتّى الأنبياء من وجهة نظرهم ليسوا معصومين عن الخطأ إنما هم معصومون عن ارتكاب الكبائر لا غير.

إن تركيز المعتزلة هذا على الجانب "المعرفي العقلي" للإنسان محاربة العنصرية، أدى بهم إلى وضعه في مرتبة أدنى من الملائكة الأمر الذي طرح إشكالية محورية في الفكر الإسلامي الفلسفي فيما بعد.

§ الإنسان عند الفلاسفة^٤:

تُعد المعرفة السبيل الوحيد لبلوغ الماهيّات عند الفلاسفة، سواء عند الفلاسفة العقليين منهم كابن رشد، والكندي، أو عند الإشراقيين منهم مثل ابن سينا. فالعرفان هو الطريق إلى إدراك الغايات والماهيات من خلال التأمل الباطني العقلي عبر "العقل الأول"، سواء كان هذا العقل استدلالياً عند العقلانيين، أم كان "الخيال" كطريق للصفاء عند الإشراقيين من الفلاسفة، وسواء كانت المعرفة "وهبية" هبة من الخالق أم كانت "كسبية" أي اكتسبت بالتعلم والاستدلال. ومصدر هذه المعرفة عقل كبير أطلق عليه الفلاسفة اسم "العقل الأول الفعّال"، فهو أوّل لأنه أوّل الإبداعات والفيوضات الإلهية التي ظهرت في الوجود عن الله، كما أنه فعال بوصفه علّة لكل ما يحدث في العالم.

ويتصلّ الإنسان بالعقل الفعّال الأوّل هذا عبر "الاستدلال"، عند فلاسفة العقل وبـ"الخيال" في أرقى مُستويات الصّفاء عند فلاسفة الإشراق، وكلّ ذلك بهدف استمداد المعرفة الكاملة.

(٤) آجنتس جولدستيهير، التراث اليوناني في الحضارة العربية، ترجمة عبد الرحمن بدوي، القاهرة، ط ٢، ١٩٦٥، فصل: العناصر الأفلاطونية المحدثة والغوصيّة في الحديث، ص ٢١٨.

إبراهيم مذكور، في الفلسفة الإسلامية: منهج وتطبيق، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، ١٩٧٦، الجزء الأوّل، ص ٤٠ - ٦٧.

إذن الإنسان عند الفلاسفة أشبه ما يكون بنبي مُرسل، وليس ذاك الإنسان العادي الاجتماعي، فبالرغم من اختلاف ابن رشد والغزالي العميق والجذري بين فكريهما، فإننا نجد أهما اتفقا على تقسيم البشر إلى ثُخب "الخاصّة" وعامّة "العوام"، وهكذا فإن قيمة الإنسان عند الفلاسفة تتحدد طبقاً لمستويات الوعي المعرفي، وبناء عليه، فإن على "العوام" الأقل معرفة أن يقوموا بتقليد "الخواص" الأكثر معرفة، والتي وصلوا إليها إما عبر "الاستدلال والبرهان" أو عن طريق "الإلهام والخيال".

هذا الأمر أدّى مع الوقت، إلى تكريس التقسيم الاجتماعي للبشر، كما أدّى إلى تزايد تأثير قوة "المثقف النخبوي" والسلطات السياسية، وهذا التنامي في قوّة العقل بين "الثقافي" و "السياسي"، أوصل إلى إضفاء السلطة على المعرفة، فاحتل "العارف" سلطة في الواقع المجتمعي إلى جانب السلطات الأخرى كسلطة "الشوكة" السلطة العسكرية، وسلطة "المال".

§ الإنسان عند المتصوّفة^٥:

لعل محيي الدين بن عربي الأندلسي أحد أبرز المتصوفة الذين استطاعوا أن يبلوروا ممارستهم عبر منظومة فكرية واضحة، فقد صاغ نظريّة حول الإنسان

(٥) إبراهيم هلال: نظرية المعرفة الإشراقية وأثرها في النظر إلى النبوة، دار النهضة المصرية، ١٩٧٧ الجزء الأول ص: ٣٨-٣٩ وص: ٤٧.

عبر أطروحتة "الإنسان الكامل"، التي تتفق مع رؤية شريحة كبيرة من المتصوفة، حيث يشكل الإنسان "التجليّ الأكمل" والأشمل من حيث الطبيعي والإلهي خصوصاً على المستوى الوجودي، وذلك من خلال انعكاس أو ظهور الأسماء الإلهية والحقائق الكونية في صورة الإنسان، الأمر الذي يجعل من البشر العنصر الوحيد القادر على التوصل إلى "العرفان" المعرفة الكاملة الشاملة، فالإنسان عند ابن عربي محور مهمّ بحكم تميز طبيعته، فالإنسان في الفكر الإسلامي الصوفي هو الإنسان "العارف" المتحقق بالمعارف الإلهية التامة الكاملة، وهذا الإنسان هو معيار الحقائق وميزانها لأنه هو "الكمال".

وبعد آدم التجليّ الأكمل على المستوى الوجودي بسبب ظهور الأسماء الإلهية والحقائق الكونية في صورته، الأمر الذي يقرر أفضلية الإنسان على الملائكة خصوصاً وأن الإنسان هو الوحيد القادر على التوصل إلى العرفان الكامل.

فالإنسان في الفكر الصوفي هو "العارف" المتحقق بالمعارف الإلهية التامة الكاملة بنفسه وبالوجود وبالألوهة وهو معيار الحقائق لأنه هو الكمال. في هذا النسق الصوفي العرفاني لا مكان للإنسان غير العارف أو العادي، ويبقى غير العارف في رتبة "العوام".

§ خلاصة:

إنّ الفكر الإسلامي الكلاسيكي بمجمله لا يختلف في هذه الجزئية عن الفكر الوسيط المنبني على تقسيم البشر إلى طبقات "خواص" و "عوام"، لقد غاب الإنسان الاجتماعي غير المطيع أو الجاهل عن الفكر الإسلامي، الأمر الذي أدّى إلى نفي المسلم وغير المسلم على حدّ سواء، كما أدّى ذلك إلى جعل "الطاعة" المعيار الوحيد للإنسان.

كما حاول الحكام خلال الدول الإسلامية المتعاقبة استثمار العلماء والفقهاء للسيطرة على "العامة" من خلال "الخداع الأيديولوجي" وجعل المنطق "الجبري" تبريراً للممارسات القمعية، أما من لم يستجب من العلماء لأوامر السلطان فقد دفع ثمن رفضه وحرصه على استقلاله تعذيباً وسجنًا.

لقد تحوّل الفكر الإسلامي تدريجيًا، مع مرور الزمن من موقع "الفاعل" في صناعة الواقع وصياغته وترشيده ونقده إلى موقع "المبرر" لهذا الواقع والمدافع عنه، وذلك عبر إضفاء مشروعية لاهوتية وغطاء أيديولوجي عليه.

فحين ينتقل النص من طوباويته ومثاليته إلى المجال الفكري، تتدخل الانحيازات الفكرية والتعصبات المذهبية فيُمارس الإقصاء والاستبعاد. وحين يمارس الفكر على أرض الواقع المجتمعي فإنّ حدة الاستبعاد تزيد لأسباب سياسية تتخفى وراء مبررات دينية.

الإنسان في الفكر الإسلامي الحديث

لا شكَّ في أنَّ أطروحات مفكري التيار الإصلاحِي^٦ الإسلامي في العصر الحديث، الذي ساد ما بين أربعينيات القرن التاسع عشر وثلاثينيات القرن العشرين، تركت أثراً واضحاً وخلّفت تراثاً فكرياً ضخماً، وعكست تصوّراً واضحاً، حول قضايا الإنسان والإشكاليات التي واجهته وطرحت الآليات لطُرق المعالجة وُفّق تصورات تلك المرحلة.

وقد كان للإصلاحية إنجازات في شتى المجالات، لعل أبرزها وأكثرها تأثيراً فيما يتعلق بمفهوم المواطن والمواطنة، وعلاقة المسلم بغير المسلم، والدستور وضرورة إصلاحه.

هذه المفاهيم تبلورت من خلال كتابات رفاة رافع الطهطاوي وخير الدين التونسي ومقاربات محمد عبده، ورفيق العظم، وصولاً إلى الكواكبي وقاسم أمين وغيرهما، فظهرت الأفكار والرؤى التي استطلّت فيما بعد بظلالها مسألة حقوق الإنسان في الفكر الإسلامي المعاصر.

(٦) فهمي جدعان : "أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العصر الحديث"، المؤسسة العربية، بيروت، ١٩٨٠

فقد عكست أدبيات مفكري تلك المرحلة من العصر الحديث انفتاحاً فكرياً واسعاً على ثقافات وحضارات الشعوب الأخرى، كما دلت على وعي عميق وسريع لتطورات الحداثة وضرورة إضفاء نظرة حديثة عن الإنسان وطريقة تعامله مع المستجدات الثقافية والعلمية على حدٍّ سواء من خلال معالجة إشكالية "التقدم".

وقد ساهم في تطوّر الفكر الإصلاحي هذا التقاء مشروع الإصلاحيين مع المشروع السياسي العثماني القاضي بضرورة إقامة دولةٍ حديثةٍ من خلال الاستئناس بالنموذج المؤسسي والدستوري الأوروبي الذي يتطلب وقبل كل شيء إصلاحاً اجتماعياً ودينياً وثقافياً وعلمياً ومؤسسياً للوصول للتقدم كما تقدم الغرب الأوروبي، وذلك بهدف تجاوز التخلف الذي ساد البلاد الإسلامية، والوقوف موقف الندد للهجمة الأوروبية الساعية لتقسيم الدولة العثمانية والهيمنة عليها في ذاك الوقت.

ويمكن أن نلتبس في إطار الفكر الإسلامي الحديث الصياغات التي تشكّلت حول مفهوم "الإنسان" من خلال مجموعةٍ من الأطروحات أبرزها فكرة "المنافع العمومية" عند رفاة الطهطاوي، و أطروحة "التنظيمات الدنيوية" عند خير الدين التونسي.

§ "المصالح الإنسانية" عند الطهطاوي:

قدّم رفاعه رافع الطهطاوي^٧، تصوّرًا عن الإنسان وحرّيته وحقوقه من خلال أطروحة "المنافع العمومية" التي انضوت تحتها أطروحة "المصالح الإنسانية" التي عكست وعيه بمفهوم حرّية الإنسان التي قسمها إلى خمسة أقسام: حرية طبيعية، وحرية مسلكية، وحرية دينية، وحرية مدنية، وحرية سياسية.

وقد قابل الطهطاوي بين المفاهيم الفرنسية والمفاهيم الإسلامية واعتبرها كمفردات متقابلة متساوية، فقيم المساواة والحرية، ومفاهيم الجمهورية والدستور، يقابلها في المجال الإسلامي مبدأ الشورى والعدل والإنصاف.

وتناول في كتابه "مناهج الألباب"^٨ قضايا محورية منها: مفهوم المواطنة، وضرورة حفظ حقوق الرعايا من خلال المساواة في الأحكام والحرّية وصيانة النفس والممتلكات، الدستور وضرورة إصلاحه، من خلال ترجمة أنظمة تحقق العدالة الاجتماعية، قضية المرأة وحرّيتها، كما تناول موضوع عالميّة الإسلام التي تكمن في انفتاحه على كلّ العالم والثقافات والحضارات والاستفادة منها.

(٧) رفاعه الطهطاوي: "تخليص الإبريز في تلخيص باريز"، نشرة حجازي، ١٩٧٤.

(٨) رفاعه رافع الطهطاوي: مناهج الألباب المصرية في مباحث الآداب العصرية، ط ٢ مصر ١٩١٢، ص ١٨- ٢١.

§ "التنظيمات الدنيوية" عند خير الدين التونسي:

لقد ركّز خير الدين التونسي في أطروحته الواردة في كتابه "أقوم المسالك إلى معرفة أحوال الممالك" على ضرورة انخراط المسلمين بالمدينة الأوروبية والاستفادة من التكنولوجيا والتقدم العلمي، حيث شكّلت مسألة التقدم والتمدّن قضيّة محوريّة حاسمة في فكره معتبراً أنّ الانخراط بالمدينة الأوروبية يضمن التقدم للمسلمين ويضعهم في الحداثة التي اجتاحت الأرض وذلك من خلال تطوير "التنظيمات الدنيوية" الحديثة التربوية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أيّ ما يُعرف اليوم بمؤسسات المجتمع المدني.

§ إنجازات الفكر الإصلاحى الإسلامى الحديث:

لقد حققت الإصلاحية هذه إنجازات كبيرة في سائر المجالات، طالت معظم الأبعاد الاجتماعية والأخلاقية، وأعادت لمفهوم "الإنسان" دوره الفاعل في صياغة الأحكام الفقهية، بما يتلاءم مع متطلبات العصر الحديث، وضرورة مراعاة مصالح العباد المستجدة، وضرورة تطوير وتحديد الوعي بالإسلام ثقافةً وفقهاً، وذلك من خلال إحياء قواعد "مقاصد الشريعة" في علم أصول الفقه وإعادة تطويرها، والتي تناولها الفقيه المالكي أبي إسحق الشاطبي، الذي حاول معالجة مصالح العباد من خلال حفظ حقوقه الضرورية التي تلخص بـ: حق النفس، حقّ الدّين (المعتقد)، حق العقل، حق العرض (الزواج والإنجاب)، حق المال (الملكية).

لقد استطاع الإصلاحيون تطوير الرؤية الشاطبية للحقوق الخمسة لتحقيق علاقة افتتاح مع الآخر و الانصهار في الحضارات الأخرى، لأنّ التقدم ينسجم مع المقاصد العامّة للشرعة الإسلامية.

ومع عشية الحرب العالمية الأولى، كانت حركة الإصلاح الفكري والثقافي قد تبلورت لديها أطروحات وأفكار أساسية حول الإصلاحات الضرورية اللازمة لتحقيق التّرة الإنسانية من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية في بلاد المسلمين، كما تُرجمت الأطر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لهذا التقدم المنشود الذي يتم عبر أمور منها:

- تحقيق مبدأ المواطنة وتحقيق المساواة في الحقوق والحريّات بين الرعايا، الأمر الذي يؤدي إلى تجاوز مفهوم "دار الحرب ودار الإسلام"، وتجاوز لمفهوم "الذمي" و"الحربي" كما هو تجاوز لمبدأ "الجزية".

- إن عملية ردم الهوة لصوّر الصراع بين الغرب والمسلمين، تكون عبر التعلّم والمنافسة، من خلال استخدام وسائل الإنتاج العلمي الأوروبي لإعادة إنتاج وتطور علمي وفكري وثقافي ولكن تتوافق مع الروح الإسلامية العامّة.

غير أن هذا المشروع الإصلاحي، الذي حاول أن يقدم نظرة منفتحة توفيقية تجاه الآخر، اصطدم بممارسات الاستعمار الغربي ومشاريع السيطرة العسكرية على المنطقة، فأتنتج ظروفًا متأزمة ثقافيًا وسياسيًا للإصلاحيين نجمت عن خيبة

الأمل بالغرب وثقافته وسياسته، فاحتلت العلاقة مع المصدر الغربي الذي يشكل النموذج كما احتلت العلاقة مع الدول الطالعة، الأمر الذي أدى إلى انهيار المشروع الإصلاحي في ثلاثينيات القرن العشرين، ليتحوّل الفكر الإسلامي من نزعة الانفتاحية إلى نزعة انكماشية معادية للغرب برمته، وقد شكّل محمد رشيد رضا لحظة تحول مفصلية نحو هذه النزعة الانكماشية التي طرأت على الأجواء الإسلامية^٩، فكانت وقائع ذلك الانفصام بين الدولة والفقهاء منطلق ما عُرف فيما بعد باسم الفكر الإسلامي المعاصر الذي اتخذ من "التأصيل" شعاراً له محدثاً قطيعة مع الغرب، شاهراً شعار الصراع الحضاري ممهداً لولادة حركات الإسلام السياسي العقائدية التي تبلورت في أطروحة "الحاكمية" عند سيد قطب فيما بعد.

(٩) وجيه كوثراني: "قضايا الإصلاح والشرعية والدستور في الفكر الإسلامي الحديث"، مقالة في مجلة الاجتهاد، م ٣، ١٩٨٩ ص. ص ٢٠٨ - ٢٣٨.
رضوان السيد: "الفكر الإسلامي الحديث، أصوله واتجاهاته ومآلات"، محاضرات جامعية ألقاها في المعهد العالي للدراسات الإسلامية، بيروت، شتاء ١٩٩٩.

الإنسان في خطاب الإسلام السياسي المعاصر عنصرية وانجراح للهوية

§ من خطاب النهضة إلى حركات الاسلام السياسي:

شكّل محمد رشيد رضا لحظة تحوّل مفصليّة، في مسار الفكر الإسلامي، والتوجّه من خطاب النهضة الإصلاحي إلى الخطاب الإسلامي المعاصر، الذي تجلّت فيه التزعة الانكماشية التي طرأت على الأجواء الإسلامية^١ في معظم الدول العربية والإسلامية.

والسبب يعود بالدرجة الأولى إلى اختلال العلاقة مع الدول الطالعة، علاوة على التأزم الثقافي والسياسي الذي واجه الإصلاحيين في تصديّهم للاستعمار، الأمر الذي ساهم في تهينة الأجواء لبروز الفكر المؤسس لحركات الإسلام السياسي.

والمقصود بحركات الإسلام السياسي، تلك التي تصرّح وتسعى لإقامة دولة "إسلامية"، وتمتلك البنى التأسيسية التنظيمية لذلك، ولها قواعد جماهيرية شعبيّة مؤيدة لمشروعها، وإن اختلف حجم هذا التأييد وفعاليته من مكان لآخر.

(١٠) وجيه كوثراني: "قضايا الإصلاح والشرعية والدستور في الفكر الإسلامي الحديث"، مقالة في مجلة الاجتهاد، م ٣، ١٩٨٩ ص. ٢٠٨ - ٢٣٨.
رضوان السيد: "الفكر الإسلامي الحديث، أصوله واتجاهاته و مآلاته"، محاضرات جامعية ألقاها في المعهد العالي للدراسات الإسلامية، بيروت، شتاء، ١٩٩٩.

لقد استطاعت هذه الحركات أن تحوّل الدين من وظائفه الأخلاقية والروحية، إلى دور سياسي برغماتي فاعل عبر ترجمة أطروحات أيديولوجية معارضة للأنظمة الحاكمة التي بغالبيتها فاسدة وقامعة وديكتاتورية، الأمر الذي أدّى إلى نجاح تلك الحركات في الأوساط الشعبية والنقابية والمهنية.

§ الإنسان في أطروحة "الحاكمية":

استمدت الحركات الإسلامية خطابها الأيديولوجي والبنى الأساسية له من الفكر السلفي في عصور الانحطاط. لقد استدعت الطوباوي والمثالي من خلال مقولة "الحاكمية"، التي تعني الاحتكام لله من خلال تطبيق الشريعة الإسلامية في كل مناحي حياة الإنسان، وهذا الاحتكام لا يكون إلا عبر الاستناد إلى القرآن والسنة، الأمر الذي أدّى إلى استبعاد أي إنسان لا يتحلّى بتلك المعايير، مما أوقع ممثلي هذا المشروع في فتاوى التكفير واستحلال الدم والتفريق بين المرء وزوجه.

وتعود فكرة النظام الكامل هذا الذي رأسه الحاكمية وهدفه تطبيق الشريعة الإسلامية^{١١}، إلى الخمسينيات من القرن العشرين على يد أبي الأعلى المودودي زعيم "الجماعة الإسلامية" في باكستان، ثم في مصر أوائل الستينيات على يد سيد قطب الذي يعتبر أحد أبرز مفكري "الإخوان المسلمين".

(١١) فهمي هويدي: "الحاكمية بين أهل الدعوة وأهل القانون" مبحث من كتاب: ندوة التيارات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، طرابلس، ١٩٨٧ ص ٢٨.

لقد استخلص سيد قطب مفهومه عن الإنسان من الواقع وحوّله إلى نظام فكري مطلق قاطع، فمصدر المعرفة النهائي عنده هو الله تعالى، وجوهر الله وصفاته لا يمكن التوصل إليهما أو فهمهما عن طريق الفكر الإنساني، ومعرفة الإنسان هي للحقائق، لذلك فإنه يقول باستحالة المعرفة عن طريق الفلسفة لأنها بنظره فرع المعرفة، كما أن هناك أجزاء من الطبيعة لا يمكن للفكر الإنساني الاطلاع عليها، لأن فهم الإنسان محدود بالطبيعة، ودور العقل هو وسيلة التلقي والفهم والتأمل من أجل التوصل إلى حقيقة ما هو موجود. فالوسائلية هي أساسية في فكر سيد قطب، لذلك عند عدم وجود نص قرآني في موضوع معين فإنه يعود إلى فائدة الأفكار من أجل التوصل إلى صحتها أو عدمها، فالأفكار عنده ليست مهمة بذاتها بل بنفعها، والقواعد هي تقديرات تجريبية، والإسلام عنده ليس شعائر دينية أو دعوة أخلاقية أو مجرد نظام حكم أو نظام اقتصادي... فهي كلها أوجه للإسلام وليست الإسلام كله، فجوهر الإسلام هو مفهومه للحياة وللكون، والذي يشكل الأرضية لكل أوجه الإسلام. وعليه فإن النظام السياسي الذي يجب أن يحكم الحياة الإنسانية يتوقف في صحته ومصادقته على التفسير الشامل للمفهوم الإسلامي وقيمه والذي يتميز بسبعة خصائص أهمها التوحيد، ويعتبر أنه من دواعي التوحيد وضروراته اتباع المنهج الإلهي المستمد من عقيدة إلهيه، وهو المنهج الوحيد والصحيح، وما سواه فهي أنظمة وضعية من صنع البشر، والمجتمعات هذه هي مجتمعات "جاهلية".

وبناء على تلك النظرية فإن هذه المناهج الوضعية، تتعدى على الخاصة الألوهية، وتمسّ توحيد البشر، فهؤلاء الذين يستمدون منهجهم من ملك أو أمير أو عشيرة أو شعب فهم ليسوا أتباع دين بل أتباع دين الملك أو العشيرة أو الشعب^{١٢} وهم "طواغيت" ويعيشون في "جاهلية"^{١٣}، والخضوع للأنظمة هو إشراك بالله إذا ناقض الرسالة الإلهية، وبناء على ذلك فلا يمكن للمسلم أن يكون مسلمًا وهو يتبع منهجًا غير إسلامي في حياته، فالمنهج هو الدين.

§ التركة الانكماشية نتيجة مشاريع الهيمنة:

إن أطروحة "الحاكمية" أدت إلى استبعاد المسلم العادي فكيف بغير المسلم؟ فهذا الخطاب يتمسك أثناء طرح قضاياها بوضع حدّ حاسم بين "الإنسان المسلم" و "الإنسان غير المسلم"، كما أنّ هذه المقولة تحصر مفهوم "الإنسان" في بُعدٍ عنصريٍّ ضيق، لأن الإنسان في تلك الأطروحة لا يكتسب إنسانيته إلا من خلال الانتماء لهذا الفكر، الذي يستبعد وينفي كلّ البشر، فينكمش مفهوم الإنسان في خطاب الإسلام السياسي المعاصر ويتضاءل لينحصر في "المسلم"، المنطوي تحت جناح تأويلات النفع السياسي للدين والعقيدة، فتتباعد المسافات، وتتسع الهوة بين "مثالية" النصوص الدينية من جهة، وبين "واقع" الفكر الديني بشقيه الرسمي والمعارض من جهة أخرى.

(١٢) سيد قطب: "المستقبل لهذا الدين"، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٦٥ ص ١٢-١٤ .

(١٣) سيد قطب: "معالم في الطريق" دار الشروق، مصر، القاهرة، ص ١٩٠ - ١٩١ .

وتأتي الظروف السياسية والعسكرية والإقليمية، لتكرس نزع الانكماش العنصري هذه، بسبب التدخل السافر من جانب قوى الهيمنة والسيطرة الدولية، المتمثلة بسياسة الإدارة الأميركية التي تتحكم في مصائر البلاد والعباد، من خلال الاحتلال العسكري المباشر، أو من خلال فرض حكومات ديكتاتورية وأنظمة شمولية قامعة على الشعوب باسم "حقوق الإنسان" وهو أمر أقل ما يقال فيه بأنه مخجل ومضحك في آن.

إن مجتمعنا العربي الحالي يتعرّض اليوم للاستغلال والتمييز والظلم، فهو يواجه سياسة اغتصاب سافر متمثلة في إسرائيل من جهة، وقوة هيمنة متمثلة في تحكم الإدارة الأميركية في قرارات الأمم المتحدة من جهة أخرى، علاوة على وجود حكومات مترهلة قامعة له.

هذا المجتمع مطالب اليوم في سياق تلك التحديات بتكريس قضية الدفاع عن الإنسان وحقوقه وجعلها القضية الرئيسية في خطابه. وذلك لن يتحقق إلا من خلال تحرير الفكر من كل تبعية، لأنه عند مناقشة القضايا المجتمعية المنبثقة عن الرؤية التي يحددها المجتمع تجاه الكائن الإنساني وحقوقه وواجباته، غالباً ما تذوب المشكلات الأساسية في سياق التأويلات المؤدجلة النفعية لنص الخطاب الديني. فالتحرر الإنساني من الارتهاق الخارجي والقمع الداخلي مرتبط وقبل كل شيء بالتحرر الاجتماعي والفكري العام.

العنف

أرى في مرآة وعيي...
أن الكائن المسمّى إنساناً.. كما بالأمس لا يزال...
يغرس خنجر العنف... يومياً
في قلب كوكبنا الوادع... حتى أدماه
متدرباً بالفضيلة حيناً وبالأخلاق أحياناً
وتارة يقدم العنف لإلهه على أنه "قربان"
ويصبح الحكيم الحليم حيراناً...
ويسقط القلم من يد الإنسان...
يشعر بعجز حقيقي عن التعبير...
ربما أنخم القارئ تحليلات...
وشيع معها مآسي، تُعرض في وسائل الإعلام...
تبلد الإنسان وأصبحت وعود السلام سراً...
لِعَطَشٍ تُنَنَزَعُ روحه على رمضاء حربٍ يتجرعها في كلّ آن...

من ويولان الكاتبة

خطاب العنف بين الثقافة والسياسة

مما لا شك فيه أن خطاب العنف لا ينحصر في شريحة معيّنة من الكائنات الإنسانية، بل إنّ هذه الظاهرة تطال كافة الشرائح المجتمعية بما فيها النّخب الفكرية والثقافية والسياسية على حدّ سواء.

وعلامات هذا الخطاب متعددة ومتنوعة في حضورها في المجتمعات الإنسانية، الذي يتجلّى بشكل صارخ من خلال سيطرة التأويل الواحد الذي يدعي حصريّة المعرفة والحقيقة للفكرة الواحدة، أو التعصب الغالب على بعض المجموعات الثقافية التي لا تقبل الاختلاف معها، الأمر الذي يؤدي لإشاعة مناحات لا تسمح بالتعدد أو التنوع، كما تنفي إمكانيات الحوار البناء سواء داخل أصحاب الجماعة الواحدة أو بين الجماعة نفسها وغيرها من الجماعات الإنسانية الموازية، فيحوّل المجتمعات إلى كيانات متناحرة على الدوام، أو منعزلة غير مفتوحة على الحوار، مما يدفع إلى تحويل هذه الكيانات إلى أشبه ما يكون بالقنابل الموقوتة على وشك الانفجار في أية لحظة، عندما تجدُ المحفّز لانطلاق فتيل نزوعها العدواني.

وتتعدد أسباب شيوع خطاب العنف وتتداخل، بحيث لا يمكن عزل مفردات الواحدة منها عن الأخرى، فهي تطال كافة مفردات التركيبة الأنثربولوجية

والثقافية المكونة للحضارات، فالأسباب سياسية ودينية واجتماعية وفكرية واقتصادية...

ولعلّ حضور الدولة التسلطية في بعض المجتمعات يُعدّ أحد أهم تلك الأسباب وأبرزها؛ فالدولة التسلطية تحتكر لنفسها مصادر السلطة والقوة في المجتمع لصالح النخب الحاكمة، مركزة في ذلك على اختراق المجتمع المدني وتحويل المؤسسات المستقلّة إلى مؤسسات تابعة كامتداد لأجهزة الدولة في ظلّ هيمنة صارخة لسلطة الاقتصاد، علاوة على البعد الأيديولوجي لهذه الدولة التي تسعى من خلال الأجهزة الأيديولوجية إلى ترير مشروعاتها، والتأكيد على "مركزية القيادة"، مما يترتب عليه غياب الحريات، في سبيل فرض القمع الذي يكرّس التراتبية الهرميّة، والذي يفرض الطاعة والولاء، من الأعلى إلى الأدنى وهو ما يعرف بالنظام البطريكي الأبوي في المجتمعات.

إن طبيعة الحكم التسلطي تحتم استعمال العنف والإرهاب أكثر من اعتمادها على الشرعية الحقيقية، سواء كان عنفاً مادياً مباشراً يطال الأبدان والأرواح، أو كان عنفاً وإرهاباً فكرياً ومعنوياً، فالانتخابات التي يفرضها هكذا نظام لا معنى له، لأنه يجمد الحقوق المدنية المقترنة بحقوق الإنسان، كما يعمل على توظيف الأجهزة الأيديولوجية والقمعية وينفق عليها الميزانيات الكبيرة، لأنها هي التي تؤسس وتشرع وجود هذا النظام وتؤمن الاستمرارية له.

فالأجهزة الأيديولوجية المتعددة، في الدوائر الإعلامية والتربوية والتشريعية وغيرها، تتضافر لتعيد تصنيع الرسائل الأيديولوجية لهذه الدولة، في علاقتها مع شعبها ورعاياها، كما تعمل المؤسسات العسكرية التي تقف على أهبّة الاستعداد لقمع أي مواجهة داخلية حتى لو كانت سلمية.

وفي ظل هذه السياقات السابقة، يتمّ تدوير النخب الفكرية، والعمل على خلق "مثقفين" مدافعين عن وجود هذه السلطة التي تحاول أن تخفي قمعها وإرهابها بأقنعة "ديموقراطية" تبرر للسياسي وجوده وممارساته.

كل ذلك يؤدي إلى إلغاء حق تداول الأحزاب المعارضة للحكم، مما يؤدي إلى الجمود في مؤسسات الدولة، وهذا الجمود في المؤسسات الحكومية يؤدّ نفوراً عاماً، خصوصاً عندما تتزايد أخطاؤها، مما يجعل من هذه الحكومة هدفاً ثابتاً لسخط جماهيري مكتوم دائم، وإن بدا أن هذا الشعب محكوم في الظاهر، لكنه يظل قائماً محتدماً في أعماق المجتمع، فيتحول إلى مستنقعات تنمو فيها الأفكار المشنجة المتطرفة، وعندما تقوم الانتفاضات الشعبية في تلك الأنظمة تكون في طبيعة الحال ردّ فعل على العنف المسبق للدولة، وفي الوقت نفسه يكون السبب الرئيس لإعادة إنتاج العنف من جانب أجهزة الدولة، مما يوقع البلاد في دوامة عنفية لا تنتهي إلا بانتهاء الأسباب الدافعة لتلك العلاقات.

ويترافق مع تلك الظروف رواج بارز للخطاب المغلق الذي يتحول إلى خطاب عنف، لأنه ينظر إلى غيره من خلال هويته الدينية العقائدية، أو

القومية اللغوية، أو الحضارية الثقافية... وهو يُحاكم ويُحكم عليه على هذا الأساس. فإن كان يتفق معه بالعقيدة أو المذاهب أو العرق أو الثقافة أو النمط الحضاري، قبله وتمامي معه، وإلا نبذه إلى خارج يمثل البدعة والكفر، أو العمالة والخيانة، أو التأخر، والتخلف، أو الغرابة والهمجية، أو أي اسم آخر يدل على المغايرة الكلية أو على الاختلاف الوحشي.

إذن فالمنغلق على ذاته ومعتقده، ينفي الآخر، ولا يعترف له بحقه في أن يكون مختلفاً عنه، ويمارس بحقه شتى أنواع العنف، إذ الاختلاف في نظره هو نقبض الهوية وضدها الذي يتهددها، ويعمل على استتباعها أو تسخيرها أو تصفيتيها.

بموجب تلك النظرة، فإن الآخر لا حقوق له كإنسان، والتي نرى إليها من خلال التصنيفات الضيقة والتسميات الجاهزة واليقينيات المطلقة.

هكذا يستبعد صاحب العقل المغلق القابع في هويته الصافية، كل اختلاف أو مغايرة، مع أن الاختلاف هو الوجه الآخر للهوية الصافية العمياء، بل هو مبرر وجودها وعلة تماسكها.

أما من الناحية، الاجتماعية فإن الفقر والحياة الخائفة وغياب الخدمات والرعاية الصحية وشروط العيش الكريم، يؤدون لنوع موازٍ من العنف الذي يظهر من خلال سلوك الناس ولغتهم، فيصوّن جام غضبهم على من يعدّونه سبباً لمعاناهم، فتنتشر مشاعر العداء في نفوس المحرومين تجاه تلك الأقلية التي

تتمتع بالرخاء، فتتكاثر في هذه المجتمعات طبائع السلوك العدواني، سواء في التعامل مع الذات أو مع الآخر، أو مع مرافق الدولة التي لا يشعرون بالانتماء المعنوي إليها.

ولا تنفصل الأسباب الاجتماعية عن دوافع العنف الأخرى، فإن الاضطهاد المقترن بأنواع التمييز القسري التي تكرسه السلطات، الذي يمايز بين ما يُعرف بالمجموعة الاجتماعية "الأعلى" وما يقابلها من مجموعة توصف بـ "الأدن"، مما يكرّس طبقية صارخة، وذلك على أساس من تبرير "الأفضلية" للطبقة الاجتماعية المصنفة "أرقى"، متسلحة بكافة الموروثات من المعتقدات والعادات والتقاليد والأيدولوجيات، التي توصل هذه الفوارق سواء كانت هذه الفوارق على أساس الطائفة أو الدين أو المذهب أو العمر أو الجنس أو الثروة.

إن هذه الأشكال من العنصرية مازالت ممارسة حتى اليوم، في معظم دول العالم، على نحو مصّرح به، معلن أو مقنع، مباشر أو غير مباشر، من أشكال التمييز القسري، التي تجعل الرجل أعلى من المرأة، والكبير أفضل من الشاب، والغني أرفع منزلة من الفقير، والأبيض أفضل من الأسود، والعشيرة الفلانية أعرق من تلك... فيصبح المنتسب إلى الطائفة "الدينية أو القبلية أو العشائرية" التي ينتسب إليها الحاكم، أهل ثقة وصاحب نفوذ، بالقياس إلى من لا ينتسب إلى هذه الطائفة، وكل ذلك يترافق مع الامتداد لمكانة العائلة أو الامتداد العشائري أو الأصل العرقي.

كل الأمور آنفة الذكر من أشكال التمايز، تتضافر فيختل الحراك الاجتماعي ومن ثم السياسي، وتبرز الخلافات وتزداد في البلدان التي تكثُر في الأعراق والأديان والمعتقدات داخل الوطن الواحد، الأمر الذي يجرّ البلاد إلى دوامة العنف والحروب الأهلية، فتكثر فيه الأزواج الشنائية الضدّية التي تنتج الحدّة العدائية، التي يُواجه بها هذا المجتمع ما يقترن بالتنوع والتغيير أو التجديد؛ لذلك فالأنظمة السياسية السائدة حاليًا في تلك البلدان، تخاف ما يمكن أن ينتجه التغيير أو التجديد أو التحديث الفعلي، لأنه سيقوض لا محالة دعائم علاقة البنية التراتبية في تلك الدولة كما يؤدي إلى تدمير أو تهديد المصالح القائمة على هذا التمييز.

العنف وثقافة "القربان"

تلتقي أطروحات النخب العلمانية واليسارية والقوى السلفية وكافة الحركات المناهضة لما يسمى بـ "العولة" ... في موقف واحد رافض "مقاوم" تجاه ما يطلق عليها بمشاريع "السيطرة"، بالرغم من التباين الصارخ بين كل هذه الفئات، وبغض النظر عن منطلقات كل واحدة منها، والمرتكزات الفكرية والفلسفية المتباينة لها، في ظل الفوضى والخلط بين المنطلقات الأيديولوجية والصورة الواقعية والطموحات والأمنيات.

فمفاهيم "المقاومة"، ومفرداتها عميقة وراسخة، ومفهوم "القربان"، قدم قدم البشرية نفسها، هذا التجذر التاريخي للمفهوم، تشكل عبر العصور التاريخية بصور متعددة ومتنوعة، وكلها في نهاية المطاف واحدة، وإن تعددت وتنوعت تسمياتها بحسب المعتقدات منها: "التضحية" و"الجهاد" و"الصلب" و"القربان" و"الشهادة" و"النضال" و"الثورة". كل هذه المصطلحات والمفاهيم لها جذورها العريقة في الحضارات القديمة كافة، وليست حكراً على الحضارات الشرقية أو الحضارة العربية والإسلامية، كما يحلو للبعض أن يُصورها.

وعملية مناقشة هذا المخزون المتأصل في اللاشعور الإنساني واللاوعي الأعمى، ليس بالأمر اليسير أو السهل، فهي ظاهرة مرتبطة بوجود الإنسان نفسه، وحق "مقاومة" أي خطر، هو رد فعل طبيعي غريزي، وحق الدفاع عن النفس حق أزلي فطري قائم في الكينونة الإنسانية، فالإيثولوجيا الحضارية القديمة، والأيدولوجيات الحديثة، والمنطلقات العقائدية، والفكر الديني... كلها تُكرّس مفهوم "البذل" وتضفي "الشرعية" على "المقاومة".

إذن هناك إجماع حضاري إنساني أزلي، على "حق المقاومة"، وهناك اختلاف حقيقي حول حجم "القربان" المقدم أثناء عملية "المقاومة"، ونوع هذا "القربان"، ففي حين يرى البعض أن القربان ينبغي أن يتمثل بفكرة أو بصلاة، نجد آخرين يقدمون عشرات القرابين، وعشرات الأشخاص، أو حتى الأمة بأسرها.

وهناك من يحصر "المقاومة" بالقول، فيما يوسّعها البعض الآخر لتكون مقاومة مسلحة، وهذا يراها في "الجانب الفكري"، وذاك يترل بها إلى "الشارع"... وهناك من يوجّه مقاومته للـ "العسكري" المحتل، ويحصرها بـ "الفرد الحربي"، والبعض الآخر يُعمم فيرفض كافة مظاهر الاحتلال بما فيها "المدني" ممن يساعد الحربي من غير حملة السلاح...

أمام ما تقدّم، لا توجد معايير محدّدة وواضحة، تجاه الواقع، وتبقى الأسئلة الكبرى مطروحة، وينبغي الإجابة عنها بجدّيّة، لأننا نقف اليوم أمام موجات عنف متنائم من العراق إلى لبنان إلى أفغانستان.

فما هو حجم "القربان"؟ وما هو نوع "القربان"، ومتى وكيف؟ ومتى يكون القربان قرباناً ومتى يصبح "سفكاً للدماء"؟ وتتحول التضحية إلى تعدّ وتعسف في استخدام الحق؟ بحيث ينقلب هذا الحق إلى باطل، وما هو المعيار الذي ينبغي أن نستند إليه لتمييز "المقاومة" عن "التعدي"؟

والتأمل اليوم بتمعن إلى المواقف "المتطرفة" بأقطابها جميعاً، يجد أن هناك "متطرفاً"، يتمثل بقوى تنمادى وتريد نزع ونسف حق البشر في الدفاع عن أنفسهم وأرضهم، وتُنصّب نفسها زعيمة للـ "بشرية"، وتريد أن تقضي على مفهوم "المقاومة"، أو كل من تسول له نفسه أن يقاوم مشروعها هي، وتحاول أن تنسفه من أساسه وتلغيه عن بكرة أبيه، وتريد أن تحول الكائن البشري إلى آلة طيّعة بين يديها لا تعي ولا تدافع حتى عن حياتها ووجودها.

وبالمقابل وفي الطرف الآخر، نجد متطرفاً آخر، يتمادى في تقديم "القرايين" حتى تغدو أفراد البشرية كلها "قرباناً" و"قرايين"؛ وبين متطرف وآخر، يلقى السواد الأعظم من الشعوب، تتلقى الضربات على رأسها، وتُعسّس معسّاً يومياً، في أتونٍ محموم، بين مطرقة "المعتدي" وسندان "المقاوم"، وما العراق وفلسطين عنا ببعيدتين.

إن الإنسان المسلّح، كائنًا ما كان انتماءه، معتديًا أو معتدىً عليه، سيمارس العنف المادي، ومع الوقت سيعتاد سفك الدماء، وتجريد الآخر من إنسانيته الفعلية والمعنوية.

وإننا اليوم نحتاج لأن نفتح قلوبنا وأرواحنا بعيدًا عن الانفعالات الغرائزية، وحتى بعيدًا عن السياسية، فالألم عميق ومرعب حقًا، وما يطال النساء والأطفال يوميًا، يحفر في ذاكرة الأمم آثارًا نفسية وروحية مدمرة، وبرغم الألم يبقى هناك أمل بأن مقاومة الموت تكون وبالحب وبالحياة.

الآثار النفسية لعنف الحروب^{١٤}

لطالما خلّفت الحروب آثاراً مدمرة على الشعوب، وأدت إلى تغيير في ملامح الحضارات عبر العصور، من خلال تدمير الرموز والمعالم الحضارية خلال المعارك، وقد ارتبط التاريخ البشري بالحروب ارتباطاً وثيقاً لصيقاً، حتى إنه يمكن القول إنّ التاريخ الذي يُدرس في المناهج الدراسية اليوم يكاد ينحصر في تاريخ الحروب والغزوات.

ومع تطور وسائل الاتصال، والتطور المخيف لآلة الحرب وتكنولوجياها المدمرة، لم يعد في الإمكان حصر الآثار المترتبة عليها، في بقعة جغرافية واحدة فالآثار السلبية، تطال حتى المشاهد في مناطق بعيدة عن ساحات القتال، والآثار النفسية غالباً ما كون عميقة خصوصاً عند الأطفال وعند الإنسان السويّ، لما يشاهدونه من مشاهد تعذيب، ودمار، وهتك لحرمة الإنسان، الجسدية والمادية والمعنوية.

(١٤) لا توجد إحصائيات فعلية وأرقام حقيقية لحجم الكوارث النفسية، وما تسجله بعض المنظمات الإنسانية العالمية، كالصليب الأحمر، ومنظمات حقوق الإنسان، لا يعكس حجم الكوارث الواقعية الفعلية، كما أن بعض الآثار النفسية، لا يظهر بشكل مباشر، وقد يظهر مع مرور الوقت وهذا النوع لا تشمله الإحصائيات عادة.

لقد أمست التداعيات أكثر شدة على الأصعدة كافة بما فيها النفسية والإيكولوجية "البيئية" والاقتصادية والروحية التي تطال الإنسانية ككل، ومن واجب المرء أن يلقي ولو لمحة سريعة على تلك الآثار علّها توقظ ضمير الإنسانية.

§ أولاً: القلق.. في انتظار عنف متوقع:

تعاني المجتمعات التي تعيش حروباً مستمرة كما في فلسطين والعراق اليوم ولبنان، من فوبيا تكرار المآسي الإنسانية، وخلال سبر الآراء ميدانياً من أفواه المنكوبين أو من عاش الحنة، نجد أن الناس — وللأسف — غير مقتنعين بجدوى المساعي السياسية، والمواطن العربي اليوم، حتى فيما يُعرف بحالة السلم الأخيرة، يعيش ضمناً حالة ترقب العدوان، ومعظم الأفراد غير مقتنعين بمعاهدات السلام، لا لأنهم لا يريدون السلام، ولكن لأن الاتفاقيات المعقودة هي "سلام أنظمة" وليس "سلام شعوب"، وهذا النوع من الاتفاقيات ينهار باختيار الأنظمة، لأنه غير نابع من قناعات القواعد الشعبية التي غالباً ما تعاني الإحباط.

ونجد أن مقدمات الحالات النفسية المرتبطة بالعدوان تبدأ في الظهور حتى قبل العمليات العسكرية، فغالباً ما يرافق المنشورات التي ترمى أثناء الحروب

حالات ذعر ونزوح عند الأفراد، و مجرد سماع صوت الطائرات الاستطلاعية ممكن أن يولد القلق والتوتر يصاحبه فترة الانتظار والترقب، ومن الأعراض النفسية التي تنشأ عن ذلك الضجر والعصبية الزائدة، ومشاعر الخوف والرغبة، كما تظهر الكثير من الأعراض المرضية مثل الرعدة والغثيان وخفقان القلب واضطراب النوم والصداع والهلزال.

وكل هذه الاضطرابات نتيجة للحالة الانفعالية في فترة الانتظار حيث يعتمد الأهالي إما للتروح السريع من شدة الخوف أو التحضير السريع وتأمين ضروريات الحياة الأساسية، وتشير الدراسات إلى أن طول هذه الفترة تحت تهديد هجوم متوقع، أو احتمال التعرض لأذى، له تأثير سيء جداً على الأطفال خصوصاً من هم في أعمار الثامنة وحتى الرابعة عشرة.

ويكفي أن نعلم أن ٢٥% من الإصابات التي يتم إجلاؤها خلال الحروب هي حالات هلع وذعر، بمعنى أن حالة واحدة بين كل أربع إصابات يتم إجلاؤها أثناء القصف يحتاج إلى التدخل العاجل، كما أن ٣٠% من القتلى ومن الإصابات البالغة هي لأطفال دون الثانية عشرة من العمر.

§ ثانياً: الاضطرابات النفسية أثناء عمليات العنف:

للأسف لا يتم تسليط الضوء على الإصابات النفسية في المستشفيات، علماً أنها تُسجل الكثير من الإصابات النفسية، لأن الإصابات المباشرة هي التي تحظى بالاهتمام، وفي العراق فإن الإصابات المباشرة فاقت كل التوقعات، والمستشفيات أصبحت عاجزة عن استيعاب المصابين بها ومن الحالات النفسية المسجلة:

١. الشلل الهستيري Hysterical Paralysis

٢. أزمات تنفس خانقة نتيجة للتوتر النفسي.

٣. زيادة معدل الإرهاب والعنف.

٤. تبلد المشاعر والفزع والذهول.

وكلها أعراض تصنف تحت حالة اضطراب ضغوط الصدمة Posttraumatic stress disorder التي تعرف اختصاراً بالحروف PTSD، وتسبب اختلال الاتزان النفسي والإدراك والتفكير، وفقدان الشخص للسيطرة على انفعاله، فيظل في حالة ذهول ورعب، ويستعيد مشاهد القتال الرهيبة، ولا يقوى على التركيز، أو الاستجابة للمحيطين به، ولا يستطيع النوم من هول الكوابيس المزعجة رغم ابتعاده عن أماكن القتال.

§ ثالثاً: اضطرابات ما بعد الصدمة:

إن نسبة اضطراب ما بعد الصدمة تتراوح ما بين ٦٠ إلى ٨٠ % في الأطفال بفلسطين، ويتوقع أن تكون أكثر من ذلك في العراق ولبنان، مع غياب الإحصاءات للحالات النفسية، لأنه ليس بالضرورة أن يتعرض الإنسان بنفسه للمآسي، ولكن يكفي مشاهدة النيل من الأقرباء مثل الأب أو الأخ، أو تعرض لأنواع الإهانة الذاتية الشديدة التي تؤثر على كبرياء الإنسان، وهناك ثلاثة أعراض مهمة لاضطرابات ما بعد الصدمة وهي: إن الإنسان يحدث له استرجاع للأحداث المؤلمة، كوابيس ليلية وأحلام يقظة تشملها الصور الخاصة بمشاهد العنف ومنها المجازر، كما يحاول الإنسان تجنب أي صورة أو فكرة أو شيء يذكره بهذا الحدث المفجع.

فغالباً ما يتذكر المريض الحدث باستمرار، بحيث يحدث تجميع للأفكار داخل مخه في هيئة صورة أو فكرة أو إدراك ويتكرر ذلك بصفة مستمرة، كما أنها تحدث تنميلاً وتبليداً في عواطفه، ويعني هذا أن كل احساساته يكون فيها نوع من اللامبالاة؛ وبالتالي فإنه يتجنب الجلوس مع الناس والحديث عن هذا الموضوع، كما أنه يتجنب كل نشاط أو مكان أو أناس يكون لهم علاقة بهذا الحدث، فهذا الإنسان يشعر بأنه انفصل عن المجتمع، وأحاسيسه بالحجة والعاطفة تتجمد، فهو لا يرى أي شكل للمستقبل والماضي والحاضر، فهو يعيش داخل الحادث فقط.

والآثار النفسية السلبية تؤذي الأطفال أكثر من الناضجين بطبيعة الحال، لأنها تصيب المخ بحساسية وتغيرات في نسيجه، وتشير الدراسات النفسية إلى أن ٨٠% يتعرضون إلى صدمات منهم ٨% يصابون باضطرابات ما بعد الصدمة، ووجد أن الإنسان عندما يتعرض إلى كرب فإنه يحدث تغيرات كثيرة للجهاز العصبي، والهرموني، وتفرز هرمونات خاصة بالكورتيزون الذي يسبب إذا استمر الكرب ضمورًا في الخلايا العصبية في مراكز المخ المسؤولة عن المزاج والتعلم والذاكرة والتوافق مع كرب الحياة فيصبح الإنسان مهلكًا بشكل شديد.

ويكفي أن نشير أن الولايات المتحدة رصدت مبلغ ٢٠٠ مليار دولار أمريكي للحرب الأخيرة على العراق، في وقت يعدم ٣٠٠ مليون إنسان في أفريقيا لقمة العيش اليومي، وأكثر من نصف سكان الكوكب يعيشون تحت خط الفقر. والعنف مهما كانت أسبابه، كما الحرب؛ أية حرب "ظالمة" كانت أو "عادلة"، مشروعة أم تعدّ؛ هي استنزاف هائل وعثي للموارد البشرية، وحرق لكوكبنا الجميل، ودمار محتم للكائن الإنساني.

وأحب أن أشير أخيرًا، إلى نقطة قد تغيب عند البحث في آثار الحروب، وهي العواقب الروحية لتكريس العنف و القسوة والتوحش والرغبة في القتل والعدوان واحتلال الأرض وقمع الإنسان، هذا السلوك الذي يوصف بالعاذي

أثناء المعارك، لا يمكن أن يقبله كائن، حباه الله بقلب وادع، ولا يمكن له أن يؤذي مخلوقاً أو يدمر حجراً، أو يقتلع شجراً، فكيف بالعنف تجاه البشر؟
ولا يمكن أن تُقبل الحرب بوصفها ردة فعل "سوية" مجال من الأحوال، حتى حين تكون ردّاً على عدوان ظالم، لأن ذلك يعني القضاء على روح الإنسان وهي علة وجود الكائن.

ويبقى القدر المشترك لجميع البشر على وجه الأرض، القدر الأول والأخير هو أننا ننتمي إلى بني البشر، وكائنات تُوصف بالإنسان، وقدري أي إنسان يحيا بقلبه قبل عقله... وتبقى الحياة مستمرة، ومن حق بني البشر أن يحيا بسلام، ومن حق الكائن أن يشعر بأمان... سنقاوم الظلم نعم، وسنواجه العنف نعم... سندافع عن الإنسان أينما كان... سنحمي أشكال الحياة... سنقاوم الهمجية بالحياة... ربما بالحب وقلب كبير لا ينسى لحظة أنه إنسان.

تفكيك أيديولوجيا الإرهاب بين العنف والحوار

"عندما تصبح الكارزما الدينية أكثر قوة من النظام السياسي، فإنها تحاول إخضاعه، إن لم تستول عليه بالكلية. وبما أن الدولة بدورها تدعي لنفسها كارزما خاصة بها فإن ذلك يدفع بالجهة الدينية إلى اعتبار الدولة عملاً من عمل الشيطان." ^{١٥}

ماكس فيبر

لعل عملية فهم الخطاب الأيديولوجي عند الحركات الأصولية هي الحلقة الأهم لفهم السلوك السياسي وحتى "العسكري الجهادي"، وما يتولد عنه عند حركات ما يُعرف اليوم بالإسلام السياسي، فعملية فهم سلوك تنظيم القاعدة وأحداث الحادي عشر من سبتمبر، وفيما بعد الأحداث التي تتوالى في دول شتى من العراق إلى أفغانستان إلى لبنان، وما يتردد عن "فتح الإسلام" اليوم، يجب ألا يقتصر على الأحداث ووصفها ودراستها على أنها ظاهرة سياسية إرهابية، فالأصولية في أقل درجاتها تشكل نقداً للفلسفة وللأيديولوجية السياسية ولا يستيمولوجية المعرفة والعلوم.

Max Weber : Economy and Societ , Berkele , Calif : University of California Pres , 1978, vol.3 ,P .1163 15

إن عملية الحوار الفعلية مع الأفراد "المتطرفين" مهما كانت معتقداهم وانتماءاتهم، تتطلب الغوص في الخطاب التأسيسي والفرضيات الأساسية وأصولها العقائدية قبل كل شيء؛ وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الكثير من المحللين الغربيين والباحثين لم يكتبوا شيئاً عن رجل كسيد قطب حتى أواخر الثمانينات، ولا توجد سوى أربعة كتب له مترجمة إلى اللغة الإنكليزية من أصل تسعة وثلاثين كتاباً.

من جهة أخرى، فعملية القمع والحملات العسكرية كما حصل في أفغانستان والعراق، وسياسة تجفيف منابع... لا تلغي الأيديولوجية التي تقوم عليها هذه الحركات بل تعززها، لأنهم أفراد يموتون لأجل قضية يعتبرونها "مقدسة" في نظرهم وعادلة، وهم يدفعون حياتهم ثمن معتقداهم، فهي تركز المفاهيم التي يؤمنون بها.

لذلك فإن من الأجدر أن يسأل المحللون أنفسهم: لماذا تلقى هكذا أفكار من يؤيدها ويضحي من أجلها؟ لماذا ييغون "الإسلام" كأيديولوجية تأسيسية وتطبيقية دون غيره؟ وما هو السبب الذي يدفع بأناس كتنظيم القاعدة أن يتحدوا العالم أجمع مع علمهم الجيد بردّات الفعل المتوقعة تجاههم؟ ما هي العقلية الأصولية؟

إنه لمن التقصير أن ننظر في الأمور السلوكية والاجتماعية والاقتصادية دون أن ننظر إلى الدين والعقيدة كأحد أهم عوامل التغيير، وأن نكتفي بوصف

"الجهاد" بأنه مجرد حنين لسلوك الغزوات، أو أنه مصلحة آتية يمكن شراؤها وتوظيفها ومن ثم رميها، فربط الأمور الاجتماعية والثقافية... بفعاليات وتركيبات العقلية هو أحد أهم المحاور في هذا الميدان.

ولعل دراسة وتحليل أهم كتابين لفهم الخطاب الأيديولوجي والسياسي عند بعض الحركات الأصولية الإسلامية، التي تولدت فيما بعد هما كتاب "معالم على الطريق" لسيد قطب، والثاني هو كتاب "الحكومة الإسلامية" أو "ولاية الفقيه" للإمام الخميني.

والواجب اليوم ملقى بالدرجة الأولى على علماء الاجتماع والسياسية واللاهوت بدراسة الكتب المؤسسة للأيديولوجيات وتفكيك خطابها ومناقشتها على المنابر، وفي الجامعات، بهدف توعية الشباب، وفتح الأفق للحوار والتجديد، فلا يقع الشاب ضحية أفكار تفسد الحرت والنسل، وحتى ربما تكون مغامرة لمقصود مؤسسها نفسه.

كما يجب أن نتنبّه لأمر غاية في الأهمية، مفاده أن البنى الفكرية التي يتأسس عليها الخطاب المؤدلج؛ تعتمد الحركات خلال التعبئة الفكرية والتربوية، برغم التناقض الصارخ في آليات ترجمة هذه الأفكار فيما بين تلك الحركات نفسها التي تبدو وأنها متنوعة، فهناك حركات "مولّدة" فكريًا وعقديًا، أي إنها تمزج بين التيارات الفكرية والفقهية والسياسية، مما يُولد فكرًا يتميز عن سابقتها وأحيانًا يكون أكثر تطرفًا وأشدّ فتكًا.

ويساهم بشكل فاعل في التطرف أمور أهمها: الفقر والقمع وغياب الحوار الفاعل وسيطرة القوة الواحدة المتمثلة بالإدارة الأميركية على السياسة العالمية برمتها، فتلك الحركات ليست واحدة وربما تكون فتح الإسلام غير القاعدة، والقاعدة تختلف عن حركة التكفير والهجرة... وهكذا، فهي تختلف فيما بينها من حيث ترتيب الأولويات "الجهادية"، وأحياناً من حيث العقيدة والمذهب والتبعية.

وهنا لا بد من ضرورة ضبط التعريفات الفقهية من قبل علماء المسلمين وتحديد ما بوضوح وتحديد مواقف واضحة وصريحة من قضايا أهمها مفاهيم: "دار الحرب" و"دار الإسلام" ومفهوم "الجهاد"، لأن عملية انكفاء العمل العلمي الفقهي الحاد وغياب دور العلماء الشرعيين، أدى ويؤدي إلى غياب الميزان عند العوام وبالتالي إلى تنامي حركات التطرف.

الأمر الآخر الذي لا يقل أهمية، هو أنّ عملية تقاطع المصالح بين طرفين، لا يعني بحال من الأحوال التطابق الأيديولوجي فيما بينهما، فالمصالح السياسية تتغير والعقائد تبقى، وقد وردت بعض التحليلات السياسية عقب ١١ أيلول، تشير إلى أن "القاعدة" صنيعة أميركية، تهدف إلى تدمير الإسلام، ووجهة نظري مفادها أن استفادة بعض القوى العالمية من سلوك القاعدة إبان الوجود السوفييتي في أفغانستان، لا يعني بحال من الأحوال أن التركيبة الأيديولوجية هي صنيعة هذه القوى.



(+٢) ٠١٨٨٨٠٠٦٥ (+٢) ٠٢٢٧٢٧٠٠٠٤
www.shams-group.net

ورفع البؤس عن الشعوب واحتضان الأفراد ورفع المظالم ومحاربة الفساد وترسيخ الديمقراطية والحريات الفكرية، فعملية محاربة العنف بالحديد والنار ستؤدي لا محالة إلى تعزيز السلوك العنفي وإلى مزيد من التطرف وسفك الدماء.

وينبغي أن تتحول السجون من معتقلات للتعذيب، والاعتداء على حرمة الإنسان، إلى مراكز إصلاحية تنويرية، وتكون بمثابة مصحّ فكري ونفسي وعلمي يخرج المتطرف منها وقد توضحت الرؤية الفكرية عنده فيخرج محباً للحياة قادراً على الاندماج في المجتمع المدني.

قد يبدو ما أقوله حلماً طوباوياً، غير أنه من حقنا أن نحلم بعالم خارج دائرة العنف وخالٍ من السجون، وحبذا لو يتغير مفهوم السجن واسمه، ليتحول من مؤسسة عقابية، إلى مؤسسة إنتاجية إبداعية، ربما يدخلها المرء من تلقاء نفسه لتلقي المساعدة لتجاوز العنف الكامن داخله والرقى بروحه وتفكيره وسلوكه.

العنف بين نقد العقل الديني وتفكيك أيديولوجيا "الفكر الأصولوي"

§ من أين يبدأ الحوار؟

تُعدّ عملية فهم نشأة الحركات الأصولية وبنيتها الأيديولوجية، وبنية عقليتها وطريقة اشتغالها الوظيفية، هي العملية الأولى والأهمّ قبل الدخول في أي عملية حوارية، وقد شهدت العديد من مواقف حوارية متنوعة بين أصوليين وغيرهم، وفي أغلب المرات كانت العملية أشبه ما تكون بحوار الطرشان.

والسبب الرئيس يعود إلى اختلاف المفاهيم والمنطلقات من جهة، والبنى الأيديولوجية التأسيسية من جهة أخرى، فعملية الخوض في الفروع أو السلوكيات المنبئة على المعتقد والأيديولوجية غير مجدية بمفردها، لذلك من المهم التركيز على نقاط أهمها:

- أن الحوار ينبغي أن يبدأ بتحليل المنظومة الفكرية التي يؤمنون بها وطرح كل عنصر من عناصرها للنقاش؛ فنحن الآن نواجه مشاكل متعلّقة بالتأصيل ازدادت تعقيداً مع انتشار حركات الإسلام السياسي، الداعية إلى إعادة تطبيق الشريعة الإسلامية كما وردت وقُيّدت من قبل بعض الأصوليين^{١٦} بفرض

(١٦) كنت قد استخدمت مصطلح أصولي للدلالة على بعض الحركات السياسية ولكنني أفضل استعمال مصطلح الأصولوي للدلالة على هذا الأمر، كي لا يحصل الالتباس بين هذه الجماعات والأصوليين بوصفهم المشتغلين بعلم أصول الفقه وقواعده الذين كانوا يشتغلون في التأصيل الذي كان يمثل عملية اجتهادية.

رأيهم عن طريق استلام السلطة السياسية، ثم تكييف التعليم مع ما يقتضيه التأصيل الموروث.

• عملية الحوار هذه، يجب أن يقودها أناس متخصصون، لا يتقنون فن الحوار وحسب، بل يفهمون النصوص المؤسسة للأصول والعقائد، أي يمتلكون الوسائل التحليلية والاستنباطية للربط بين الأحكام الشرعية والأصول التي تنفرع عنها، والنظر في الأمور المستجدّة خصوصاً بعد القطيعة التاريخية وغلق باب الاجتهاد، فالخطاب "الأصولي" الراهن ينكر وجود أية مسافة فكرية، بين ما أصّله الشافعي وما أوصى به ابن تيمية وما أفتى به الغزالي، وبين المعتقد الديني كما هو سائد في المجتمعات المعاصرة الخاضعة لعوامل العولمة.

• الحوار ينبغي أن يطال كافة المواقف المتطرفة بما فيها الحداثيّة، لأننا نجد أن الرفض التّام من قبل بعض التيارات الحداثيّة لمجرد الحوار مع الآخر والحكم عليه بالتحجر والتأخر، مما يؤدي بالمتطرف "الإسلامي" عادة إلى الدفاع عن هذا الموقف كسلاح قوي لكفاحه ونضاله السياسي، وكلا الموقفين الحداثوي المتطرف والأصولوي المتطرف يجب أن يُحلل ويُفكك، ويجب على النخب الفكرية أينما كانت أن تترع الغطاء عن الخطابات والكليشيهات التي تمثل في المجتمع بشكل يومي، وأن تضع على المحك النقدي ما يستهلكه المناضلون السياسيون، بدءاً من الأصوليين وصولاً إلى الليبراليين، وتحليل ما يعتمدون عليه وكأنه حقيقة يقينية مقدسة، فحتى العلمانيين ومواقفهم المنشجة حيال

كل ما هو مسلم ينمّ عن نقص معرفي خصوصاً فيما يتعلق بالعلوم الإنسانية والاجتماعية والمواقف المتطرفة التي يتخذونها تمنعهم من فهم الحاجة الدينية أو دراستها بشكل صحيح.

• إن عملية مقاومة الحركات الأصولية، وقمعها بالقوة وعبر أجهزة الأمن وغيرها، عملية غير مقبولة على المستوى الإنساني من جهة كما أنها ستؤدي إلى مفعول عكسي وعنف مضاد، وقد أثبتت التجربة ذلك في وقت من الأوقات، لأنها ستزيد من قاعدتها الشعبية وستعزز السلوك العنفي، وستمتد على حساب من يمثلون الإسلام المعتدل، الذين سيضطرون للرضوخ للتطرف مسيطرة للضغوط الشعبية وهو ما يحصل حالياً في المناطق الساخنة كما العراق؛ فرجالا الإسلام السياسي المعتدل لا يتبنون أطروحات الإسلاميين النصاليين، لكنهم يترلقون كثيراً إلى العنف تحت وطأة الضغوط العنيفة التي يعانونها من جانب الأنظمة. ففي الوطن العربي حوالي المائتي ألف سجين سياسي أكثرهم من الإسلاميين. وقد سقط منهم عبر العقود الاربعة الأخيرة حوالي المائة ألف قتيل من القتال المتقطع الدائر هنا وهناك.^{١٧}

• إن عدم اتخاذ موقف واضح وصريح من قبل العديد من الحكومات العربية والإسلامية حيال إسرائيل يدفع بالقاعدة الشعبية إلى الانتفاخ حول الجماعات الأصولية التي تتبنى مسألة الجهاد ضد إسرائيل وضد المحتل في العراق... مع التنبه إلى أمر معروف عند الجميع هو أنّ فكرة قيام دولة

(١٧) رضوان السيد: "سياسات الإسلام المعاصر"، ص ٢٢١

إسرائيل هي فكرة حركة أصولية دينية استخدمت الدين والمطامع الدينية لليهود في العالم لإقامة كيان سياسي في فلسطين... وأن تنامي الحركات الأصولية الإسلامية المتطرفة أحد أهم أسبابه هو التحدي لإسرائيل الأصولية... فنحن أمام أصولية إسلامية تواجه أصولية يهودية، لذلك لا يمكن حل الإشكال مع الأصوليين المسلمين وفتح باب الحوار معهم والوضع حيال إسرائيل كما هو معروف، وهذا الأمر يجب أن تعيه الحكومات العربية والإسلامية من جهة والإدارة الأمريكية من جهة أخرى، المشكلة مع العالم الإسلامي لا يمكن حلها بشن حرب على الإرهاب ولا بالانحياز لإسرائيل أو تقديم تنازلات لها، ورغم أني لست مغرمة بتسويد صورة أي كان، غير أن محاربة الفكر الأصولي يجب ألا تقتصر على ما هو إسلامي، فدولة إسرائيل قائمة على مشروعية لاهوتية يهودية، وإن عملية التفحص النقدي لهذه الأيديولوجية تعني خلع المشروعية اللاهوتية عنها و"التجديد اللاهوتي" يعني نقده وهذا أمر غير ممكن حالياً لأنه يضعف من حماسة اليهود للمشروع السياسي الإسرائيلي.

• إن الموجة السائدة عالمياً وبعد ١١ سبتمبر هي محاربة المدارس الدينية، والكيليات الشرعية... على أساس أن تنظيم القاعدة معظم أعضائه طلبة العلم الشرعي "طالبان"، وهذا تحليل سطحي للأمور وردّ فعلي لا يؤدي إلا إلى تكريس العنف؛ فليس الحل هو إغلاق هذه الكليات وإدانتها... ولكن يجب تأسيس معاهد حديثة لتدريس الدين الإسلامي وغير الإسلامي، بطريقة جادة

ومسؤولة في كافة أنحاء العالم، وفتح كليات متخصصة في أكبر جامعات العالم تهتم بتعليم التاريخ المقارن للاهوت الأديان الثلاثة على الأقل، لا أن تُرمى الدراسات الإسلامية في أقسام الكليات الاستشراقية، حيث تُدرّس اللغات والآداب، ويجب أن تتناول دراسات في العمق ويتحمّل الباحثون مسئوليتها فكرياً ويعيدوا من خلالها فتح باب الاجتهاد، فنحن يجب أن نبُحّد في الآلية والمنظومة الفكرية لها فالتجديد على المستوى الإيماني متوقف منذ زمن وباب الاجتهاد أغلق، الأمر الذي سبب قطيعة تاريخية، فوجود مثل هذه المعاهد سيساعد الأفراد على الخروج من حالة الفقر الثقافي والفكري، كما تُعتبر المكان الأمثل الذي يؤمّن البيئة الخصبة للحوارات المثمرة بين الأديان.

§ خلاصة:

باختصار مع شيء من التكرار، إن المناضلين السياسيين وجماعات العنف وغير العنف في العالم أجمع من ديانات مختلفة، ومصادرهم الفكرية والأيدولوجية متنوعة، وكل واحدة من هذه الحركات تمتلك منظومة عقائدية وأيدولوجية و"لاهوتية" خاصة بها، تبني عليها خطاباتها اللاهوتية والسياسية...

ولحل الإشكاليات المتعلقة بالسلوكيات التي هي إخراج للسيناريو الفكري الذي يُتقن تمثيله الأفراد القادة و رجال الدين والمناضلون... لا بدّ لنا من

تحليل الخطاب الأيديولوجي و"اللاهوتي" ونقده، فنحن بحاجة إلى "تجديد لاهوتي"، وهذا التجديد يعني نقد "اللاهوت الموروث"، وعملية النقد هذه يجب أن تطال كل الأديان^{١٨}، ورسالة المثقفين أيًا كانوا أو في أي وسط يعيشون في هذا العصر.

وللخروج من دوامة العنف بكل أشكاله العنف الصريح والعنف المضاد والعنف المُقنَّع، والإرهاب بكل أنواعه — ولا أقصده بمفهوم بوش فقط — لأن العالم بأسره لا سيما العربي والإسلامي تعرّض لإرهاب مقنَّع بعد إعلان الحرب على "الإرهاب".

وإزالة الإشكالات والأشكال القمعية الداخلية والخارجية الصريحة منها والمقنَّعة فالمثقف العربي الحالي يعاني من مشكلة قد تكون غير مُعلنة، لكنّها موجودة مع السلطات السياسية التي تحاول الضغط على المفكرين لكي يصبحوا الأداة التأصيلية التي تضفي الشرعية على النظام والأمر قد يتطور ليصل المثقف إلى السجن، وهذا على سبيل المثال، أما على الصعيد الشعبي فالأمثلة أكثر من أن تعد وتحصى.

والمثقف العربي بشكل خاص وأي مثقف آخر يعاني من مشكلة مع رجال الدين واللاهوتيين والعلماء... الذين يتتبعون الحركات الفكرية والآراء

(١٨) نفهم مسألة التجديد الديني لا بد من العودة إلى كتب محمد أركون والتي تناولت بمعظمها قضايا تأصيل أنواع الخطابات والأحكام ونقده منها: الفكر الإسلامي، الفكر الأصولي واستحالة التأصيل، قضايا في نقد العقل الديني... وآخرها اللامفكر فيه في الفكر الإسلامي.

ليسرعوا إلى إطلاق أحكام قِيَمِيَّة تبدأ "بالتفسيق" وتصل إلى "الكفير" وتنتهي
أحيانا بـ "إهدار الدم".

لا بدّ من السعي الجاد والمتواصل إلى فتح آفاق العقل واجتهاداته الناقدة
و"التحديد" في الأمور التي يُدعى عادةً أن لا تحديد فيها، لكي لا يستعبد
الإنسان لعنف الإنسان، فعملية الحوار هامة جدا وهي الأداة الفاعلة التي يجب
أن تطال كل التيارات الفكرية، ولا تقتصر على الأديان.

الإنسان والعنف

أزمة هويّة في عصر الإنسان الأدنى

(العنف عنصرية تكرس المجراح الذات المجتمعية)

§ العنف والمرأة:

لطالما تحاشيت الخوض في الحديث عن المرأة، وكل ما يتعلق بها من موضوعات، خصوصاً في سياق ما يُطرح حولها من أمور كأنها لا تخص كائناتاً غيرها مثل: "الحرية" و"المساواة" و"الحقوق"... وغيرها من المواضيع التي تعج بها الكتب والشاشات والبرامج والمؤتمرات والندوات، التي غالباً ما تُرفع فيها الشعارات المؤدلجة وتوضع أخرى، في أتونٍ محموم، إن دلّ على شيء فإنه يدل بالدرجة الأولى عن مدى الفوضى الفكرية، التي نعيشها وغياب الوضوح المنهجي، وانعدام الأسس البنيوية لعلاج الظواهر الحياتية، كما تدل على أن مفهوم الكائن الإنساني الحرّ المبدع مازال بعيداً عنا كلّ البعد.

لأجل ذلك كنت أتعمد الابتعاد عن الجمعيات "النسائية"، لأن معظم ما وقعت عيني عليه حتى الآن، يتخذ من شعاراته أداةً لتمرير مشاريع لا تخدم المرأة أصلاً، ولا حتى الإنسان، وهذا ليس من باب النقد، أو التقليل من شأن

ما تحاول المرأة جاهدة أن تقدّمه وتحققه لنفسها، بل لأن هناك خطأ بنيويًا فادحًا في الفلسفة التي تقوم عليها الممارسات المدافعة عن المرأة، فالفاهيم المطروحة تنقل المرأة من واقع يجتزلها، لواقع آخر ربما يكون أشد اختزالًا لإنسانيتها، فتصبح عملية التحرر المزعومة عملية انتقال من عبودية لأخرى، و يصبح العنف مقنعًا أو من لون آخر.

إنّ فكرة وجود "جمعية نسائية" بحتة، هي فكرة عنصريّة بجذّ ذاتها، تحاول استبعاد الآخر، أي "كل من ليس بامرأة"، واقصاءه ونفيه، تمامًا كالمجتمعات "الذكوريّة" التي تحاول نفي المرأة وإخضاعها، ففكرة "مجتمع نسائي" صرف يُكرس مبدأ الفصل بين البشر، ويؤدي إلى انشطار وانقسام الكائن المسمى إنسانًا.

وإذا ما أردنا أن نخلّل ظاهرة العنف ضدّ المرأة، لا بد وأن ندرس ذلك من خلال سياقه الفكري العام، لأنّ أشكال العنف المُمارَس ضدّها، ليس إلا صورةً منعكسة للعنف الممارَس ضد الإنسان، فالرجل يتعرّض للعنف أيضًا من قبل "السلطة"، وشتى الشرائح المجتمعية ترزح تحت وطأة العنف والقمع المنظّم منه وغير المنظّم، فحتى الأنظمة الحاكمة في الدول التي تُوصف بالضعيفة ترزح لسيطرة وهيمنة وعنف إدارات الدول التي تُوصف بالقويّة، والتي تمنح لنفسها الحق الحصري في تقرير مصائر الشعوب وخياراتها، بدءًا من التّأديب والحصار الاقتصادي وصولاً إلى الاحتلال العسكري...

بدون شك فإن أشد أنواع العنف المولد هذا وأفساها يقع على الحلقة الأضعف في المجتمع "الذكوري"، على الطفلة الأنثى، فالعنف الممارس ضد النساء والأطفال، هو حلقة من سلسلة طويلة من العنف الموجّه ضد الإنسانية، بل وضد الطبيعة الكونية، وهي أمور تنذر بكوارج حقيقية ما لم نسرع إلى تحرير عقولنا من شتى أنواع القيود ونبد العنف بكل أطرافه ومستوياته.

§ مشاهد العنف ضد الكائنات:

إذا حاولنا أن نتجرّد، ونخرج من الأطر الفكرية المعلّبة، والأحكام المسبقة، والمرتكرات الاجتماعية والسياسية والدينية وحتى اللغوية... كيف تبدو مشاهد العنف على وجه البسيطة؟

إنّ المرأة تعاني من العنف الرجل، والطفل يعاني من العنف البالغين، والموظف يعاني من العنف مدرائه، والمواطن يعاني من العنف السلطات، وأجهزة السلطة تعاني من العنف سياسة الأنظمة، والأنظمة السياسية — خصوصاً في بلادنا العربية — تعاني من العنف الدول الكبيرة، وهكذا في دوامة لا متناهية من العنف الصريح والمقنّع والمتحول والمولد في آن معاً.

كما يجب علينا أن لا ننسى أننا ككائنات بشرية، منحنا أنفسنا حقّ ممارسة العنف ضدّ الكائنات الأخرى، فالإنسان يمارس العنف ضد الشجر فيقطع

الشجر لغير حاجة ولا يزرع مكانها، فنسبة المحارر المرتكبة بحق الغابات تنذر بكارثة بيئية وفق آراء العلماء؛ كما أنّ الكائن الإنساني يُمارس العنف ضد الكائنات البيئية يوميًا فيعمل على حرق البيئة دون رحمة، ويكفي أن نعلم أن الولايات المتحدة وحدها على سبيل المثال تقدّم للبيئة ٣٩,٤ بالمئة من نسبة انبعاث ثاني أكسيد الكربون المسبب للاحتباس الحراري، وهي أعلى نسبة بين دول العالم الذي يصف نفسه بأنه متطور؛ إضافة إلى أنّ الإنسان يمارس العنف ضدّ الحيوان، سواء عنف مباشر أو عنف مقنّع يتمثل في تعديل جيناته وراثيًا وتعديل منظومته الغذائية، الأمر الذي أدّى إلى انتشار الأمراض والأوبئة...

هذا عدا انتشار الأسلحة الفتّانة المدمّرة التي مازلنا نعاني منها ككائنات على كافة الصعد، علاوة على الاستخدامات النووية بكل صورها وأشكالها "السلمية" منها وغير "السلمية"، فحتى ما يصرّح به أنه "سلمي" بحق الكائن الإنساني، فهو "غير سلمي" بحق الكائنات الأخرى والطبيعة والبيئة والكون.

إذن نحن ككائنات إنسانية ماذا قدّمنا للكون وللکائنات الأخرى سوى الخراب والدمار؟

فالكائنات البشرية تعتقد بأنها أرقى من شئ المخلوقات، متذعّرة بشئ الحجاج اللاهوتية وعاملةً على تطويع المعنى المقدّس لصالحها، علمًا أن الكائنات الأخرى لا تعمل إلا في إطارها الكوني العام وفي تناغم وظيفي عجيب مع بيئتها، وهي لا تضّر نفسها ولا غيرها، في حين أنّ الإنسان يضّر نفسه

ويؤدي غيره، ويمارس العنف على شتى الكائنات بفوقية ورجسية بالغة، وبقدر ادعائه للذكاء فإنه يمارس شتى أنواع العنف والتدمير.

كلّ ما أوردناه هو عنف نشاهده، نسمعه، ونمارسه، فالكائن الإنساني يحاول فرض سلطته وقوّته، وكل سلطة تحاول امتلاك "الحقيقة" مستخدمة مفردات القدسيّ متسترةً بالكامل والنموذجي، وتدعي أنّ عليها تأديب من يقع تحت وصايتها، فتمنح نفسها حقّ ممارسة العنف على الآخرين، وإخضاعهم لها باللين أو بالعصا وكلّ ما لا يصنع إلا الدمار.

طبعاً يقابل هذا العنف عنفاً مضاداً، فالمرأة تحاول مقاومة عنف الرجل أحياناً بعنف من لون آخر، وأحياناً بإسقاط العنف على أطفالها، والرجل يسقط عقده النفسية على زوجته؛ و حركات "المقاومة" تحاول أن تقاوم العنف بعنفٍ مضادٍّ بكل ما تملك، حتى لو أذى الأمر إلى حرق الأخضر واليابس أحياناً؛ وهكذا نجد أننا كشعوب سقطنا في أتونٍ محمومٍ من الحروب والويلات ودوامة من العنف والعنف المضاد المتوالد التي لا ينقذنا من شروره إلا قدرة قادر.

إذن لابدّ من معالجة العنف ضد المرأة ضمن إطاره وسياقه الإنسانيّ العام، ولا ينبغي أن لا يكون مجتزأً ومختزلاً لا يزيد الواقع إلا سوءاً.

§ العنف سؤال الهوية:

لقد ذهب العديد من الباحثين إلى البحث عن تفسيرات علمية لهذه الظاهرة، وإذا كان يبدو جلياً أن بعضاً من هذه الدراسات، بينت أن النظام الاجتماعي والسياسي والأخلاقي والقيمي والثقافي والوضع الاقتصادي والمستوى المعيشي، كلها عوامل تفسر هذه الظاهرة، غير أنه من الملاحظ هو أن معظم هذه الدراسات والأبحاث لم تضع موضع السؤال علاقة العنف بتشكيل الهوية عند الكائن الإنساني.

الأمر الذي يجعل العنف ضد النساء، يبدو كظاهرة عرضية، وكمسألة طارئة في الزمان والمكان، كما يتجلى بكل وضوح في خطاب وسائل الإعلام المختزل الرديء، وهذا خطأ فادح لأن العنف ضد المرأة كما أشرنا ليس إلا جزءاً يسيراً من منظومة عنف كبرى وواقع شديد القساوة والمرارة.

إنَّ العلاقة وثيقة بين العنف وتشكّل الهوية عند الإنسان، حيث إن هذه الأخيرة تتأسس على مبدأ الهيمنة والسيطرة، على من يُصنّف أنه أضعف، النساء والأطفال بوجه خاص، ومبدأ الهيمنة هذا قائم على تحكّم من يمسك بزمام السلطة، الذين هم الرجال في واقعنا لأننا ننتمي لمجتمعات أبوية ذكورية، وهم من يتحكمون في وسائل الإنتاج المادي والمعنوي، وهم من يحتكر عادة وسائل العنف الفيزيقي المباشر والرمزي والمعنوي والديني.

كلّ ذلك يدعونا إلى طرح تساؤلات منها: هل يُعدّ العنف مكوّنًا أساسيًا من مكونات تشكيل الهوية عند الكائن الإنساني؟ وإذا كان الأمر على هذا النحو، فبماذا يمكن تفسير هذه العلاقة؟ وهل تسعفنا المقاربات المعتمدة في تفسير الهيمنة على إيجاد تفسير علمي للظاهرة؟

إنّ العنف ضدّ المرأة ليس حالة طارئة، هبطت من مكان مجهول، أو ظاهرة عرضيّة هامشيّة آنية تزول مع الوقت، ولكنه يُعدّ بعدًا مؤسّسًا للهويّة الإنسانية في المجتمعات.

فالبنى المنتجة للعنف متجذّرة في الأسس البنيوية للأيديولوجيّات المتداولة في عالمنا بما فيها الأديان، ومتأصّلة في البنيات الذهنيّة، والخلفيّات الفكرية للأفراد، وتُعدّ المركّب الأساس في بنية المؤسسات الاجتماعية بما فيها الأسرة، التي ترعاه وتحتضنه.

فالأنماط التربوية المتّبعة تُكرّس العنف، وتعمل على إنتاج شروط إنتاج مجتمعات عنيفة طائفية عنصرية من جديد، فالعنف يتحكّم في اللاشعور الجمعي للمجتمعات البشرية ويُحرّك دوايب الفعل السياسي والاجتماعي والاقتصادي... على حدّ سواء، إنه جزء لا يتجزأ من المخزون الثقافي والأيديولوجي وعصارة إرث تاريخي ضخم حافل بشتّى أنواع الاضطهاد.

غير أنّ كلّ ذلك لا يعني بحال من الأحوال، أنه حالة ثابتة وظاهرة مطلقة وقدّر مبرم، غير خاضع لتغيّر الظروف التاريخية والاجتماعية التي تشهدها

المجتمعات البشرية، وإنما المؤكد هو أن حدّته تتفاوت حسب المرحلة التي قطعها كل مجتمع بشري في طريقه نحو إحداث القطيعة مع الممارسات القمعية، في تطوّره نحو تحقيق التقدم والمساواة والرفاهية لكل نسائه ورجاله وأطفاله، وكذا لكل فئاته العمرية وطبقاته وشرائحه الاجتماعية.

§ نحو رؤية إنسانية كونية:

إن التعقيدات الاجتماعية والأنثروبولوجية تضعنا أمام تحدٍّ يُملي علينا أن نفكرّ بشكل مغاير للمعهود، إن فكرة وجود "مجتمعٍ عادل" قائم على أيديولوجيا "العولمة" قد اُهمّلت تحت وطأة التعقيدات ولم تقدّم لنا أكثر من نظرية "نهاية التاريخ"، والأحداث تجري اليوم بتسارع دموي، وكأن المستقبل معدوم، كما أنه لم يعد ثمة حاضر، والصراعات بين الفرد والفرد، والفرد والمجتمع، تتعمق بإيقاع مخيف.

فلنهدأ ونخرج من حلبة العنف ودوامته، لنغادر الواقع إلى واقع آخر نبنيه وعياً وحسّاً، ونطوي الزمان والمكان، فلنتجاوز الأفكار والمعتقدات، ولنعمل على تأسيس واقع ينبني على معرفة الكون الخارجي الذي يتناغم مع المعرفة الداخلية للكائن الإنساني فكيف لنا كبشر أن نحلم بمجتمعٍ راقٍ متناغم ونحن نعمل على إفناء الكائن الداخلي الروحي الكامن فينا؟

إنّ اختلال التوازن المتعاضم، بين الروح والمادة بوصفها "مردوداً" تُعرّض البشرية للتهلكة، فالتعامل مع الإنسان المختزل بالواقع المادي المنبني على

المصلحة المادية وربط قيمة الإنسان بمردوده وبالإنتاج المادي فقط سيؤدّي لا محالة إلى انهيار المجتمعات، لأنّ الرّوح بعد أساسيّ من أبعاد تركيبة الإنسان.

فلنحترم الكون، ونحترم الطبيعة، ونحترم الكائنات، ونحترم ذواتنا بكلّ أبعادها، ولنحترم حرّيّة أرواحنا، ولنغادر مستوى الواقع الدموي المحموم، إلى أفق مُشرق، يركّز على الوعي المبني على التّطوّر المتكامل للفرد روحًا ونفسًا وجسدًا وقلبًا، والرقي بالفرد والمجتمع، وفتح أفق غير محدود للمحبة والتسامح.

إننا ككائنات إنسانيّة مخبرون اليوم وأكثر من أيّ يومٍ مضى، بين أن نتطوّر على المستويات كافّة، أو أن نتلاشى ونختفي في أتون الصرعات والحروب، وهذا التطوّر الذي تقف الإنسانية اليوم على حافته أشبه ما يكون بمخاض الولادة، ويرتبط بالدرجة الأولى بالعلم والوعي والثقافة وعلاقة الإنسان بالإنسان وعلاقة هذا الأخير بالكائنات.

وأن تكون كائنًا كونيًا، فهذا يعني أنك منبثق عن حضرة التكوين، في هذه الحالة أنت تتساوى مع كل كائنات الكون أمام المكوّن، وعندما نحترم كينونة الكائنات الأخرى، سنتناغم تلقائيًا مع ما يدور حولنا، فنحب الكائنات ونتوحد معها ونتجاوزها، لأنّ عملية التجاوز هي أساس الحرية والاعتناق. عندها سنجد أنّ ما من شيء وُجد في الوجود والكون إلا تجلّ وجوديّ ومظهر من مظاهر التكوين، وأنّ ما من شيء إلا ويتغيّر ويتطوّر في سيرورة

مستمرة ونظام بديع، وتغدو كل المتناقضات والمتضادات مكمّلات لبعضها البعض بحسب مستويات الواقع التي تنتمي إليها، عندها سنعي أنّه لا يوجد تطابق تامّ بين الأشياء بل كلّ كائن حالة قائمة والحقائق متعددة بعدد الكائنات وهي تجلّيات لمظاهر قدرة الخالق، لعلّ هذه الرؤيا تفضي إلى عصرٍ جديد للإنسانية، قوامها روح التواضع، ومشاعر الامتنان للمكوّن، والودّ والاحترام لكائناته ومخلوقاته، فتصبح عملية اعتداء الكائن الإنساني على الكائنات الأخرى أمرًا متعذرًا في إطار منظومة كونية لا متناهية.

الدين و المقدس

أَشْتَمُ الْآنَ...

رائحةَ حَمِيرَةٍ حَرْبٍ... مَدَوْنَةٍ

فِي قَلْبِ الْبَشَرِيَّةِ... الْآنَ

أُضِيءَ لَيْلًا شُمُوعَ السَّلَامِ

وَأَصْلِي...

لَأَجْسَادِ أَطْفَالٍ عَفَّرَهَا التَّرَابُ

فَسَلَامًا...

مِنْ فَوْقَ كُلِّ الْمَقْدِسَاتِ

مِنْ فَوْقَ كُلِّ الْأَدْيَانِ

فَمَا آلَمَنِي...

صِرَاعُ أَدْلَجَتْ أَطْرَافُهُ

وَإِكْتَوَيْتَ لَجْرَحٍ

أَيَّ كَائِنٍ...

وَأَعْبُرُ الْيَوْمَ لِأَجْلِ إِنْسَانٍ

من قصيدة معبر سلام للكاتبة

حرب الله

الظاهرة الدينية والحروب الطائفية

هل الدين هو سبب الحروب؟

(إنَّ اليوم الذي تتفق فيه البشرية على دين واحد لن يأتي أبدًا...)

لقد شهدت المجتمعات الإنسانية على مر العصور، تجارب مريرة، طالت معظم شعوب الأرض إن لم نقل كلّها، التي قاست وحشية الحروب، والإبادة الجماعية، وممارسات العنف الطائفي، والتطهير العرقي، وغيره من الأمور، التي غالبًا ما كانت تُعلن وتمارس تحت شعارات لاهوتية ودينية، فكان الكائن الإنساني على الدوام، يمنح نفسه حق تصنيف الآخر، ويجد المسوّغات الدينية، لممارسة شتى أنواع العنف تحت شعارات "فاضلة" و"ربانية"... وكانت الأسباب في معظمها عرقية أو طائفية أو مذهبية أو عقائدية.

ونحن اليوم كبشر، نَصِفُ أنفسنا بـ "أبناء الألفية الثالثة"، ونُصِفُ أنفسنا بأننا "أفراد متحضرون"، في عصر العولمة والانفتاح... وغيره من الأوصاف التي تمنحها لأنفسنا بعباء ونقدّم ذواتنا على أننا أكثر فهماً وعلماً وتطوراً ممن سبقونا، وأنا دعاة حقوق الإنسان وحوار وانفتاح وتعددية... فكيف يبدو المشهد الحضاري العالمي اليوم يا أبناء العصر الفريد؟

لا شك أننا نقف على أبواب أتون محموم... ونشهد وحشية تفوقنا بها على من سبقونا بمراحل، إنها وحشية متطورة هجينة، استطاعت أن تتفنع بأبهى الصور وتتخذ من الشعارات أنبلها...

فالأسلحة الفتاكة منتشرة في معظم دول الأرض، والسباقات النووية جارية بامتياز، والتقنيات الوراثية من استنساخ وغيره، من أبحاث سرية تحاول أن تبحث لها عن وباء مدمر هنا، أو جين مميز هناك، لاستخلاص عناصر نخبوية تسود البشرية؛ كل ذلك ينذر بكارثة، علماً أنه يمارس تحت شعارات البحث العلمي السلمي لخدمة الإنسان ليس إلا.

أما الوضع الميداني، فلا يحتاج لشرح طويل، فمشاريع الهيمنة والتقسيم مستمرة على قدم وساق، ففي العراق حمام دم يومي مفتوح، لم تنفع معه لا الخطط الدولية ولا الإقليمية لا الأمنية منها ولا العسكرية، وفلسطين أسوأ حالاً، ولبنان على كف عفاريت متعددة، والسودان والصومال والباكستان... كلها دول لا ندري في أي وقت تشتعل فيها أتون حرب أهلية أو طائفية.

وإن كانت هناك مشاريع دولية كبيرة في المنطقة، إلا أن المظلة التي تستظل بها في معظم الأحيان دينية وأيديولوجية، فغالباً ما تُمرر هذه المشاريع عبر اقتتال أبناء الشعب الواحد، الذي يتم دائماً عبر الأقنية المذهبية والشعارات الطائفية... علماً أن الدول الكبرى لا تهتم بالدول الأخرى، إلا بالقدر الذي

يمكنها من تسريع دورة رأس المال، والدورة التجارية للسلع من خلالها وما يمكن أن تستفيد منها من موارد الطاقة، وبالتالي فكون هذه الدول تفرض سلعها وغط استهلاكها لا يعني أنها تستهدف الآخرين من أجل الاستهداف وحسب، ولكن من أجل السوق، لتسريع وتيرة الدورة الربحية للسلعة الرأسمالية؛ ولعل تكنولوجيا الإعلام والاتصال تجهيزاً وخدمات، إحدى الوسائل التي توظفها هذه الدول، فهي توظف فيها الهدف التجاري من جهة، والوسيلة من جهة أخرى، وسيلة تنميط الأفراد والمجتمعات لخدمة الهدف التجاري والجيوستراتيجي لها.

إذن هذا التسويق لا بد له من معتقد يترجمه، فما جاءت به ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتحويلات المؤسساتية المصاحبة لها، من أبرز المعتقدات الجديدة التي أريد لها أن تكون ديانة العصر، ومفرداتها العولمة والمجتمع الإعلامي الكوكبي ومجتمع الإعلام والاتصال ومجتمع المعرفة... ومجتمع الاستهلاك.

والسؤال الأبرز الملح: لماذا لم يساهم التطور الهائل للاتصال في الحد من الحروب "الدينية" و"الطائفية"...؟ علماً أن التكنولوجيا والاتصالات السريعة ساهمت بشكل كبير في تعرف شعوب الأرض على بعضها البعض، وأصبح الإنسان على اطلاع على معظم المعتقدات والحضارات السائدة، ولماذا يبقى المعتقد المحرك الرئيس في النزاعات؟ وهل المشكل في الدين؟

عند استعراض التيارات الفكرية، نجد أن الفكر الإلحادي السياسي، والفكر الأصولي الديني المؤدلج، وما بينهما من تيارات فكرية أخرى، هي في وجوه متعددة لعملة واحدة، فالكلّ يسعى "للسلطة"، والكلّ يطلب "الجمهور"، لذلك فكل الأيديولوجيات تلك في جوهرها، تهدف إلى التحريض بالدرجة الأولى، فهي وإن اتخذت أُطرًا فكرية عقائدية، غير أنها تبتعد عن الدين بمفهومه الجمالي الروحاني ومستواه الفردي.

فالأديان والعقائد كحالة نظرية طوباوية مقبولة ومحبة للإنسان، ولكن كحالة عملية عانينا منها الأمرين وجرّت علينا الويلات، والشواهد التاريخية تؤكد على عدم جدوى الاتكال على الضمير الجمعي لوقف سفك الدماء والحروب... كما أن رجال الدين، والكهنة، والإكليروس، لم يكونوا قادرين على لجم حالات الحقد الطائفي والمذهبي، وغالبًا ما تكون العظمت والخطب الداعية للتآخي والمحبة أسيرة المعابد والمساجد، علاوة على أنها في بعض الأحيان تشكل أقنعة لطيفة لأحقاد دفيئة وضغائن مكتومة...

إن الدين ظاهرة إنسانية موغلة في قدم الإنسان نفسه، وبدأ مع بداية الإنسانية نفسها، وكان المساهم الرئيسي في تشكيل الحضارات والفنون والآداب والأخلاق والتشريعات وكافة أوجه النشاط الإنساني، كما يُشكّل البُعد المعنوي الذي يطبع الحياة الآنية الحاضرة، كما أن معظم الأديان والعقائد، تتجاوز الحاضر لتتدخل في المستقبل إلى أبعد من حدود الموت، إلى حياة أو حيوات أخرى مكتنزة كل المفاهيم الغيبية مثل: الدينونية والآخرة والفردوس

والجحيم، وسائر المفردات التي تحفل بها العقائد والأيدولوجيات التي لا حصر لها ولا عدّ...

فالفكر الديني ليس مرحلة منقضية من تاريخ الإنسانية، بل هو متأصل في الفكر الإنساني، والمحرض الدائم للسلوك الإنساني، وواهم من يتخيّل أن البشرية ممكن أن تتفق على دين واحد، وواهم أيضاً من يتخيّل أن الإنسان ممكن أن يحيا بلا دين...

فالظاهرة الدينية تتجلى على مستويات ثلاثة:

- المستوى الأول: الدين الفردي: وهو خبرة فردية يعيشها الإنسان بروحه، وأعماق نفسه، غير نابعة عن إرادة مسبقة، ومعزل عن تجارب الآخرين، يتذوقها على شكل إحساس داخلي بسيط، في مواجهة فريدة، مع قوة منبثة في الكون، إنه اختبار روحي بعيد عن أي موقف عقلائي أو نقدي، فالدين بوصفه ظاهرة فردية لا يُراقب من الخارج ولا يقوّل بقلب بقالب ولا يختص به أحد، إنه تجربة خاصّة وجدانية روحية بحتة.

- المستوى الثاني: الدين الجمعي: وهو عندما تتبلور الظاهرة الدينية بشكل جماعة من خلال خلق الرموز وممارسة الطقوس.

- المستوى الثالث: الدين المؤسسة: وهو بنية سياسية واجتماعية مركّبة وهي فوق مستوى الدين الجمعي، وهي بهذا الوصف حديثة نسبياً في تاريخ الحضارة الإنسانية، فالمجتمعات البدائية عاشت الدين بالمستوى الجمعي دون مؤسسة دينية تملك السلطة المرجعية العليا.

وتقع معاناة البشرية اليوم في "المؤسسات"، مع الدين "المؤسسة" ومع مؤسسة "الدين"، وليس مع الدين بوصفه خبرة فردية أو حتى جمعية، والعلاقة جدلية ومختلطة بين "المؤسسة الدينية" و"المؤسسة السياسية"، فطالما حافظ النظام السياسي على قوته بقيت المؤسسة الدينية تُقدّم له الخدمات، والفتاوى المطلوبة ضمن الحدود المرسومة، فإذا احتل النظام السياسي بغت المؤسسة الدينية عليه وغلبت، وجعلت منه مطيئة لها، تحكم من ورائه... وهنا تُطلق الفتاوى، ويُسيّس المقدس، ويُقدّس السياسي، وتشن الحروب، وتُعلن الشعارات، وكل يتمسك بـ"لاهوته" ويتذرع بـ"إلهه" ويموت لأجل نصرة "دينه".

وربما العودة إلى "البداية" في التدين تعد مخرجاً جيداً ولا بد منه، العودة إلى الدين بمفهومه البسيط، بمستواه الأول، كعلاقة فردية، تصل الكائن بسائر الكائنات على مستوى الروح والإحساس، وربطه بالجمال وجعله مصدراً للإبداع، وذلك من خلال فتح الآفاق الجمالية الإبداعية، والاستفادة من المبادئ الفلسفية، التي سعت منذ الأزل، إلى تلمس الحلول بهدف سعادة الكائن المسمى إنساناً، وإزالة حالة البؤس الإنساني، الذي تتجلى صورته الفاضحة في كل ما يدور حولنا، سواء الأوضاع الأمنية وانتهاك حقوق الإنسان أو الأوضاع البيئية التي تنذر بكموارث طبيعية.

في الخبرة الروحية الفردية، يرتبط الإنسان بالكون والمكون، فتتلاشى المادة بالوعي، والوعي في المادة، في وحدة متكاملة؛ يتلاشى الكائن بالمكون ويتلاشى الكون في الكائن، فيعطيه إحساسا بالخروج عن الذاتيّة والتوحد مع كل ما يدور حوله، إنه اختبار للوحدة الكلّية للوجود، في وعي الغيب، واختبار منعكسات هذه الخبرة في الواقع، بهذه الحالة يكون الدين هو الحالة التناغم الأمثل مع الكون، فالإنسان الكوني هوذا الذي يحترم الوجود وهو ممتن من أعماق نفسه للمكون، يحترم كل الكائنات الإنساني منها وغير الإنساني على السواء.

عندها يرتبط مفهوم المحبة بالجمال الإلهي، يكون قد ارتقى الإنسان بالجمال إلى أرقى بُعد ووصل به إلى أعلى قيم التجريد، التي أشار إليها أفلاطون عندما جعل قيم الحق والخير والجمال ذورة القيم في عالم المُثل؛ وإذا أُنتقد أفلاطون لمثاليته المفرطة وطوباويته، يبدو لي أن قليلا من البدائية في الإيمان والطوباوية في الخيال ترقى بالإنسان، وتعيد له روحه الضائعة في عالم المادة الذي يتناهش لأجله طلاب السُلطة وأرباب الكراسي أجمعين، فالمثالية أشبه بنور يكشف جمال الأنفس، ولعل من أرقى لحظات إبداع الكائن الإنساني هي تلك يحيا فيها بدوقٍ رفيع، تكمن في ملكة وجدانية لروح شفافة واعية تفهم وجودها، ونفس تعي أن وجودها جزء منه في بدن يعكس الوجود المطلق في الطبيعة والكون، وتصبح العبادة كيفما كان شكلها هي معبر حب وحالة وجود في المكون، عندها لن تكون خيارات الإنسان إلا كل ما هو متناغم مع البيئة الطبيعية، لأن كل الكائنات عندها جزء من المكون الذي يحبه فتصبح عملية الإساءة إلى أي مخلوق أمراً متعذراً.

ديانة العصر

هل نحن على أبواب عصر اختفاء الأديان؟

لعلّي من أكثر الناس انتقادًا للأيديولوجيات و"المقدّسات" بمعناها المؤدّج، الذي يتحكم بمصائر البلاد والعباد، ويُحوّل البشر إلى كائنات متصارعة متناحرة متنافرة، من خلال أديان وطوائف ومذاهب وملل ونحل، عَمِلَتْ على تفتيت العالم إلى جُزُر سياسية وأمنية، لا متناهية تقاتل بعضها بعضًا، تحت شعارات تنفي الآخر وتحتقره، وأحيانًا تكفّره وتهدر دمه، الأمر الذي تتخذه "الدول الكبرى" ذريعة للسيطرة على مقدّرات الشعوب من خلال إرسال "حمّامات سلامها" لتسقط على رؤوس الشعوب الفقيرة تلك، فتمطرهم صواريخ بحجة مكافحة الإرهاب ونشر السلام والأمان...

وبسبب تلك الظروف أمست بعض الدول أشبه ما تكون بمزارع تشبه الإقطاع وتحكمها شريعة الغاب، فَيَرِث الابن أباه في الإقطاع السياسي هذا ويستولي على الكرسي، فيقمع الداخل بالحديد والنار، وينصاع لسياسات الخارج كالنعاج، حتى يحافظ على كرسيه الذي لا يبرحه إلا بقدره قادر.

أمام هذا الوضع المزري يبحث المفكر لنفسه عن مخرج فكري للأزمات ويتساءل: هل يعدُّ الخروج على الأيديولوجيات حلاً ناجحاً؟ وما هي البدائل؟ والسؤال الملح هو: هل يمكن لنا التخلص نهائياً من الأيديولوجيات؟ وهل يمكن لنا حلّ الطوائف وتوحيد المذاهب؟ وهل يمكن للكائن الإنساني أن يحيا بلا مقدسات؟

هناك طروحات فكرية "حدثية" جديدة هل لها أن تكون بديلاً؟ وهل يمكن للفكر "الليبراليّ الماديّ" أن يوحد البشرية ويقضي على الأيديولوجيات؟

§ الليبرالية الجديدة :

هناك تيارات فكرية حاليّة تروّج لخطاب ماديّ، اخترق الغرب أولاً ثم هبّت رياحه إلى الشرق، وفي مجموعه يقوم على ادعاء اختفاء الأيديولوجيات. مفكرون ذوو شأن يعلنون أنّ في الديمقراطية المتقدمة يكون المواطن غير قابل لفعل القولية أو التنميط، وأنّ العقائد الماضية التي سادت انتهت، فقد انتهت الأيديولوجية البورجوازية، كما انتهت المشاحنات والمجادلات بين الماركسية والمبشرين بالزرعة الاقتصادية الليبرالية، وأُقفِل باب النقاش فإن الرأسمالية تُصدّر الليبرالية إلى كل مكان في العالم، وإنّ "الليبرالية المادية" تتطابق مع الطبيعة العميقة للإنسان؟!

وقام بعض المفكرين بتقديم "المادية الليبرالية" كباب وحيد ونهائي للخلاص من التأثير البشع لـ "الأفكار المستوردة"، مع ما يرافق ذلك من مصطلحات "التقدم"، و"التكنولوجيا"، و"الاتصال"، و"السرعة" و"الحداثة".

غير أن هذا الطرح "الليبرالي" المناهض للأيديولوجيات بحدّ ذاته يؤدي تشييد إلى أيديولوجيا جديدة، فتصبح هذه الأيديولوجية طرفاً وطائفةً ودنيًا قائمًا إلى جانب بقية الطوائف والأديان والأفكار والمقدسات الأخرى الموجودة على الساحة العالمية، ويصبح شعار "الليبرالية" بحد ذاته ذاك "المقدس" الذي لا يمكن مسّه، فيتحول إلى العصا الذي نجمع به الآخرين...

إنّ الليبرالية المطروحة علينا اليوم تُضفي على ذاتها أكثر من أي وقت مضى رداء إثبات بسيط لنظام الأشياء، وحيد وغير قابل للدحض. هكذا يُصرّح "آلان مينك" من أجل الإنهاء الحاسم لأي نقد فيشير إلى أنّ "ليس الفكر، وإنما هو الواقع الذي يتصف بصفة الواحدية". إذن لم يعد أيضًا هناك أي مجال للتفكير: فالواقعي الآن يكفي. والواقعة والقيمة لم يعودا يشكلان إلا شيئًا واحدًا.

ويقدم لنا أرمان ماتلار مثالاً عن هذه الظاهرة التي تعمّت: "الكليانية واقعة، يقول ماتلار، وهي أيضًا أيديولوجيا: فاللفظ يخفي تعقد النظام العالمي الجديد بدلاً من أن يكشف عنه"^{١٩}

(١٩) السيناريوهات الجديدة للاتصال العالمي "لوموند ديبلوماتيك"، غشت ١٩٩٥

فالشعارات الليبرالية المطروحة اليوم تُوقع الشعوب في فخ الكليائية وتقبّل الأمر بكليّاته فيصبح الشعار شموليّاً، بما يستتبع ذلك من استراتيجيات هيمنة من خلال توحيد أنماط الاستهلاك بين الشعوب.

إنّ ما يُواجهُ شعوب العالم اليوم وتعاني منه هو سياسة "اختزال الكائن الإنساني"، فعندما يُختزل الكائن الإنساني بكلّ أبعاده الفكرية والروحية والنفسية والاجتماعية والحضارية، بما فيها الأبعاد الميتافيزيقية والغيبية ويتحول إلى كائن مادي اقتصادي مستهلك فقط، فإنّه يتحول هذا الكائن إلى رقمٍ مسطّحٍ ذي بعدٍ واحدٍ على قائمة الاقتصاد العالمي ورقمًا في بورصة الأسهم يتحكم بها المسيطر على المال.

إن الشعوب العربية وشعوب المنطقة تُواجه صراعات "اختزال الإنسان" من أنواع شتى؛ فحركات الإسلام السياسي تختزل الإنسان بـ "المسلم الحركي" فقط، والفكر الشيوعي المتشدد يختزل الإنسان بـ "المسلم الشيوعي" فقط، واليهودي المتطرف يمنح نفسه حق "الفوقية" على سائر البشر وأنه مميز وهو "شعب مختار" فيختزل الإنسانية بـ "اليهود" فهم البشر وما سواهم في مرتبة دون ذلك، والليبراليون الجدد يختزلون الإنسان بـ "الكائن المادي الاقتصادي"

إذن ما نشهده اليوم هو سياسات متصارعة لللاهوت المقدس على الأرض يُغرق كوكب الأرض في دوامة عنف لا تنتهي. ومن ثم تُقدّم "الليبرالية" إلى تلك الشعوب المتناحرة "المختزلة" أصلاً لتزيد احتزال الإنسان احتزالاً.

§ الخطاب الشمولي في الفكر "الليبرالي المادّي"^{٢٠}

عند تفكيك مفردات الفكر الليبرالي المادّي يمكن لنا أن نُميّز أربعة محاور تُشكل مركّبات أيديولوجيا العصر:

- أولاً: التكنولوجيا والتقنية:

لا شك في أنّ التقنية واقع، وتكمن خطورته في أنّه حاز قوّة القانون فالأيديولوجية التّقنيّة تُمرّك فكر النّاس حول الكيفيّة فيبقى فكر الإنسان متجنّهاً نحو: كيف؟ وذلك من أجل إخفاء السؤال الحقيقي المرعب: لماذا؟ فتكون "الأسباب التقنية" هي المستدعاة غالباً لحجب المشاكل الاجتماعية أو الاختيارات السياسية القابلة لأن تكون موضوع أخذ ورد، فمنطق الأنظمة الشمولية ومن بينها النظام الاقتصادي يُحظر أن تُوضع انحرافاته موضع نقاش.

(٢٠) فرانسوا بيرون: "سعادة ملانمة"، كاليمار ١٩٨٥، و"تفكر وسائل الإعلام كما أفكر أنا"، مقتطفات من خطاب مجهول، هارماتان، باريس ١٩٩٦. ميشال كايا، رياضة وحضارة، هاراتان، باريس ١٩٩٦.

وعندما يتمّ تجريم الاختلال الوظيفي، فذلك من أجل الدّعوة إلى مزيد من التقنية من شأنه أن يسمح بالتحكم فيه.

- ثانياً: أطروحة التّقدّم:

إنّ واقع التّقدّم المطروح اليوم، هو تقدّم أحاديّ البُعد يؤدي إلى خلل بالغ، لأنّه لا يأخذُ بعين الاعتبار حاجات الكائن الإنساني الأخرى، فهو لا يقيس إلاّ التّقدم الماديّ الكميّ البحت مع ما يرتبط به في المؤشر الاقتصاديّ، الأمر الذي أوقع الشّعوب النامية في الهوس، لأنّ عمليّة تقهقر الإنتاج الاقتصاديّ مسألة غير قابلة للتصوّر في عالمنا الحاليّ، لذلك يتمّ تكريس مفهوم التخلّف لتبقى الشّعوب في أتونٍ محمومٍ مع نزعة التطوّر، فعبادة السرعة تولّد بدون حدود نفاذ صبر نزعة الملاحقة.

- ثالثاً: وسائل الاتصال والإعلام:

وهي تُشكّل أحد أهمّ المركّبات الأيديولوجيّة لهذا العصر، بل أضحت عقيدةً لها سلطة تفوق العقائد وكلمة سحرية تفتح بها مغارة علي بابا، لأنّها أداة سِرِ السوق المالي ووسيلة ترويج تسويق السّلع، وهي محور مهمّ في حياة "الكائن الاقتصادي" لأنّ النجاح والفلاح وإنتاجيّة الكائن مرتبطون ارتباطاً مباشراً بها، وأنّ على الكائن أن يرتبط بالعالم طيلة ليله ونهاره، وأن يكون منخرطاً في

كل مكان وزمان، ويكون الوصول إليه سهلاً ومتاحاً للجميع في أي وقت،
وإلا اعتُبر متخلفاً لا يستحق الحياة العصرية.

ووسائل الإعلام تختار بوساطة شبكة أيديولوجية مشيدة سلفاً لتخدم "الكائن
الاقتصادي المختزل" والوقائع التي تشكّل منها العصر، وذلك كي تطلب من
المواطنين في ما بعد الانخراط فيه، وتُشعرهم بأنهم مساهمون فيه، بدون أن
يسعوا هم أنفسهم إلى اختياره. وعليه فالإنسان الذي يريد أن يكون ابن
عصره يجب عليه أن يتبنّى "قيم" أولئك الذين يحددون العصر وقيمه، لذلك
نجد تماثلاً حاداً بين ثالوث الإعلان والاتصال والسوق، وأضحى الفيديو
كليب طقساً دينياً يتقرّب به الكائن إلى إلهه، ويمارس من خلاله فرض الحداثة
من خلال شعيرة التقنية...

- رابعاً: أكذوبة المعاصرة:

أصبح مفهوم العصرية إلهاً فوق رؤوس العباد، وغدت الحداثة شعار ديانة
العصر. الحقيقة أنّ العصر هو شيء واقع، ولكنه أيضاً أسطورة وأكذوبة،
فـ"ملائمة العصر" معزوفة "ألوهية" يومية تستدعى إخضاع الفرد لتعاليم
"الحداثة". فيصبح الكائن الإنساني المستهلك لكل شيء يسأل نفسه ليل نهار:
كيف لي أن أغدو عصرياً؟ وكم أنا متطوّر يا ترى؟

غير أنَّ السؤال الجوهرى يكمن فى تحديد معنى "العصر"! لأنَّ عصرًا معيَّنًا أو حقبةً معيَّنة ترتبط بالصورة التى تُفبرِّكُ شخصيَّاتها فى معظم الأحيان، فالعصر هو بناء تصوُّرى سينوغرافى يتمُّ من خلاله تسليط الضوء على حدثٍ أو شخصٍ أو رمزٍ ربما يكون تافهًا، ويتمُّ تحويله ونفخه ليصبح محورًا لا تُشكَّلُ فيه المجموعة البشرية الباقية سوى الكومبارس.

إنَّ أشكال التهليل لضروب المواءمة والملائمة مع روح العصر تجعلنا نسأل أنفسنا ماهي "وقائع" عصرٍ ما؟ ومن يُحدِّدُها من بين مليارات الوقائع والأحداث التى تحصل فى كل ثانية؟ أهمُّ الساسة؟ أم النخب؟ أم من؟ فوسائل الإعلان والإعلام التى تحدّد لنا الوقائع تلك تُطرح علينا كظاهرة اجتماعية فى حين أنَّها غدت أفيون الشعوب.

§ مجتمع الاستهلاك:

لعل الشعوب العربية من أكثر شعوب الأرض استهلاكًا، والتركيز المستمر على "المجتمع المستهلك" يجعلنا نعيد النظر فى مفهوم الاستهلاك المتمثل فى الأيديولوجيا المتمثلة فى التزعة الرأسمالية التى تنتج على المستوى الدولى البطالة للدول "النامية" والاستغلال الفاحش للمسيطر كل ذلك يحدث يوميًا على مرأى ومسمع الأنظمة وتُفرض علينا باسم ولي الأمر الصالح وهو سوق الاقتصاد العالمى.

§ خاتمة:

إنّ نقد الليبرالية هذا لا يريد أن ينحى بحال من الأحوال إلى نقض الحريّات غير أنّ نقدي هذا منصبٌّ على الليبرالية "الماديّة" الجشعة التي تركز على بُعد واحد من الإنسان هو البُعد الماديّ وتختزل الإنسان بالكائن "الاقتصادي" التي تستبعد الفرد، فقد استفحل الخلط الأيديولوجي بكل ألوانه بفعل أشكال اللاتماسك الملحوظة فيما بين الخطابات المفروضة علينا وتجربة الأشياء التي غالباً ما تكذبها وتدحضها.

وربما ستكون هناك انعكاسات خطيرة على المستويات الاجتماعية والسياسية للشعوب لاسيما شعوب الشرق الاوسط التي ستسعى بوعي أو بغير وعي إلى تبنيّ أيديولوجيات مناهضة مضادة لليبرالية والرأسمالية، تسعى إلى كسر الواقعية المزعومة لخطابات الليبرالية الشمولية، وربما تكون الأيديولوجيات المتنبئة أكثر شمولية وانغلاقاً، الأمر الذي ينذر بصراعات لا متناهية.

وتبقى النظرة الكونية المتكاملة للكائن الإنساني هي الحرية له من سلطة الأيديولوجيّات المعلقة لأنّها تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الأخرى في حياة الفرد لا سيما الميتافيزيقية والروحية فهي طرّحُ يُحول المفاهيم عن الماديّة المفرطة إلى الحُلس والإبداع الروحي، من اختزال الإنسان إلى تكامله، من الاستغلال إلى التكافل، من الصراع إلى المشاركة، من الهيمنة إلى الانفتاح، من التعصّب إلى المحبة وانفتاح القلب والوعي، من مستوى الواقع الماديّ إلى مستويات الوجود اللامتناهية.

أزمة القيم واختزال المقدس في عصر التعقيدات

تقف الإنسانية اليوم، أمام أزمت متفاقمة، يصبح الإنسان الحليم أمامها حيران، يرقب بحذر "التطور" التقني الهائل، ويرى الأخطار المحدقة فيه، يحاول بحدسه الفطري أن يتلمس نفحة محبة، ولمسة أمان، ورغبة حقيقية للسلام، يحاول أن يجد بقلبه اليوم مخرجاً للأزمات، وهو يفكر بعذرية كائن لا تختزله العقائد ولا تحتكره الأموال، مستلهمًا الخبرات الروحية العميقة التي تتعدى الأزمنة والأمكنة والأشخاص.

لقد حمل هذا العصر الكثير من التعقيدات، التي انعكست على الكائن الإنساني، لا سيما فيما يتعلق به من مفارقات تهدد كوكب الأرض، كما سائر الكائنات بما فيها الإنسان، فأسلحة الدمار الشامل من نووية وذرية، تجعل كوكب الأرض على كفّ عفريت من جهة، وتقنيات العلوم الجينية من استنساخ وغيره من تدخل في تقنيات خلق الكائنات تنذر بولادة كائنات هجينة، علاوة على التلوث البيئي الذي تسببه الصناعات، وآثاره المدمرة، خصوصاً بعد صفارة الإنذار التي أطلقها العلماء بعد مؤتمر باريس، حول التغيرات المناخية المحتملة لجهة الاحتباس الحراري وارتفاع مستوى البحار والمحيطات، الأمر الذي ينذر بكارثة بيئية وإنسانية حقيقية لا تبقى ولا تذر.

ويفرّق المشهد هذا مع ثورة اتصالات، وغزارة معلومات، نقلت الحضارة الإنسانية معها الى طورٍ حضاري لم تشهده من قبل، ووضعت البشرية أمام واقع افتراضي، أربك نظام الأشياء، وجعل من المتعذّر السيطرة على القوانين، أو حتى مجرد فهم المتغيرات.

إن أزمة اليوم شاملة تطال كافة القيم دون استثناء، بكل توجهاتها، سواء الدينية واللاهوتية منها، المتنوعة الصور والمشارب والاتجاهات، أو الحداثيّة بشقّي ألوانها وأشكالها، إنه عصر انهيار روح الكائن المسمّى إنسانًا بامتياز. فهل نحن على أبواب عصر (عدمي) يشهد أفول القيم وانهيار الأديان؟ أم نحن أمام عصر (النهايات) نهاية التاريخ ونهاية الإنسان؟

ويتساءل الإنسان بروحه: أين القيم السائدة منها والباطنة؟ ما هي منابعها وما هي مجالاتها ومساراتها من أين نستلهمها من الأرض أم من السماء؟ هل القيم نسبية أم مطلقة؟ كيف السبيل؟ ألا يحق للإنسان تقرير مصيره الروحي؟ ما هي حقوقه؟ وما هي حدود مسؤولياته تجاه نفسه وبيئته وتجاه الكائنات الأخرى وتجاه كوكبه؟

إن إشكالية القيم والمقدّسات اليوم، لا تكمن في القيم نفسها أو في وجودها بحدّ ذاته، بل في اختزال تلك القيمة في بُعدٍ واحدٍ، وحصر المعنى بمعنى واحد، واحتكار الحقائق، وعبادة الأشخاص، الأمر الذي يُسَطِّح الإدراك عند الإنسان، فنحن ككائنات وجودية شتّى أم أينا محكومون بالقيم، ولا يمكننا

أن ننفي أو نؤكد حضور "المقدس"، فنحن مدينون للمعنى، الذي هو المظلمة الرمزية، والجدار الأخلاقي، والعنوان الوجودي، وليست الخطورة تكمن في التحولات الحضارية العصرية السريعة والمفاجئة، بقدر ما تكمن في طريقة التعاطي معها، فنحن مطالبون اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، بإعادة النظر في القيم وعالم المعنى من أجل صياغة رؤية منسجمة عن الواقع بكل أبعاده ومستوياته.

إن عملية نقد "المقدس" وحضوره، ليست نقداً لذاتية الفكرة بل هي نقد للممارسات النابعة عن الاختزال أو الفهم المختزل، فهو نقد موجه لما هو قائم موجود الآن، وهو المقدس المختزل عن التأويل في عالم المعنى، فعملية تشخيص الأزمة القيمية ومقاربتها من الأهمية بمكان، لأنها تمس وتطال سائر مرجعيات المعنى، وأشكال مصداقيته.

فالديكتاتوريات بمعظمها تناهض المقدس الديني، وذلك بغرض استبداله بصورة الزعيم والديكتاتور، كما الأنظمة التوتاليتارية، والعنصرية، كلها تحاول أن تلغي مقدسات الآخرين، لتثبت مقدسها هي، وتؤكد تفوق عنصريتها.

كما أن التيارات الإلحادية شأنها شأن الملل والنحل والأديان الأخرى، تُسقط مقدساً مُختزلاً لترفع آخر أقل أو أكثر اختزالاً، ومشكلة العولمة تكمن في كونها تختزل الإنسان بالكائن البيولوجي الاقتصادي المستهلك، ملتزمة بشكل

متواصل لكل ما ينتمي لعالم الروح. وهنا ينبغي علينا أن ندرك الفرق العميق بين العوالم، فكفر يدعو إلى الانفتاح لهدف اختزال الواقع، وبين الفكر الكوني المنبثق عن الوحدة المفتوحة للعالم على الوجود، في حين أن الانفتاح يتطلب منا أن نعي وقبل كلّ شيء أن للواقع مستويات عدّة تحكمها أنماط متنوعة من المنطق.

والواقع يشتمل على الذات والموضوع والمقدس وهي كوجوه ثلاثة للواقع ذاته، وعملية اختزال وجه من هذه الوجوه يؤدي إلى خلل مدمر، فجوهر المقدس إذن هو ذاك الذي يكفل التناغم بين الذات والموضوع، عندئذٍ لا يمكن للمرء أن يقع في فخ التأويل الواحد وبالتالي لا يمكن أن يدعي لنفسه حصريّة الحقيقة، إذ إن الحقيقة ترتبط بالواقع المحيط بها، فما يبدو صائبًا في لحظة، في مكانه، لا يكون كذلك في لحظة أخرى في مكان آخر أو في واقع آخر.

إنه الموقف العبرثقافي والعبرديني الذي يتحدث عنه بسراب نيكولسكو^{٢١} وهو الذي يتناول كافة الأنساق المؤسسة لكافة المعارف البشرية فيتخللها ويتخطاها في آن معًا، كما يتوسطها ويتعالى عليها جميعًا، ويشير إلى ذلك بقوله "الموقف العبرديني غير متناقض مع أي منقول ديني ولا مع أي تيار

(٢١) بسراب نيكولسكو : فيزيائي في المركز الوطني للبحث العلمي في فرنسا، من مؤلفاته الإنسان ومعنى الكون، ونحن والقسم والعالم... صاحب بيان العبر مناهجية وهو مقترّب علمي وثقافي واجتماعي يتناول النسق المؤسس لكافة مناهج المعرفة فيتخللها ويتخطاها في آن معًا.

لأدري أو ملحد، بمقدار ما تعترف هذه المنقولات وهذه التيارات بحضور
القدسيّ. وهذا الحضور القدسيّ هو، في الواقع، عبر حضورنا في العالم. فإذا
قيّد له أن يُعمم فإنّ من شأن الموقف العبرديني أن يجعل كلّ حربٍ دينية
متعدّرة" ٢٢

إنه موقف كوني يفتح فضاءات لا متناهية من الحرية الحقيقية، التي توظف
الوعي وتحرره من كلّ ما يُقيده من عبودية الأفكار والأشخاص وقدسية
العقائد المغلقة، لأنّ الحرية تغدو عندها تتجاوز للشنائيات الضدية الخير والشر
الحب والكراهية، فهي تنقل الإنسان إلى آفاق معرفة قوامها الحب والمشاركة
والتسامح، وتحول الذات الإنسانية إلى ذات كونية لا تكتمل إلا بالآخر الذي
هو جزء منها يذوب فيها وتذوب فيه، في انفتاحٍ متبنيّةٍ قيماً كونية ترعى
حقوق الكائنات أجمعها من ذرة الرماد والجماد إلى البحر والشجر، فيتحملى
الفرد برؤية عالم في أعماقه حدس شاعرٍ عابراً كل الحدود الثقافية والسياسية
والدينيّة والجغرافية والتاريخية، فتصبح القيم مهما كانت مصادرها وكيفما
كانت صيغها وإلى من أو ماذا يكون توجهها هي المعبر الأمثل إلى حالة
الوجود المتوازن مع الكون.

²² بسراب نيكولسكو: الموقف العبرديني وحضور القدسي في كتاب بيان العبر مناهجية،
ترجمة ديمتري أفيريونس، مكتبة إيزيس ص ١٥٠ - ١٥١.

حوار المقدس

- الحوار من خلف الأسوار تكريس للعنصرية في المجتمع الطائفي

الحوار بين الثقافات بات اليوم العنوان الأبرز للكثير من المؤتمرات والندوات التي تُعقد هنا وهناك، لمواجهة أطروحة "صدام الحضارات". وأصبح عنوانه "الشعار" أو "الكليشيه" الذي يمكن وضعه في معظم المنتديات الفكرية، لدرجة أنه استُهلِك وأفرغ من مضمونه ومحتواه في كثير من "الحوارات" التي أضحت عبارة عن "شجارات".

ويأخذ الحوار الحضاري بكل أبعاده وأشكاله البعد الأساسي في عملية فهم التاريخ فهمًا "واعيًا"، على اعتبار أنه ذاكرة الأمم ومخزون تراث التراكم الحضاري وهو الوسط الكرونولوجي الذي عبره تمت الإنجازات الحضارية. وعندما أعود في ذاكرتي أحداث ومجريات الحلقات الحوارية التي كنت أشارك فيها أواسط التسعينيات أجد عمق الخطأ الفكري والمنهجي الذي كنا نرتكبه كأطراف متحاورة وكنا نستحق لقب "أغبياء" بجدارة، لأن مرتكزات "الحوار" ومنطلقاته دوغمائية عقائدية بحتة، فقد كنا ننتمي لطوائف متعددة كل طرف ينظر للآخر على أنه "شر" يجب أن يقتلع أو أن "يطوع"...

فالمحاورون "الأكارم" كانوا يتحاورون من خلف السياج، والخطأ في هذه الحالة مركّب لسببين الأول أن المنطلقات الحوارية هي نصوص "مقدسة"، وبالتالي فهي تُفرض بشكل غير قابل للنقاش أصلاً، الأمر الثاني والأخطر هو أنها تطرح على أنها إلزامية وحتمية بحق الآخر، وبالتالي فالأطراف تخرج من الحوار أشدّ عداءً وأكثر انغلاقاً.

لذلك هناك أمران لا بد من أن نتنبه لهما في تاريخنا الثقافي قبل البدء بأي حوار إذا أردنا حواراً.

أولهما: أنه كسائر تواريخ الحضارات هو تراكم مستمر وسيرورة مستمرة. ثانيهما: أن الثقافة التاريخية في ديناميكيتها تفرض نقد الموروث على الصعيد الأيديولوجي.

والأمر الثاني مهم جداً لأنه يحتم الدخول في تفسير النصوص (المقدسة) التي تؤسس لمأسسة الدين وتحليه في جماعات، في الوقت الذي تتجه فيه البحوث الحضارية لاعتبار التنوع غنى و"محلاً إنسانياً" للإبداع، لا بد من التوجه للتأكيد على أن الترابط والتواصل علاوة على التساند إذا اقتضى الأمر بين الحضارات والثقافات للأمم المختلفة.

وإنني على إيمان أن المشاركة والتواصل الفعال في الأفعال الحضارية والدراسية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي هي الطريقة المجدية لمواجهة تاريخية سلطة المرجعية في الظروف الاقتصادية والثقافية والاقتصادية.

ولعل الأمثلة التاريخية عن التواصل والتفاعل كثيرة جداً، فقد اطلع الإغريق القدماء على ما عند المصريين والبابليين وأخذوا عنهم، واطلع المسلمون على ما عند الإغريق والرومان والهنود والفرس.. وأخذوا عنهم، واطلع الأوروبيون في عصورهم الوسطى وأوائل نهضتهم على ما عند المسلمين والإغريق والرومان.. وأخذوا عنهم، ولولا ذلك ما قامت حضارات واستمرت المعارف والعلوم والثقافات، وإذا كان ذلك حال العصور السابقة فكيف بعصرنا الذي تفجرت فيه العلوم وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال من أقمار صناعية وفضائيات؟! وهل تستطيع أمة أن تحصن ذاتها وثقافتها إذا انزلت وانطوت على ذاتها بدعوى الخوف على ثقافتها من الثقافات الأخرى؟

واليوم أستطيع أن أجادل وأقول إن موجة من التغيير آخذة في الحدوث، وإن تحولاً؛ شتاً أم أبيضاً؛ يعم كل أنحاء الكرة الأرضية في كافة المرافق الاجتماعية والثقافية، وباعتقادي هذه الفترة أحوج ما نحتاجه فيها إلى الحوار الفاعل لإيجاد عولمة توافقية تساهم كل الحضارات في صياغة ملامحها، وتكمن أهمية مشاركة الجميع في توفير الظروف المناسبة لنجاحها والخيار الأفضل؛ بنظري؛ هو الأخذ بالتوافق كوسيلة وحيدة لتحقيق الانسجام بين الحضارات، بين الدول المتقدمة والنامية لتحقيق التنمية المطلوبة والتي لا بد منها لأنها هي الوحيدة التي توفر الظروف النفسية والاجتماعية... للاستقرار والتعاون من أجل البناء...

واليوم تشهد الساحة العالمية لحظات مفصلية مهمة في كل أنحاء الأرض دون استثناء وخصوصاً في المشهد العراقي والمشهد الفلسطيني والمشهد اللبناني. فلبنان اليوم يشهد حراكاً سياسياً و"حواراً" بين القوى "السياسية" المتنافرة والمحتوى "الطوائفي"، وإننا نأمل أن يكون هذا الحوار تجسيدا حقيقياً وجديداً لوعي مغاير لدى اللبنانيين، من حيث علاقتهم بأصولهم الثقافية وخصوصياتهم المتنوعة، إن في الدين أو الطائفة أو العرق، ولكنّ عمليّة صياغة المفاهيم الحقيقية تعود إلى مؤسسي الثقافة، ومنتجي الإبداع الفكري من "الفلاسفة والعلماء"، لا إلى "الساسة" و"ملوك الطوائف" و"أرباب الكراسي" بأنهم دخلوا ما يسمى بالحوار لحماية "مقدسهم" الفكري من جهة والحماية مصالحهم الدنيوية فأين الحوار الحقيقي؟

فالفلاسفة المبدعون هم الذين يستطيعون أن يساهموا بشكل فاعل في إطلاق الأفكار، وخلق النقاشات الجادة، التي من شأنها أن تؤدي إلى تحديد فعلي في الفلسفة السياسية، وإلى إعادة النظر في منظومة المفاهيم المتعلقة بالحقوق الأساسية للأفراد، وهم الأقدر على التفكير في اللامفكر فيه والمسكوت عنه في اللاوعي المجتمعي.

وإذا كان لبنان هبة التنوع والاختلاف، من حيث تركيبته الطائفية المتعددة والفريدة؛ فإن أحوج ما نحتاجه هو إتقان لغة الحوار، القائم على التمرس بسياسة الاعتراف بـ "الآخر" من جهة، و على اعتباره مساوياً من حيث الحقوق والحريات من جهة أخرى، لأن "التعددية" التي هي أساس الحوار، لا

تعني فقط الإقرار بالاختلاف والتنوع والتعدد داخل المجتمع الواحد، وإنما ينبغي أن تتخطى ذلك في مفهومها؛ بحيث تقبل الآخر بوصفه مختلفاً عنها بخصوصياته تعتبره موازياً ومكافئاً لها من حيث الحقوق الأساسية، وذلك من خلال فتح "الهوية الفردية" على كينونتها المجتمعية، وأبعادها الثقافية، بحيث تُطرح الهوية بمعناها المركّب التعددي، فيصبح "الآخر" رافداً لها يُغني ثقافتها، أو الوجه الآخر الذي تدفنه وتخفيه ولا تعترف به، أو الهدف الذي تسمى الوصول إليه ولا تقدر عليه، ويُصبح كل ما يحمل هذا الآخر من مخزون حضاري ممكن أن يدخل ويتمزج مع الهوية فيغيرها ويطورها أو لا يطورها، وهنا لا يعود نفي الآخر جزءاً من منظومة بناء الهوية بل يصبح الآخر موجوداً قائماً داخل كينونة الذات.

فعلى كافة أطراف الشعب العراقي وأطراف الشعب اللبناني أن يكونوا على درجة من الوعي لتشكيل وحدة حضارية ذات فسيفساء ثقافية متعددة للعيش بسلام وينبغي على إدارات الدول "الأقوى" أن تعي أن العالم لا يقبل عولمة السيطرة والتقلب والأحادية... لأنها ستفشل بالتأكيد، فالتعددية مطلوبة في مجال الثقافات والحضارات لأنها تغني التجربة الإنسانية، والحوار هو أداتها لتحقيق منظومة أوموجانية (homogeneous system) للعيش في ظل صياغة عادلة توفر للجميع الحقوق القانونية والإنسانية... لتحقيق الأمن والسلام.

الحقيقة

مفهوم الحقيقة في السجلات الفكرية والسياسية

عند متابعة سجلات المثقفين والساسة، من خلال وسائل الإعلام نجد أن تبادل التهم بالازدواجية والتناقض، محور مهم لدفاع الواحد منهم عن نفسه وفكره، وتعد هذه الحجة - بنظر الكثيرين - أحد أهم الأدلة المستخدمة وأقواها، خلال الاعتراضات الدائرة أثناء المنتديات العامة منها والخاصة، كما نلمس أثناء الجدل أن كل طرف يُقدّم المعلومة على أنها هي الحقيقة الخالدة فقط، وأنها دون غيرها عين الصواب، خصوصاً عندما يستدل الفرد بنصوص توصف بـ "المقدسة" سواء كانت قدسيّتها "لاهوتية" مستمدة من نصوص "الدين"، أو كانت قدسيّتها قانونية مستمدة من "نصوص دستورية"، أو كانت قدسية "اجتماعية" مستمدة من "الاعراف والتقاليد"... غير أنها جميعاً تُقدّم للرأي العام على أنها "مسلمات بديهية" لا تقبل النقد ولا حتى التحليل.

وتأخذ السجلات الفكرية والسياسية طابعها الحادّ العنيف عندما تتقابل "المقدسات" عند طرح القضايا، وكل يُحاول أن يقدم "مقدسه" ليواجه "مقدس" الآخر، فتأخذ "الحقيقة" في هذه الحالة بُعداً "لاهوتياً" "أنطولوجياً"، فتعلو أصوات "التكفير"، أو "التخوين"، أو "التنكّر للأصل"...

و عندما تتحول مفاهيم "الحقيقة"، إلى مفاهيم أنطولوجية يتحول التأويل معها إلى مفهوم إبستمولوجي، فالخطاب الديني المعاصر كما السياسي، مازال يتعثر في محاولاته لتجاوز الازدواجية المفاهيمية، من خلال الإيمان بجرفية الدلالات، ونجد أن الخطاب السائد إعلامياً، سواء في دور العبادة أم الفضائيات، ينفي عن العالم الماورائي؛ الازدواجية الدلالية، والأخطر من ذلك أنه يُمارس تأثيره على مستويات بنية الوعي كافة بما فيها الاجتماعي والحضاري.

وإنني أرى - من وجهة نظري - أن التعددية الدلالية قائمة في كافة المفاهيم الأنطولوجية، وهي قابلة للتأويلات اللامتناهية، فلا يوجد "نص" ذو قراءة واحدة وتأويل واحد، ولا يوجد ماهو ملزم على المستوى الفكري.

إن حلّ الأطروحات الاجتماعية والسياسية والدينية اليوم، تُعرض وكأنها غير قابلة للنقد، كذلك القراءة التاريخية للحضارات البشرية تُقدم على شكل حقائق خالدة، فقد تمّ اختزال "التراث العربي" في "الإسلام"، كما تمّ اختزال "الغرب" في أحد بُعدي "الآخر"، فهو ذلك الغازي المحتلّ.

أما على المستوى الاجتماعي، فقد وُضعت الأطر المحددة للعلاقات بين الأفراد، بشكل "مسلمات يقينية"، تتحلّى بسلطة تفوق سلطة "الدين" في بعض الأحيان، ففي بعض المجتمعات لا يمكن نقد البنية القبائلية والعشائرية، كما أنّه من غير المقبول طرح آليات لتطويرها، ففي بعض المجتمعات يُحرم الاقتراب من نقد الطائفية حتى السياسية منها، أو المطالبة بإلغائها على مستوى التعاملات اليومية.

كل ذلك يترافق ويتداخل مع بنية الوعي السياسي المصاحب لها، فالنظم السياسية السائدة، وإن تعددت أشكالها، بين نظام جمهوري، وآخر ملكي، ونظام يعتمد التعددية الحزبية... غير أنها تتفق جميعاً في طابعها الديكتاتوري التسلطي القاهر، وأما "سلطة" مستمدة من "حقائق خالدة"، حيث يعمل "الزعيم" أو "الملك" أو "الشيخ" أو "الرئيس"... على استيعاب كل الوطن ومفرداته، في شخصه "الكريم" فيعمل على مصادرة الحقيقة وتأويلاتها كافة متفوّهاً باسم البلاد والعباد، وهنا تصبح عملية نقد الحاكم خيانة للوطن ويصبح الخلاف معه نوعاً من الإلحاد المحرّم.

وتمرّر هذه العملية عبر البعد الثقافي، فيعمل "مثقّف السلطة" على تأطير "الحقائق"، بشكل يتلاءم مع "الزعيم"، ويقوم بترجمتها للمؤسسات السياسية والاجتماعية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني؛ فالمثقفون وعبر التيارات الفكرية، يمارسون دوراً "قامعاً" من خلال العمل على طرح الرؤى الفكرية على أنها تلك الحقائق الحقّة، التي لا تحتمل سوى دلالة واحدة صحيحة هي تلك التي يتبنّاها هذا المثقف أو ذاك.

مفهوم السلطة وتأريخ الحقيقة

حمل مفهوم السلطة عبر العصور، الكثير من المخلفات الميتافيزيقية، وحتى اللاهوتية، وبقي هذا التصوّر هو السائد المسيطر، الأمر الذي جعل الفكر السياسي هو المحتكر الوحيد، للحديث عن السلطة، فكان غالباً ما تُعرّف السلطة، بأنّها سلطة الدولة، أو السلطة السياسية، وأنّها عبارة عن مؤسسات وأنظمة وأجهزة، تُخضع المواطنين أو الرعايا لقوانينها داخل حدود دولة ما. لذلك فإن مفهوم السلطة بهذا المعنى يُشكّل نظاماً من السيطرة، والهيمنة، التي تمارسه فئة ما على فئة أخرى، مُتخذةً بذلك صُوراً عدّة، منها صورة العنف تارة وصورة القانون تارة أخرى.

بهذا الوصف، تبدو السلطة كظاهرة، أداة أيديولوجية، وأداة قمعية، تسعى لإعادة إنتاج شروط الإنتاج وعلاقاته، بهدف تغليف تناقضات مجتمع ما، وربطه وتوحيده.

هذا المفهوم الذي ساد عن السلطة في أذهان الناس، أخذ يتفكك مع بعض الفلسفات المعاصرة، ويُعد نيتشه من أوائل من حاول تفكيك مفهوم السلطة، مركزاً على العنصر التفاضلي^{٢٣}، لتحديد و توليد القيم أيّاً كانت، الأمر الذي

(٢٣) 1968, préface, p7 24 Nietzsche, Humain, trop humain, T1, trd. R.Rovini. Idées Gallimard

يقسّم البشر والمجتمعات، بكل موضوعاتها المتعلقة بها ورموزها، إلى تعارضات متنوعة ومختلفة في آن معاً، فيعدو العالم من وجهة نظر نيتشه، مجموعات متنافرة متناحرة، تتصارع بهدف الاستحواذ على كمّيات الواقع.

كما أن بعض التيارات الفكرية والاتجاهات السوسيولوجية، حاولت أن تنتزع من الفكر السياسي، احتكار مفهوم السلطة، ومع هذه التوجهات تكون السلطة السياسية أحد أوجه السلطة وليس كلّها، وما هي إلا الأشكال التي تنتهي إليها السلطة، فهناك سلطة الأسرة، والعمل، والمال، والعقائد، وتأويل النصوص، والمعرفة...

لقد استطاع ميشال فوكو^{٢٤}، أن يستلهم نيتشه، في حديثه عن القيم والأخلاق، ليتكلّم عن السلطة، متجاوزاً الطرح المنهجي نحو الطرح الأركيولوجي، من خلال ما عرف بالـ "جينولوجيا" أي تاريخ الحقيقة، فهذه الأخيرة تُعدّ الأداة التي تسمح للفلسفة بأن تلتقي بالتاريخ؛ بجعل الفلسفة تتخلى عن منطلقاتها الميتافيزيقية، والدفع بالتاريخ إلى أن يكون اهتماماً بما يحدث فعلاً في جميع مستوياته المختلفة.

لقد انطلق فوكو من أرضية متحركة لعلائق القوى، التي تُولّد دونما انقطاع، وهذا المنظور، فليست السلطة بالضرورة هي رأس الهرم وحسب، وليست هي نابعة دائماً من الأعلى، فهي ليست فوقية دائماً، بل هي "محيطة" تأتي من

(٢٤): Gallimard 1966, p. 12 ,les mots et les choses ;Michel Foucault .

كلّ صوب، وذلك بسبب أنها متولّدة، تتفاعل في كل لحظة، فالكائن يقع تحت سلطة مكوّنة من شبكة علائقية من مجموعة سلطات متفاعلة فيما بينها بشكل دائم ومستمر.

فالفرد محكوم بسلطة الإدارة التي يعمل بها، وسلطة منظومته العقائدية التي يؤمن بها، وسلطة العادات والتقاليد التي يمارسها، وسلطة الأسرة التي ينتمي إليها، وسلطة الدولة التي يعيش فيها، وهكذا فالإنسان محكوم بسلسلة لا متناهية من السلطة المحيطة به بشكل دائم، ومستمر، ومتفاعل، و"مولد"، ومركب في آن، مجموعة هذه التفاعلات تشكّل له واقعه.

وهذا التوصيف فإن التركيبات المجتمعية، لا تقوم على الشائبة الضدية، فالجتمتع لا ينقسم إلى أقوياء وضعفاء، رؤساء ومرؤوسين، بل هناك مجموعة علائقية لقوى متنوعة متعدّدة، تتكوّن منها أجهزة الإنتاج وتعمل من خلالها، وتُشكّل المؤسسات الحامل للانقسامات والتراعات والرابط بينها.

والسلطة بهذا الوصف ليست إلا حركة، بواسطتها تُحوّل القوى فتخفف من حدّة قوى لحساب قوى أخرى، أو تزيد من حدّة قوى، أو تعمل على قلب موازين بفعل الصراعات التي لا تتوقف.

إذن السلطة هي الاستراتيجية التي تؤثر في القوى وتجسد أهدافها، وتبلور من خلال مؤسسات الدولة وأجهزتها كما تبلور في القوانين وكافة أشكال الهيمنة المجتمعية الأخرى.

يمكن القول إن السلطة بهذا المعنى ليست "منصباً" أو شيئاً ملموساً، نمسك به، ونحتكره، ونتصارع عليه، فالسلطة استراتيجية ممارسة، تنطلق من نقاط لا تنحصر في خضم بحر من العلاقات المتحركة، وغير المتكافئة، مهمتها الأساس أن تنتج الواقع في أحد مستوياته بكل تعقيداته وتعددته وجليانه.

إن أهمية جنياولوجية الحقيقة هذه، تكمن في كونها، أبرزت علاقة الحقيقة بالسلطة، فهذا الجانب هو الذي استعاده فوكو من نيتشه، وطبقه على موضوعات لم يكن تاريخ الفلسفة يحفل بها. فلقد لاحظ فوكو أن ما ندعوه حقيقة، هو نتاج لصراع القوى، ودخول قوة في علاقات مختلفة تتسم بالصراع، ومن ثم بالهيمنة، وبالسيطرة لأن ما يسمى بالواقع ليس ذلك المجال الساكن والهادئ الذي ينتظر فاعلا من الخارج لكي يؤثر فيه، بل الواقع يعج بالصراعات التي لا تنتهي.^{٢٥}

إذ حينما يلتقي فعل بفعل آخر ينتج عنه صراع القوى، فتتزع كل قوة إلى الهيمنة والسيطرة؛ لهذا من العبث إقامة تاريخ للحقيقة دون الاهتمام بصراع القوى؛ فما يسمى، عادة، حقيقة ما هو إلا تجسيد لقوة انتصرت على قوة أخرى. وبالتالي فإن السلطة هي هيمنة وسيطرة قوة على أخرى، هذا ما يجعلها تأتي من كل مكان، وتنتج بمجرد ما يقع هناك التقاء لقوة بأخرى.

idée/Gallimard, 1964. Trd. ,Généologie de la morale :Nietzsche : (٢٥).

Albert, p. 108 Henri

فكل نقطة في الواقع قادرة على إنتاج السلطة، أي علاقات قوى. لهذا يتحدث فوكو، في سياق الفكر النيتشوي، عن إرادة للحقيقة هُيَّما إقامة فصل بين ما يعتبر حقيقة، وبين ما يعتبر خطأ ووهما وضلالاً.

ولن نفهم شيئاً من تاريخ الحقيقة، إذا نحن اكتفين بالنظر إلى الحقيقة باعتبارها الصدق والحق الذي انتصر على الخطأ، لأن هناك ماهية تميز كل واحد في ذاته، وتجعل كل طرف من أطراف "بنية" الحقيقة ينفصل عن الآخر بمجرد ما نعرف أن الحق حق، والخطأ خطأ. بيد أن الفصل ليس فصلاً تاماً وهائياً، فما يُعتبر حقيقة يمكن أن ينقلب وينتقل إلى ما يناقضه؛ وهذا ما يظهره تاريخ الحقيقة. حيث نلاحظ، أن حقيقة ما لا تبقى ثابتة ولا أزلية.

إنَّ الحقائق متعددة في التاريخ، تبعاً لتعدد القوى المُشكَّلة له من جهة، ولنمط العلاقات التي تقوم بين القوى من جهة أخرى. فعندما تتابع، في التاريخ، كيف انتصرت قوة على قوة أخرى، وكيف أنَّ استراتيجية تحكَّمت في صراع القوى، نفهم لماذا تمَّ الرفع من مكانة حقيقة ما، واعتبرت صدقاً على حساب ما تمَّ إقصاؤه على أنه خطأ.

في هذا المنحى، فإن إقامة تاريخ للحقيقة، انطلاقاً من صراع القوى، ما كان ليتمَّ لولا الربط "الحدث الأركيولوجي"^{٢٦}؛ وبهذه المعاني المتقدمة ستتحذ إشكاليات السياسة والسلطة والحقيقة والمعرفة، معاني أخرى؛ فلن تعود المسألة

(٢٦) : Michel Foucault, Les mots et les choses, op.cit, p. 230.

تحديد مواقع الحقيقة والسيادة الطبقية، بل إنَّ مفهوم الحقيقة ذاته سيصبح عبارة عن مجموع الاستراتيجيّات والعمليّات التي يتمُّ بفضلها إنتاج العبارات وتوزيعها وتداولها، فالأمر لا يتعلّق بتحديد منهج الوصول إلى الحقيقة، وإنّما بتحديد الجهات التي تنتمي إليها هذه الحقيقة أوتلك، فالأركولوجيا لا تعني الانتصار لقيمة على قيمة أخرى، وإنّما البحث في قيمة القيم وتحديد نظام الخطاب وسياسة الحقيقة.

والسؤال الذي يُراود الأذهان هو: هل يمكن إيجاد واقع لا سُلطة فيه؟ وهل هناك كيفية يمكن للفرد أن يعتمد عليها للالتفاف على السلطة التي تواجهه في كل مكان، والتي تقيم سياجاً من الضبط والمراقبة، يحيط بكل سلوكياته وتصرّفاتة؟

إن على الفرد عدم التوهم أنّ هناك واقعاً لا سلطة فيه. إن عملية التحرّر الفعلّي من السلطة لا تتمّ إلا عندما يُخضع القوة، من أجل امتلاكها، لذاته؛ انطلاقاً من الذات نفسها، مما يعني أنّ على الفرد أن يجعل من قوّته قوّة تؤسس الحقيقة، عندما يطوي الخارج عنه لكي يُصبح داخلاً فيه.

والحقيقة عندها، هي استعادة لما سبق أن وقع، ولكن بشكل مختلف. ذلك أنّ التنوّع في تلك الحالة، هو محرّك التحوّل الذي تعرفه الحقيقة، والذي يجعل من الحقائق التي يتمّ الرّفْع من مكانتها كحقائق، حصيلة ثني واستيعاب قوة لقوة أخرى.

بين تعددية الحقيقة والتعددية الدلالية

إنَّ الإشكالية بين "السلطة" و"الحقيقة" و"النص المقدس"، تبقى الإشكالية الأعقد لفهم وتحليل إردات الهيمنة التي يزرع تحت وطأها الإنسان اليوم، في ظل السياقات التاريخية والاجتماعية والثقافية.

فالإشكالية السياسيّة بالنسبة لمثقف اليوم، ليست في انتقاد المضامين الأيديولوجية والدوغمائية وحسب، كما أنه ليس بالإمكان العمل على تكوين ممارسة عملية مصحوبة بأيديولوجيا واحدة صائبة، كما أن المُشكل لا يكمن بتخليص الحقيقة من كل منظومة سلطة كما يطرحه البعض؛ إنما الإشكالية تكمن في أن يعرف المثقف ما إذا كان بالإمكان سن استراتيجية وعيٍ جديد ومغاير عن الحقيقة ذاتها، وأنّه لا توجد دلالة واحدة لحقيقة واحدة.

فالحقيقة متعددة من حيث أصلها وتكوين نشأتها، ناهيك عن دلالاتها التي تتحمل تأويلات متنوعة، فلا يوجدُ خير محض وشرّ مطلق، ولا يوجد حقّ دائم أو باطل مستديم، كما أنه لا توجد قراءة واحدة فقط، بل نحن أمام تأويلات لا متناهية لحقائق لا متناهية.

بناءً على ما تقدّم، لا توجد هويّة "نقية" صادرة عن "حقيقة"، ولا يوجد "أصل" فكري "صافٍ"، فالهويات الإنسانية سواء منها الهوية الفردية أم هوية الجماعات المتبلورة في ما يطلق عليه بالأوطان أو المؤسسات المجتمعية، هي مزيج من تراكيب متنوعة وتحمل في طياتها مخزوناً هائلاً من مكتسبات حضارات الكائنات الأرضيّة كلها على مرّ العصور. فالهوية الإنسانية هي مزيج لتراكم طويل متشابك ومتطوّر ومتغير يتلون بتلون الأزمان والأماكن والأفراد.

لذلك فإن القول بمجتمع متجانس ذي أيديولوجية صافية، ضرب من الوهم والخيال، وعملية القول بأن هناك عصوراً ذهبية، وأخرى عصور انحطاط ليس قولاً صائباً، وهو الذي أوقعنا في وهم صناعة التاريخ والتاريخانية، ورمى بنا بصورة قسريّة، في أشكال التفكير المذهبي، والأيديولوجي، وقهرية التصوّرات السائدة، والمعتقدات، والمؤسسات والممارسات القائمة والتي حالت دون الانسجام النظري والذاتي مع دلالات جوهر الأشياء، فكلّ عصرٍ حلوه ومرّه، وتجربته المتشابكة مع بقية العصور، وكلُّ شيءٍ نسبي، فليس هناك "حقيقة تاريخية" بل "حقيقة بالنسبة إلى..."

وإني أعتقد أنّ حلّ ما يمكن للإنسان بلوغه في عالمنا الأرضي، هو مجرد عمليّات تسويات واتفاقات وتلوّنات، سواء على المستوى الذاتي للأفراد أم على مستوى علاقات المجتمعات البشرية.

تعددية الحقيقة ونسبية المعايير

(وجهة نظر)

ويقف الفرد منّا اليوم أمام واقعٍ كونيٍّ مُتسارعٍ ومنفصلٍ في آن، وسط تشابكٍ وتعقيدٍ بالغين، من حيث سيرورته وصيرورته، فينظر بعين تعددية الأبعاد، فيجد تحدياتٍ لا تُجابه إلا بالعمل وفق معايير متعددة، وأنظمةٍ مفتوحةٍ متحركةٍ ومتعددة التركيب، فلا بأس وفق هذا التصور من التعدد ولا خوف من الالتباس والازدواجية، وهذه الأطروحة تتبلور من خلال:

تنوع الحقائق وأصولها، و تعدد الرؤى وألوانها، و تشابك المصائر وتعقيداتها، ونسبية الأعمال ومعاييرها.

وينبني على هذا التصور أمور منها:

إن هذه الأطروحة تلغي منطق الادعاء بالتحكم بالقوانين، فيما يتعلق بالقوانين الواقعية، أو النظم السياسية، أو الشرائع الدينية، أو القوانين الوضعية. لأن القوانين والنصوص كلّها بما فيها "اللاهوتية"، هي في النهاية أحد أشكال الخطاب، والخطابات متساوية في كونها خطابات ولا أحد منها يمتلك الحقيقة.

هذه الأطروحة تقوّض الأنظمة الأحادية والتوتاليتارية الشمولية، بما فيها الليبرالية الشمولية، والعلمانية المتطرّفة، فتُسقط كل أشكال النماذج الأبدية الأحادية، التي تمنح نفسها الحق الحصري في منح صكوك الوطنية، والديموقراطية، والحرية، و الغفران السياسي منه والديني على حدّ سواء، وتصادر الحقائق وتحتكر التفسير وتجبر كل الكائنات المحيطة بها على اعتناق تأويل واحد هو ما تزعم أنه "حقيقة" أكيدة.

من مفاعيل هذه الرؤيا أنّها تكسر صورة النموذج من الذهنيات وتُلغي المنطق القائم على التّماهي بالمثل، حتى على المستوى الفردي طالما أن الأصل مزدوج ومتنوع، فكل كائن حالة قائمة لا يتطابق مع نفسه ولا يتساوى مع ذاته، ولا يوجد ذات وآخر، لأن الآخر يخترقنا بشكل دائم ونحن نخترق الآخر، و قد تتنوع الأطوار بين الأفراد فالغير قد يكون ما كنّا نحن عليه، أو ما نرغب أن نكون عليه، أو ما نحن عليه الآن، أو ما نخفيه، لذلك فإن التعامل من منظور الذات المتنوعة المتطورة يجعل كلّ البشر في الأرض شركاء بعضهم البعض.

رؤية كونية

"بقلبٍ منفتحٍ أُتساوى به
مع كل كائنات الكون وموجوداته
تزداد ذاتي فيه يقيناً
إني ككائن لا أكتمل إلا بالكون
في وحدةٍ كاملةٍ مع الوجود"

أنثروبولوجية اللغة بين الثقافتان والانتقال هل للذات العربية دور في أحداث التوازن الحضاري المنشود؟

"إن علم العالم مبثوث في العالم بين جميع من في العالم"^{٢٧}

(السيرة)

عند الوقوف على النصوص الفكرية والأدبية والفلسفية وحتى اللاهوتية، لمحاولة الكشف عن النمط العلائقي الذي تشكّلت منه الروابط الثقافية، بين الثقافة "العربية الكلاسيكية" وثقافات الشعوب الأخرى، خلال عصور ما يُعرف بالازدهار، نجد أنّ النتائج المتمخضة عنها، تفصح عن علاقة فعليّة قويّة وحقيقيّة، ربطت الذات العربية في تلك الآونة بالذوات الحضاريّة الأخرى، بحيث كانت عملية التّهل من جميع الثقافات المبثوثة في العالم أمراً محبباً وجزءاً لا يتجزأ من تكوين الذات المجتمعية، بحيث يبدو أي علم مبثوث في الكون هو ملك الجميع، ولا ينحصر في أحدٍ دون سواه.

(٢٧): نص من المناظرة المشهورة التي نقلها أبو حيان التوحيدي في "الإمتاع والمؤانسة" والتي جرت بين المنبقي متى بن يونس و بين النحوي أبي سعيد السيرافي.

وقد شكّلت حركة الترجمة والتأليف دوراً بارزاً في نمو الحضارة العربية، في ظلّ أجواء تفتّح ثقافيٍّ مميّزٍ ومبدع، بحيث لم تخشَ فيه الذات العربية من "الغزو الفكري أو الثقافي"، فلم يكن المترجم العربي وقتها يخشى على هويّته من الضياع، بل كان يعد أي علم منتشر في الإنسانية هو جزء من كينونته.

وقد لعبت اللغة دوراً محورياً في هذا التواصل الحضاري والتفاعل الثقافي، انعكس في طريقة الترجمة نفسها، مما ميّز المترجمين العرب بقدرة عالية على هضم النصوص المترجمة، وتطويرها، وإعادة إنتاجها، بمفردات الثقافة العربية، بحيث كان يبدو وكأن النص المترجم هو عربي الأصل والمنشأ والغاية والهدف، فقد كان المترجم يؤقلم النص ويضمّه إلى اللغة ويقضي على عناصر الغرابة فيه، الأمر الذي يوصف بابتلاع النص أسلوباً ومضموناً، بحيث يتم إدخال النصوص المترجمة في دائرة الأنا "العربية" شعوراً أنّ هذا النص هو ملكها ذاتياً فيها، لذلك فإنها في مرحلة متقدمة تستغني عن "الأصل بلغته الأساسية" لأنها رقت به إلى لغتها وأصبح جزءاً من مفرداتها بل ويخدم أهدافها.

هذا مشهد ما يُعرف بعصور الازدهار... ماذا يحدث في عصور ما يُطلق عليه بحقبة التأخر والانحطاط؟

ينقلب المشهد ويتحول من تفاعل إلى انفعال ومن "تواصل" إلى "انوصال" وتبعية بلهاء، ويصبح "الثقاف" فيه "انثقاف" ويغدو "التحاور" فيه "انحوار".

فالذات العربية اليوم تعاني انجراحاً عميقاً لم تجد ترياقه بعد، بسبب الإخفاقات المتوالية التي لسنا في مقام البحث فيها الآن، لذلك فإنها تلجأ إلى الماضي بقوة تبحث في التاريخ متمسكةً "بهويّةٍ مقدسةٍ خالدة" محدثة قطيعة حادة مع غيرها من الذوات الحضارية، وفي الوقت عينه الذي تطلب فيه من الآخر الاعتراف الدائم بها.

فعلى صعيد اللغة، نحن اليوم لا نشعر أننا نرقى بالنص عندما ننقله إلى العربية، ولا نشعر بذوبان النص المترجم في ذواتنا، ويبقى بعيداً غريباً نافرّاً عنا، بل وأبعد من ذلك نحن اليوم نرقى بالنص العربي عندما نترجمه إلى غير العربية! وهناك العديد من الكتاب والمفكرين العرب ممن يعتمد إلى الكتابة بغير العربية، لأن المرور عبر لغة الآخر هو الطريق المضمون للوصول إلى القارئ. بما فيه العربي.!

لذلك تكثر المفردات الأجنبية المنقولة بحرفيتها في نصوص المثقفين العرب ولاضير في ذلك، ولكن ذلك إن دلّ على شيء، فإنه يدلّ على أن المثقف العربي اليوم لا يتكلم لغته إلا عبر لغة أخرى، فهو بالتالي لا يعترف بذاته إلا إذا اعترف بها الغير، ولا يقدرّ أناه إلا بالقدر الذي يعترف الآخر بها، وهو يمارس كلّ ذلك في الوقت نفسه الذي يعتمد فيه إلى إقصاء الآخر وإبعاده والتعامل معه على أساس أنه "غازٍ وشرير ومتآمر".

فعلاقة القوة والقوى التي تربط ثقافتنا اليوم بغيرها من الثقافات، لا تسمح بطبيعة الحال، بالتعامل المنتج المبدع لا مع النصوص الأجنبية، ولا حتّى مع النصوص العربية نفسها، فدعاة التأصيل اليوم ليسوا على استعداد لإعادة تأويل النصوص العربية، وإعادة تفسيرها من جديد بما يتلاءم مع مفاهيم العصر، ومازال اللاهوتيون حتى اليوم يقفلون باب الاجتهاد ويقفون عليه حرّاساً "للهوية والعقيدة والإيمان"، ومن لا يستطيع الإنتاج على صعيد نصوص ثقافته كيف له أن ينتج من خلال ترجمة نصوص الثقافات المغايرة؟ فنحن اليوم كما أشرت لا نعيش حالة تفاعل حضاري، بل حالة انفعال أشبه ما تكون برّد فعل كائن مذعور خائف، لأننا لم نعد ندرك ذواتنا، إلا عبر إدراك الآخر لنا.

فالثقافة العربية اليوم إذن، لا تعيش الثقاف كحركة تأليف ونشر وترجمة حقيقية منتجة لتفاعل فكري جادّ، وإنما ما نشاهده هو انثقاف مبنٍ على تلقف غلط عيش استهلاكي مادي شكلي، بعيد كل البعد عن المضامين الفكرية المؤسسة لبنية الحضارة الإنسانية.

إن التواصل والتفاعل الإيجابي بين الذوات الحضارية خير طريق الآن، وهو التفاعل القائم على تقديم ما هو عملي ودليل على أن الثقافة قابلة لأن تستجيب لحاجات أبناء الثقافات المغايرة، وتقديم الحلول للمشكلات التي تعجز بعض الحضارات في حلها، ولن يحصل ذلك إلا بوضع المشترك بين أبناء

هذه الثقافة وأبناء الثقافة الأخرى لتكون بمثابة الجسور التي تؤدي إلى الاندماج الإيجابي المبني على أساس الخصوصية والاستقلال والفعل والتفاعل... وإن عملية احتواء الصراعات الثقافية والحضارية و نشدان صيغ إنسانية للقضايا المتنازع عليها هي الأجدر بإنسان هذا العصر أن يتحلى بها.

وتبدو الحاجة ملحة لاستخدام كل مناهج العلوم الاجتماعية وإمكاناتها المعرفية من أجل التفكير بالمضامين التاريخية الموضوعية وبالنقل الجيوبوليتيكي، وبالمثل العليا، وبالأفاق المستقبلية، خصوصاً فيما يتعلق بعلاقتنا مع الحضارات الأخرى، ولا بد من التركيز على جدية الطرح وعلميته، وليس الاكتفاء بتلك الخطابات الأيديولوجية التي تهيمن حتى على بعض المفكرين. ولهذا السبب لا بد أن نعيد التفكير فيها لكي نحل الواقعة محل الصورة الأيديولوجية، وينبغي أن ننظر إلى الأمور من خلال منظورات لم نعرف من قبل، وذلك لكي نقدم صورة أخرى عن الإسلام والغرب غير الصورة السائدة، فالصورة المتبادلة بين كل من المسلمين والغربيين والتي يمتلكها كل طرف عن الآخر غير صحيحة على الإطلاق، وجاءت الأحداث الأخيرة لعمليات واشنطن ونيويورك لتكرسها، يضاف إلى ذلك أن الأمور غائمة ومشوشة إلى حد بعيد ولا يمكن أن نظل إلى ما لا نهاية تحت رحمة التصور الأيديولوجي الذي يتحكم بنا²⁸.

²⁸ Arkoun, Mohammed : L islam, religion et société, Cerf , Paris , 1982
Boudon, Remon : L Idéologie ou l origine des idées reçues, Fayard , 1986 .
أركون , محمد : " الإسلام , أوروبا , الغرب " دار الساقي , ١٩٩٥ .

وللخروج من هذه الأزمة، لا بدّ من قلب علاقات القوّة التي تربط الحضارات بعضها البعض، وذلك من خلال تملك فعلي لثقافة الآخرين ومفرداتهم، المنبني على هضم المفردات، وإعادة إنتاج الأسئلة والأطروحات، والتحرر من الصور النمطية، والتحرر من شبح "الغزو الثقافي" و "الأصالة" و "الخصوصية"، ذلك أن المتاح اليوم لأية ثقافة ليس خصوصية مميزة ومميّزة، وإنما كفاءات وآليات خاصة، وطرق نوعية للمساهمة في الثقافة الكونية والانخراط في المعاصرة، وإقامة ثقافة حوارية فاعلة تستثمر الأصول من جهة وتعيد إنتاجها من جهة أخرى وتتجاوزها من جهة ثالثة، فتنعش الفكر الإنساني وتشق له معابر وجودية، فاتحةً له دروبا لولبية محدثة توازنًا حضاريًا منشودًا.

نحو عقل تواصلي حوارى

وبناء على كل ما تقدم أعود لطرح فكرة "التجديد اللاهوتي"^{٢٩} أو العقدي والتي كنت قد أشرت إليها سابقاً، ولقد أوردت هذه الرؤية الفلسفية لأؤكد أنه إذا أردنا تقدماً فعلاً على مستوى الفكر البشري عامة، لا بد من توحيد الفعلية المعرفية في المجال الحاسم عن آثار المعنى، أي انفتاح العقائد على مكتسبات علوم الإنسان والمجتمع مع التحضير لكي ندخل في حوارات خصبة حول عمليات اختزال الذات البشرية، وحلّها، ونفيها، وتدميرها... وإننا إذا أردنا حواراً حضارياً فإن ذلك لا يتم إلا عندما يتحمل علماء الأديان النقديون والفلاسفة والمفكرون والنخب مسؤولياتهم في البحث في مشكلات المضمون "المعنى" ليس داخل الموروث الحيّ الخاص بدينهم أو بطائفتهم وإنما في تراث جميع الأديان، حيث يتم تجاوز العقائد المغلقة لكل الأطراف، بهدف تحقيق قواعد التواصل ما بين "الذوات"، لأن الفعل التواصلي القائم على الحوار العقلاني بين "الذوات الحرّة"^{٣٠} هو أساس التوصل إلى الإجماع والإقناع، وهذه القواعد تُطبّق فيما وراء إكراهات أنظمة التصوّر والقيم الخاصة بكل نطاق جغرافي تاريخي موصوف باسم الحضارة.

(٢٩): "التجديد اللاهوتي" ناقشه محمد أركون في جميع كتبه تقريباً وقد أشرت إلى ذلك سابقاً.
(٣٠): Dosse : History of Structuralism Author Translated by: Francois : Minnesota Press, 1997. Deborah Glassman Publisher: University of
مصطلح : العقل التواصلي , أو العقل الحوارى طرحه الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس.
Jurgen Habermas : La modernité : Un projet inachevé, la revue Critique,
1981 , no.413

إنّ مرجعية التواصل بين "الذوات" تبدو ضرورية و أساسية من أجل إنجاح عملية الاعتراف المتبادل بين الحضارات والثقافات، وبالتالي بين الأديان التي تغذيها. وهذه المرجعيات لا تزال جديدة، فنظرية العقل التواصلية هي آخر نظرية فلسفية في الغرب تفتح المجال للحوار الحرّ بين الذوات أيّا كانت هذه الذوات عربية، يابانية، هندية... والمعيار الوحيد للإقناع هو الحجّة العقلانية أو التواصل اللغوي الحواري الذي يجري بشكل حرّ ودون ممارسة أيّ إكراه أو قسر على "الذوات" المنخرطة في الحوار.

كما أنّ ممارسة التواصل بين الذوات يتمتع بالميزة التالية عن غيره، في أنّه يستوعب العامل الذاتي في عملية التحليل والتأويل، بدلاً من أن يستبعده أو يتجاهله على طريقة الموضوعية الباردة والجافة، فقد ثبت أنّ هذه الموضوعية وهمية أكثر منها حقيقية فهي تختزل بشكل خطر كلّ ما يحسم الإدراك والتلقي والرفض والعصبيات.^{٣١}

هذا وإننا إذا أردنا إجراء حوارات جادة، يتمّ من خلالها الاعتراف المتبادل لثقافات العالم بين بعضها البعض، لا بدّ من توفير أجواء ديمقراطية على الأقل، وللأسف الفضاء الثقافي العربي الحالي لا ينذر بخير، و باعتقادي أنّه بالظروف الحالية للبلدان العربية لن يتسنى لنا إلا نقاشات سطحية مع وجود بعض الاستثناءات عند نخبة من الدارسين والمفكرين والتي غالباً ما تُوصّل رسالتها بشكل غير مباشر وتعتمد إلى التزام الحيلة والحذر، لأنّ عملية الحوار

(٣١) : محمد أركون : الفكر الأصولي واستحالة التأسيس ، مرجع سابق ، ص ٢٦٠

في الأمور "المقدسة" - وكل سلطة عندها المقدس الخاص بها - سيثير حفيظة العديد والأحكام التي ستطلق قد تصل لدرجة إلغاء الآخر وإخراجه من دائرة المجتمع والإيمان... لأن ساحة النقاشات ستكون خاضعة للمراقبة من قبل السلطات الدينية والسياسية...

من جهة أخرى، فالغرب إن لم يكن يعاني من أثر السلطات المذكورة فإنه يعاني من موقف علماني (علماني) ^{٣٢} متطرف لا يفهم "الظاهرة الدينية" ولا يفهم جوهر التجربة الروحية لما هو الهي، فالعلمانية فرّغت الساحات العامة من الأديان حتى تخرّج جيل على كافة المستويات لا يفهم ما هو الدين لدرجة أن الطالب يجد صعوبة في فهم نص أدبي يحتوي على مراجع دينية، فخوض عملية حوارية في الغرب حول الثقافات والأديان ليست بالأمر السهل لأنك ستواجه جهلاً على مستوى فهم الأديان عند شريحة كبيرة من الناس.

فمشروع حوار تواصل الذوات الحضارية سيواجه متاعب داخل العالم الإسلامي وخارجه، ودخل المؤسسات البحثية وخارجها، أيضاً على صعيد اعتماد استراتيجيات علمية دقيقة تعتمد منهجية العلوم الاجتماعية في الحوار، أما على مستوى السلطات والدول فالوضع عسير أيضاً لأنها تحتفظ لنفسها حقّ القمع الشرعي وتحتكر لنفسها أمر الدين كي تضيء المشروع على نفسها، أما المؤسسات الدينية ورجال الدين من إكليروس وكهنة ومشايخ

(٣٢): بعض المفكرين يميزون بين علماني والعلماني. كما يميزون بين إسلامي وإسلامي... على اعتبار أن الصفة الأولى مخالفة للثانية لأن هذه الأخيرة تشكل انحرافاً عن المفهوم الأول.

وأسياد، وكل المشرفين على تسيير أمور التقديس ومنح الغفران وحجبه،
والمسؤولين عن إطلاق أحكام التكفير والإيمان... كل هؤلاء سيواجهون هذا
المشروع..

وحوار الحضارات يحتاج إلى جرأة، وإبداع تحرري خلاق، ومعرفة فعّالة،
وإرادة طيبة، ورؤى إنسانية، ومشاريع مستقبلية، ورغبة في السلام.

التعددية الثقافية

بين مستويات الواقع والوحدة الوجودية

إنَّ تطوّر التعقيدات الثقافية والاجتماعية، وما يرافقها من تعقيدات اقتصادية، علاوة على تعقيدات السياسة العالمية، تضع كوكب الأرض بأسره على كَفِّ عفريت، فمعظم الأطروحات الفكرية الأيديولوجية الحالية ليست قادرة أن تقدّم للإنسانية شيئاً أكثر من أطروحة "نهاية التاريخ"، لأنها بأغليبتها تشهد تلاشي المعاني على حساب الصور والمباني، وتكرسّ التزاع بين الحياة الداخلية للأفراد والواقع في الحياة المجتمعية، كما أن هذه الطروحات تغفل الواقع الروحي للإنسان، وتقوم على إفناء الكائن الداخلي الموجود فيه.

فالطرح الأيديولوجي القائل بوجود "إنسان جديد وعصري"، يؤلف مجتمعاً عادلاً، قد اُفُتِحَ تحت تأثير تعقيدات الأبعاد المتعددة لمستويات الواقع لأنّ ماهو عادل في مستوى واقع ثقافة ما، لا يكون عادلاً في مستوى واقع ثقافة أخرى، إذ لا يمكن اختزال الواقع بمستوى واحد يحكمه منطق واحد فهناك مستويات عديدة للواقع تحكمها أنماط مختلفة من المنطق.

والمراقب اليوم يجد أن معظم الحركات التي قامت لترسي التعددية الثقافية وغيرها وتؤسس الديمقراطية وتفتح الأبواب للتحرر، انتهت إلى بث الفوضى

والذعر والرعب ونشرت البلبلة بين بني البشر، الأمر الذي يفسر لنا الفشل الذريع للمشروع الثقافي الأميركي، سواء في الدول التي احتلتها بشكل مباشر، أو في الدول التي تحمل ثقافة مغايرة عن ثقافتها وتدخل تحت وصايتها وإملاءاتها السياسية منها والفكرية والثقافية على حد سواء، لأن الطروحات الثقافية التي تفرضها الإدارة الأميركية على البشر لا تأخذ بعين الاعتبار تعدد مستويات الواقع، كما تُغفل أن الكائن الإنساني هو محور المدنية لا العكس، وهي تفرض توسع المدنية ذات النمط الأميركي، على العالم كله الأمر الذي يهدد سلامة الكوكب الأرضي بأكمله ويضع الإنسانية أمام نتائج كارثية.

وعند استعراض المشهد الثقافي العالمي هناك تساؤلات عدّة تُطرح منها: هل التعددية الثقافية ذاتها موسومة بالفوضى؟ أم أن هناك أشكالاً متباينة للتنوع والتعددية، ومعاني لا متناهية لمفهوم التعدد؟ ووفق أي مستوى من مستويات الواقع ينبغي أن تُعالج الأمور؟ وكيف لنا العبور بين مستويات الواقع وأبعاده؟

ومن البديهي أن الكمّ الهائل من الثقافات، هو الذي يعكس الوجوه المتنوعة للكائن الإنساني، وإذا كان من يدعو إلى تعدد الثقافات يسمح بوضع تأويل الثقافة بثقافة أخرى، فإن هناك تيارات تدعو إلى تلقيح الثقافات بعضها البعض، غير أن الطرح الأعمق - من وجهة نظري - هو الذي يكفل ترجمة أية ثقافة إلى أية ثقافة أخرى، ويضع في حسابه مستويات الواقع ويتجاوزها في آن، وهنا يكمن الإبداع الحقيقي للكائن الإنساني، لأن هذا الطرح هو

الذي يمكننا من الحوار الفعلي بين الثقافات دون أن يؤدي ذلك إلى ذوبانها، وذلك من خلال القدرة على ترجمة أية ثقافة في أي عصر من العصور، إلى أية ثقافة أخرى، سواء وجدت في نفس العصر أو أي عصر آخر.

لذا فإن التطلع اليوم يقوم على مفهوم الوحدة الكونية الوجودية التكاملية، من خلال منظورات تعددية كثيرة لمستويات الواقع، لأن الواقع نفسه ينحلّ إلى حركة التآويل نفسها، فيغدو الواقع تقاطعاً لا متناهيًا لمنظورات لا متناهية. هذا الطرح للتعددية يُترجم من خلال معادلة رياضية من الدرجة الثالثة فأكثر، رُسّمها البياني يتوضح من خلال منظومة ثلاثية الأبعاد، فتمتد "المفردات" في خط أفقي متباينة متصالحة في حالة الاختلاف، وفي حالة التميز تنتظم وفق السلم العمودي متميزة متفاضلة، وفي البعد الثالث تأخذ الواقع بمستوياته كلها.

والتعددية تصبح بهذا المعنى تعداداً، فهي أشبه ما تكون بالمفهوم الحسابي العددي، الذي يجعل من إضافة وحدة إلى عدد ما عدداً جديداً، ويصبح التنوع الثقافي وتعدد مستويات الواقع هو اللحمة التكاملية للوحدة الوجودية والكونية، لأنها تفترض منذ البداية تعدداً أصلياً ونسبية قائمة في جوهر الأشياء، وتكمن الوحدة وراء هذا المفهوم عن التعددية، فنكون في النهاية أمام مفهوم وحدة الكثرة.

ثرى هل آن للإنسانية أن تستلهم رؤية كونية جديدة، تحقق نقلة نوعية في الوعي عند الكائنات العاقلة، وتقدم نظرة جديدة عن العالم، رؤية كونية وجودية تتجاوز الزمان، وتتخطى المكان، وتتبنى طريقة تفكير ثلاثية الأبعاد، ميدانها ما يشكل لحمتها، فتصبح الإنسانية في ظلها تعددية معقّدة ووحدة مفتوحة في آن؟

الذات المفكرة والتراث

بين الهوية التراثية والهوية الكونية

لقد أصبحت مسألة الموروث الثقافي والأصالة والتراث عملة رائجة في سوق المثقفين وموضة كل المنتديات واللقاءات الفكرية والثقافية، ويكفي أن نلتفت قليلاً إلى الوراء حتى نجد كم شهدت الحقبة الفائتة من الطروحات والأطروحات في الفكر العربي بكل مستوياته، على مختلف الأصعدة والطبقات الفكرية والفلسفية بكل الأبعاد والاحتياجات، والتي تمثلت بالكم الهائل من المؤتمرات والندوات التي عقدت حول إشكالية الموروث والعلاقة التي يجب أن تربط الأمة بماضيها وموروثها الثقافي.

هذه الطروحات تناولت القضايا الجوهرية الأساسية في محددات الجماعات والأفراد ولعل من أهم هذه القضايا ما يتعلق بـ "الهوية" و "التجذر التاريخي" و "التراث" والعمق الحضاري، وكل ما اتصل بهذه الموضوعات ومصطلحاتها المنبثقة عنها كالأصالة والخصوصية والانفصال عن الدخيل والأمة والوحدة والكونية.

بدون شكّ فإنّ هذا التوجه يلهب مشاعر الفرد العربي بشكل عام، ويؤجج إحساسه، الذي يستشعر من خلال مفهوم "الأمة" المتخيّلة في ذهنه، وعقليته

ويرى فيه صورة "البطل" و"القائد" هذه الصورة المتخيلة ترضي "نرجسية الأمة" وتثري "الأنا العربي".

والذي يُراجع التاريخ يكتشف دون جهد أن الأمم والشعوب تزداد انشغالاً بتاريخها وماضيها حين يكون حاضرها مأزومًا ومؤشرات أسهمها الحضارية في هبوط، وهذا قد أشار إليه الكثير من مفكري العصر الحالي والفلاسفة عبر التاريخ ولا يحتاج إلى الأدلة والبراهين للتدليل عليه.

فالأزمات الكبرى التي تطال "أنا" الإنسان الحاضر تدفع به آلياً إلى البحث عن "الأنا" الماضي عبر الغوص والبحث عن مسوغات تاريخية تعيد لذاته المتصدعة اعتبارها من جديد عبر اجترار الماضي "المجيد"، لذلك فإن الخطاب العربي بعد ١٩٦٧ شهد انشغالاً واسعاً وعميقاً بالإرث الفكري والعقدي.

وقد طرحت هذه القضايا والموضوعات بعمق أحياناً في ظل تشابك قوي بين عناصرها في مواجهة ما كان يسمى بـ"الغرب" وكانت أشبه ما تكون بردة فعل عكسية لذات متصدعة تخشى على كينونتها وصيرورتها تريد مواجهة «الآخر» خوفاً على «الأنا»، باحثة عن معززات «الذات» ناعته «الآخر» بأوصاف شتى مصورة أفعاله بكافة المصطلحات التي راجت و منها "الغزو الفكري والثقافي" و"تارة" المهجوم الإعلامي وتارة "الحرب النفسية" وتارة بـ "العولمة"، طارحة مصطلحات مقابلة كالأصالة والهوية والخصوصية، وكانت الأوليات الدفاعية في معظم الأحيان تأخذ بُعداً نضالياً وجهادياً، وبدأ

المفكرون سيما الإسلاميون منهم باستجلاب التاريخ النصالي، واستنفار المخزون العقدي الذي يُؤصل للـ "جهاد" ومفاهيمه و"النضال" ورموزه، وطُرحت قضايا "دار الحرب" و"دار الإسلام" من جديد... وبات يُصوّر للشعوب أن هناك "مؤامرة" مدبرة يحكيها هذا الآخر.

ونتيجة لكل ذلك تضخم الوعي بالذات الجماعية، وباتت طروحات التراث وتملكه، سيدة الموقف، تحسباً لمستقبل غامض من العلاقات مع الحضارات والجماعات الأخرى.

وبعدما ازداد المشهد الإقليمي والدولي تعقُّداً خصوصاً بعد أحداث ١١ أيلول سبتمبر، خرج هؤلاء "المفكرون" أنفسهم إلى تبرة هذا "التراث" من المفاهيم التي طالما حاولوا تثبيتها، وحاولوا استخراج تراث مضاد للتراث الذي استخرجوه سابقاً، خوفاً من وصفهم بـ "الإرهاب" وعادوا إلى تعديل موقفهم من جديد، بمحاولة تأصيل المفاهيم من جديد بما يتلاءم مع المتغيرات السياسية، وانكبوا ينكشون مفاهيم "السلام" ومشتقاته ويرزونها.

هذا الكرّ والفرّ كلّ لا يتعدى كونه ردود فعل وجدانية على هزائم متلاحقة أفرزت تخبطاً في المنظومة الفكرية عند المثقفين لا سيما النصاليين منهم.

ويزداد المشهد السياسي تعقُّداً على الساحة العربية و"العراقية" تحديداً، ليعيد طرح المفاهيم "الجهادية" من جديد، ونجد أنفسنا أمام مفارقات غريبة خصوصاً على الصعيد التاريخي، فالإنسان العربي على العموم والعراقيون على

وجه الخصوص بمسلميهم ومسيحييهم ويهودهم وكافة إثنياتهم وأعراقهم، يبحثون ويفتشون عن هويتهم في إطار عرقي ديني طائفي وحتى مذهبي يغربهم ويعزلهم عوضاً عن السعي لفهم هويتهم في ضوء الوحدة الحضارية التي يشكلون، وهذا مع وجود من يدعو إلى نبذ كل ذلك ورفع الوطنية فوق كل اعتبار، غير أن الدعاة الحقيقيين لذلك لا يشكلون نسبة تقود الشعب إلى بر الأمان.

وكل هذا المشهد البانورامي الفكري المأزوم يضعنا أمام إشكالية حقيقية مطروحة وسؤال ملحّ مفاده: هل من مؤامرة فكرية حقيقية لحضارة ما في مواجهة الحضارات الأخرى ترمي بنا لمستقبل غامض من العلاقات مع الحضارات والجماعات؟ أم هناك عامل تاريخي، وتطور في الحضارات الكونية يفرضان نوعاً علائقياً جديداً بين الإنسان والإنسان، وعلاقة الإنسان بالمكان والزمان والعلاقات بالموجودات والكائنات، وعلاقة هذه الكائنات بالوجود فتتغير المفاهيم والمقاييس والمفردات والأدوات؟

إن كل المقدمات التي أشرنا لها تضعنا أمام أطروحة "التراث يؤكد الهوية"، هوية لكيان واحد، وإن وحدتها العضوية هذه متأصلة في التاريخ والعمق التراثي والحضاري.

ولكن ربط الهوية الحالية بالتراث الماضي يرمي بنا حاليًا في مأزق ممكن أن نخرج منه إذا تغيرت منهجية التفكير وآلياته وذلك عبر تحليل البُعد الفلسفي والأنثروبولوجي لهذا الربط والبحث عن نظرة مغايرة يستطيع المثقف من خلالها الخروج من هذا المأزق، وهي أن حديثنا عن التراث لا بد وأن يكون مبنياً على فلسفة معينة عن مفهوم الهوية وتعريف دقيق لحتوى المصطلح، فالنظرة إلى التراث قد ترتبط بفلسفة عن الهوية قائمة على رفض الآخر أو تكون مرتبطة بفلسفة عن الهوية تؤدي إلى إغناء التراث وتعددده.

النظرة الأولى: تعتبر «الآخر» طرفاً منفصلاً عن "الذات" وبالتالي تقذف به خارجاً وتنفيه وتحاربه وهذا سيؤدي إلى انغلاق "الذات" فتعتمد كل إثنية إلى ترسيخ "هويتها" وتركيز تراثها وموروثها بالقدسية وتظهر "الهوية" بشكلها الخالد، فتصبح عملية إلغاء "الآخر" لحظة بناء حاسمة في هذه الهوية.

النظرة الثانية: تبني على الانطلاق من مفهوم أنه لا وجود لـ "أنا" و"هو" و فكرة الذات مقابل «الذات» لتعارض معها غير موجودة، والآخر هو أنا، والذات قابلة للتغيير والتبديل، وبناء عليه فإن الحضارة الأخرى والمفاهيم والأيدولوجيات كلها وكل ما يحمل هذا الآخر من مخزون حضاري ممكن أن يدخل ويمتزج مع الذات فيغيرها ويطورها أو لا يطورها. وهنا لا يعود نفسي الآخر جزءاً من منظومة بناء الهوية بل يصبح الآخر موجوداً قائماً داخل «الذات».

ولو أمعنا النظر جيداً لوجدنا أن النظرة الثانية هي التي تسود حالة ازدهار الأمم، والحضارات عندما تكون في أوج ازدهارها تكون في أقصى حالات انفتاحها الفكري والثقافي.

وفي هذه الحالة لا ننعت الفكر الآخر بـ "الغزو الثقافي" و"الاستعمار الفكري" بل نجده "فتحاً فكرياً" ونتعامل معه على أنه مكمل لنا فنتماهى معه ونتوحد به بغض النظر عن اللغة أو اللون أو العرق، وتصبح الذات كونية لا تُحد بحدود، ويصبح خطاب الآخر هو حوار الذات، وتصبح التعددية أحد أهم خصائص الهوية، هوية كونية خارج كل الهويات، هوية مركبة واسعة، علاقتها بماضيتها وحاضرها ومستقبلها مبنية على غنى تعددي لا محدود، تتجاوز كل الحدود الجغرافية والسياسية وكل التقسيمات الدينية والعرقية والمذهبية والإثنية.. هذه الفلسفة تتيح إنتاج أدوات للتغيير واستراتيجية منفتحة للإبداع .

وأمام هذا الطرح لا يوجد فكر "مقاوم" مقابل "غزو" ولا "أصالة" مقابل "عمالة فكرية"، لا توجد ثقافات بل ثقافة بلا تيارات وتصبح العملية الدائرة ضمن الهوية عملية سلب وإيجاب، إخراج وإدخال، فترتمي هذه الهوية في تعددية حضارية كونية لا متناهية، تصنع المستقبل صناعة فكر كوني، ويصبح الإنسان ينتمي لمنظومة وجودية متكاملة متناغمة، ترى في الكون المنظومة الأرحب للانتماء تقف مع كل ما يدور حولها موقفاً وجودياً، مهما كانت اتجاهاته الفكرية وانتماءاته الأيديولوجية والعقدية.

نحو ثقافة كونية

بقلبٍ منفتحٍ وفكرٍ متوقّد، يقف الإنسانُ أمام مجريات الوجود، يُطلُّ ببصيرته على المشهد الكوني، فيرى الوجود مبنياً وفقاً لمنظومة رياضية معقدة تفرض نوعاً جديداً من العلاقات الأنثروبولوجية والأونطولوجية. تنكشف له إذ ذاك مفاهيم جديدة عن طبيعة العلاقات بين الإنسان والإنسان، بين الإنسان والله، بين الإنسان والوجود. كما يتولد لديه مفهومٌ جديد عن الزمان، وينجلي له ترتيبٌ مغاير للمكان كما يتبلور في الأنماط السلوكية السائدة عند بني البشر.

تنوعت تعريفات الثقافة ومدلولاتها بعدد الفلاسفة والمفكرين؛ ولست منهم؛ غير أنني أرى أن الثقافة هي كيفية تجلٍّ وجودي *mode de manifestation* *de l'Être*، وليست خلقاً وصنعاً. فهي انكشاف أشكال الحقيقة وكيفية من الكيفيات التي يُكتنَز بها الوجود ليظهر كمستودع للطاقة الفاعلة. الثقافة، بهذه المثابة، موقف أونتولوجي يمسُّ هوية الكائن وعلاقته بنفسه، وعلاقته بالواحد، وعلاقته بالكائنات الأخرى، بحيث يمتد الموجدُ في غياب الاختلاف، فيصبح الإنسان ذاته مستودعاً للطاقة الوجودية.

وإن كنّا نعتقد أن الله خالق الوجود فإن الإنسان هو مستودع التحليلات الإلهية الوجودية التي لا يمكن حدُّها ولا حصرُها. وعليه، فإن الهوية الكونية

للإنسان تتنوع بتنوع الكائنات، وتختلف باختلاف الأفراد، وتتلون بعدد اللحظات. إنها تجليات بعدد ذرات الوجود على مرّ اللحظات.

إذن، فمفهوم التنوع هو لحظة بناء حاسمة في تلك الهوية. لذلك نرى أن "الإنسان الكوني" l'Homme Universel يلتقي مع أخيه الإنسان الكوني عبر العصور، فتلتقي أطروحات ابن عربي الأندلسي في العصر الوسيط مع تعاليم رامانا مهارشي الهندي في القرن العشرين، على سبيل المثال لا الحصر. فما اختلاف اللون والعرق والجغرافية إلا تجلّ إلهي، وانكشاف وجودي للحضرة الكونية، وآية من آيات المكوّن التي يعشقها الكائن الكوني لأنها "صورة" مَنْ يعشق ومَنْ يجب.

مَنْ ينتمي لهذه الحضرة يرى في العلاقات البشرية سلسلةً لامتناهية من التنوع تنعكس فيها هذه التجليات الوجودية في إيقاعها المتسارع، فيتغير عنده مفهوم الزمان: فالحاضر لا يعني في نظره اللحظة الآنيّة التي يمرُّ بها حالياً، بل هو سيرورة مستمرة تبلغ المستقبل الذي يستجيب للماضي ويتعين به.

هذه الرؤية الوجودية الكونية لمفهوم الزمان تحرّر الإنسان من الوصاية الحصرية على شؤون الحقيقة، كما تؤدي إلى الفكاك من المتعلقات المبنية على مفهومي الماضي والحاضر، بحيث تنبني عليها فلسفةً للتنوع والاختلاف والتطور مغايرة، وصورة جديدة ومتجددة على الدوام للأنماط العلائقية، فيقبل هذا الكائن تلوّن الصور وتجليات الحقائق بأنواعها كافة. وعندئذٍ يصبح الاختلاف/التنوع مفهوماً أونطولوجياً، وليس مجرد مفهوم أنثروبولوجي.

وآلية أي "عمل" le faire، من المنظور السابق عينه، لا تعود مجرد تطبيق لقواعد ثابتة، بل تغدو حلولاً لممارسات جديدة ومتغيرة. فهي المعرفة ("العرفان" Gnose) التي بفضلها نفهم الوجود بكيفية رياضية. وإذا كانت "إنتاجية" productivité أي عمل تُظهر أن هناك تراثاً hiérarchie بين الكائنات، إلا أن هذه الرؤية تجد أن هدف الإنتاج ليس إلا الفراغ الموحد. وما يتولد عن الإنتاجية عند ذاك هو غياب الاختلاف.

يقودني هذا الطرح الفلسفي لمسألة الثقافة إلى معاودة النظر في مسألة "الأزواج المتنافيزيقية"، مثل: الخير/الشر، الحب/الكراهية، الطاعة/المعصية، النظرية/الممارسة، إلخ. فهذه كلها مفاهيم متغيرة، لا يمكن تحديدها في قوالب؛ وبالتالي، لا يمكن لأي كائن أن يدعي لنفسه حصراً الحقيقة و/أو احتكار حق إطلاق الأحكام القيمية بحقها.

لذلك فإن من يحلل مفهوم "العبودية" عند بعض فلاسفة المتصوفة يجد أنه يرتبط بمفهوم التخلي عن إطلاق الأحكام لأن هذا الأخير من صفات "المُكوّن". و"العبودية"، في مفهومها الفلسفي البعيد، هي التحرر من الأيديولوجيات و"العلب الفكرية" ونقد العقائد والتخلي عما هو من أفعال الخالق في "حضرة التكوين". يقول ابن عربي:

عَقَدَ الخلائقُ في الإله عقائدَ وأنا اعتقدتُ جميعَ ما عقده

وبيني على هذه الرؤية الكونية مفهومٌ مختلف لعملية البحث في التراث الإنساني، لأنها مرتبطة بمتابعة الكيفية وآليات العمل والإنتاج، وتتجاوز معرفة الأحداث ووصفها والاطلاع على المقاصد والحقائق باسم الغائب. فعملية البحث هنا عبارة عن آلية لتفكيك خطاب التراث الحضاري للبشرية، ما سبق منه وما لحق، وإعادة إنتاجه إنتاجاً مبتكراً. من هنا فهي استراتيجية نقدية مبدعة.

أما الفصل الكرونولوجي بين أنماط الزمان فيضع المخزون التراثي في حالة قطيعة مع بني البشر تؤدي إلى عزل الماضي عن الحاضر، وعزل الحاضر الذي سيصبح ماضياً عن المستقبل الذي سيصبح حاضراً، وهكذا دواليك إلى ما لا نهاية. وهذا الفصل في المفهوم الزمني هو الذي يطرح جميع الإشكاليات الفكرية الحالية التي مافتئ يُطالعنا بها الكتابُ تحت مسميات متنوعة، منها: "الأصالة" و"المعاصرة"، الفكر "المؤصل" والفكر "الحديث"، إلخ. وتبني على عملية الفصل هذه سلسلة لامتناهية من التيارات الفكرية المؤطرة للمجتمعات، وأنماط من المنظومات العلائقية المجتمعية التي تطرح الهوية الإنسانية من خلال أيديولوجيات "معلّبة" تفرض نوعاً محدداً من العلاقات تُصادر الحريات وتمنح نفسها "القداسة" و"الحق الحصري" في معرفة الحقائق والقيومة بأعمالها.

الأطروحة الكونية أطروحة ميتافيزيقية في جوهرها، تكمن روعتها في أنها تخرج من إطار الفصل الزمني الكرونولوجي والفصل المكاني الجغرافي، لترتكز على فهم الثقافة بصفقتها مكملّة للميتافيزياء وتتخذ من الكون بأسره تاريخاً لها.

مراجع البحث

§ المراجع العربية:

- إبراهيم مدكور، في الفلسفة الإسلامية: منهج وتطبيق، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، ١٩٧٦
- إبراهيم هلال: نظرية المعرفة الإشرافية وأثرها في النظر إلى النبوة، دار النهضة المصرية، ١٩٧٧
- آجنتس جولدتسيهر، التراث اليوناني في الحضارة العربية، ترجمة عبد الرحمن بدوي، القاهرة، ط ٢، ١٩٦٥.
- أحمد السايح: "لقاء الحضارات"، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، العدد ٩، السنة ٣، مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطا، ١٩٩٣
- الفن توفلر: "صدمة المستقبل"، ١٩٧٠
- الفن توفلر وآخرون: "هكذا يصنع المستقبل"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط ١، ٢٠٠١
- أوليري، الفكر العربي ومركزه في التاريخ، ترجمة إسماعيل البيطار، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٢

- بسراب نيكولسكو: بيان العبر مناهجية، ترجمة ديمتري أفيرينوس، مكتبة إيزيس، دمشق، ٢٠٠٠
- رضوان السيد: "مفاهيم الجماعات في الإسلام" بيروت، ١٩٨٤
- رضوان السيد: "سياسات الإسلام المعاصر"، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٩٧
- جار الله محمود الزمخشري: "الكشّاف عن حقائق غوامض التزويل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل"، مكتبة الحلبي، القاهرة، ١٩٦٦
- راجي عنایت: "المستقبل وأزمة الفكر" سلسلة معارف إنسانية، رقم ١، دبي، مطبعة بن رسّمال، ١٩٩٣
- رفاعة رافع الطهطاوي: "مناهج الألباب المصرية في مباحج الآداب العصرية"، ط ٢ مصر ١٩١٢
- رفاعة الطهطاوي: "تخليص الإبريز في تلخيص باريز" نشرة حجازي، ١٩٧٤
- سيد قطب: "معالم في الطريق" دار الشروق، بيروت لبنان، ط ١٩٨٢
- سعيد بن سعيد: "المفاهيم السياسية في التداول العربي المعاصر: ملاحظات منهجية" مجلة المستقبل العربي، عدد ٩٢، عام ١٩٨٦
- صموئيل هانتنتغتون: "صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي"، ترجمة مالك عبید أبو شهیوة ومحمود محمد خلف، الدار الجماهيرية، ط ١، ١٩٩٩

- عبد الوهاب المسيري: "موسوعة تاريخ الصهيونية" دار الحسام، القاهرة
١٩٩٧
- عبد الوهاب المسيري: "أيديولوجية الصهيونية"، المجلس الأعلى للثقافة
والفنون الآداب، الكويت ١٩٨٢
- فرنان بروديل: "المتوسط والعالم المتوسطي"، تعريب مروان أبي سمراء، دار
المنتخب العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط ١، ١٩٩٣
- فهمي جدعان: "حضارات الأعماق والظواهر" ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر
المسلمون وحوار الحضارات في العالم المعاصر، ٥ - ٧ يوليو ١٩٩٥،
عمان، الأردن
- فرنسيس فوكوياما: "نهاية التاريخ" ترجمة حسين الشيخ، دار العلوم العربية،
ط ١، عام ١٩٩٣
- فرانسوا بيرون: "سعادة ملائمة"، كاليمار ١٩٨٥
- فرانسوا بيرون: "تفكير وسائل الإعلام كما أفكر أنا"، مقتطفات من
خطاب مجهول، هارماتان، باريس ١٩٩٦
- ميشال كايا، رياضة وحضارة، هارماتان، باريس ١٩٩٦
- محمد أركون: "قضايا في نقد العقل الديني"، دار الطليعة، بيروت، لبنان،
ط ٢٠٠٠
- محمد أركون: "الإسلام، أوروبا، الغرب"، دار الساقى، ١٩٩٥
- وجيه كوثراني: "الخطاب السياسي والتاريخ"، بيروت، لبنان، ١٩٨٤

§ المراجع الأجنبية:

- Alvin Toffler: The Third wave. New York, Bantam Books, 1981.
- Ahmad Akbar: Postmodernism and Islam. London, Routledge, 1992
- Armand Mattelart: Transnationals and the third World: The struggle for culture, Berlin, 1983.
- Arkoun, Mohammed : L islam, religion et société, Cerf , Paris , 1982
- Boudon, Remon : L Idéologie ou l origine des idées reçues, Fayard, 1986.
- David Harvey : The Condition of post modernity, Oxford, Blackwell, 1989.
- Daniel Bell : The Coming of post Industrial society , A Venture in Social Forecasting , New York Basic Books , 1973.
- Ernest Mandel: Late Capitalism. London, Verso, 4th Edition 1987.
- Francis Fukuyama : The end of History, pub 1, 1992
- Francis Fukuyama : our post human future : consequences of the biotechnology revolution , April 2002 .

- Francois Dosse : History of Structuralism Author Translated by: Deborah Jurgen Habermas : La modernité : Un projet inachevé, la revue Critique, 1981 , no.413
- Glassman Publisher: University of Minnesota Press, 1997.
- Mike Featherstone : Global Culture, London SagePublications, 1990.
- Mohammed Arkoun : L islam, religion et société. Cerf Paris, 1982.
- Marshall McLuhan: Understanding Media: The Extension of Man. New .York, Signet Books, 1964.
- Max Weber: Economy and Society, Berkeley, Calif. : University of California Press 1978
- Michel Foucault ;les mots et les choses ,Gallimard 1966
- Nietzsche :Généologie de la morale ,idée/Gallimard, 1964. Trd. Henri Albert
- Nietzsche, Humain, trop humain, T1, trd. R.Rovini. Idées Gallimard, 1968
- Renom Boudon : Idéologie ou l origine des idée reçues. Fayard, 1986 .
- Samuel Huntington: The Clash of Civilizations, National Bestseller, 1996.
- Truner Bryan: Postmodernism and Globalism, London, Routledge, 1994.

فہرس



(+٢) ٠١٨٨٨٠٠٦٥ (+٢) ٠٢٢٧٢٧٠٠٠٤
www.shams-group.net

أفكار متسرّدة



هذا الكتاب ولفة غريبة أمام الروح . ينتقد الواقع المجتمعي بحسب كبير . ويدخل في دوائر الخوف في خطابات الساسة والمفكرين . وهو مجرد مجموعة خواطر وأفكار مبعثرة أطل من خلالها على البشر أينما كانوا . ولأي مذهب انتموا : بحسب . لا ادعي معرفة ، ولا أكرس معتقداً . عربية اللسان . كونية التفكير . أغني خارج جموع الأسراب الفكرية . ربما . غير إني على قناعة بأن "كونية" الأفراد لا تعود إلى العقلانية التي يتحلون بها . بل إلى قدرتهم على التخیل الخلاق . التخیل الخالي من الصور والأحكام المسبقة . بحيث يستطيع المرء أن يفكر بشكل مختلف . لذلك فهو يصل إلى حلول نوعية

فلنلق دليقة سميت عراء أمام أرواحنا... ونخرج من "ذواتنا الاجتماعية"... نعرى كل شيء... سنرى عندئذ فطرة سوّية عذراء لا تفرق بين الكائنات والموجودات . فطرة كونية تسبح في رحاب كون واسع

مروة كريدية

